

Distr.: General
30 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 30 حزيران/يونيه 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، وهنرييتا فور، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وفورست ويتيكر، المدافع عن الأطفال المتضررين من الحروب لدى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وسفير اليونيسكو للنوايا الحسنة في مجال السلام والمصالحة، ولابان أونيسيموس، أخصائي التعليم، في منظمة "بلان إنترناشيونال نيجيريا"، وكذلك البيانات التي أدلى بها كل من كيرستي كاليوليد، رئيسة إستونيا؛ ومحمد بازوم، رئيس النيجر، ومايكل د. هيغنز، رئيس أيرلندا، وليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو حكومة الرئيس بايدن؛ وينس فروليتتش هولته، نائب وزير خارجية النرويج؛ وكيسال م بيترز، وزيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ وهارش فاردان شرينغلا، وزير خارجية الهند؛ ودانغ هوانغ جيانغ، نائب وزير خارجية فيت نام؛ وجيمس كليفرلي، وزير الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكذلك ممثلي الاتحاد الروسي وتونس والصين وفرنسا وكينيا والمكسيك، فيما يتعلق بالمؤتمر الذي عُقد عبر التداول بالفيديو بشأن "الأطفال والنزاع المسلح" يوم الاثنين 28 حزيران/يونيه 2021.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس من أجل هذا المؤتمر المعقود عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية مرفق نسخ منها أيضا: الاتحاد الأوروبي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، الصومال، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، قطر، كازاخستان، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيبال، اليابان، اليمن، اليونان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف



الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسن (إستونيا)

رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

إحاطة أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

أشكر حكومة إستونيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

فالنزاع يدمر المجتمعات ويضرب الأطفال بشدة.

ولم تكن بداية عام 2021 استثناء من ذلك، وعلى الرغم من أن رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال خلال عام 2021 لن يبلغ عنه حتى تقريرتي للعام المقبل، فإنني أدعو جميع أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية لمنع الانتهاكات ضد الأطفال وللانخراط في الحوار، ووقف إطلاق النار، وعمليات السلام.

وخلال عام 2020، ارتكب نحو 24 000 انتهاك جسيم ضد 19 300 طفل في الحالات البالغ عددها 21 المشمولة بهذه الولاية. وتجاهل حقوق الطفل في أوقات النزاع والاضطرابات أمر صادم ومفجع.

وقد ظل أكثر الانتهاكات شيوعاً التي تم التحقق منها هي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.

وعلاوة على ذلك، ظهرت اتجاهات جديدة ومثيرة للقلق العميق هي: حدوث زيادة هائلة في عدد الأطفال المختطفين، وفي العنف الجنسي ضد الفتيان والفتيات.

كما أننا نشهد مدارس ومستشفيات تتعرض باستمرار للهجوم أو النهب أو التدمير أو الاستخدام لأغراض عسكرية، مع استهداف المرافق التعليمية والصحية للفتيات بشكل غير متناسب.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، فإن استمرار أهميتها واضح للأسف، ولا تزال أداة مثبتة لحماية أطفال العالم.

إن ممثلي الخاصة والأمم المتحدة في الميدان، إلى جانب المجتمع المدني وشركاء آخرين، يُعبّأون تعبئة كاملة لحماية الأطفال بشكل أفضل وللمنع وقوع انتهاكات ضدهم في المقام الأول.

ولكي يحققوا ذلك، فإنهم يستخدمون جميع الأدوات المتاحة التي وضعتها قرارات هذا المجلس البالغ عددها 13 قراراً بشأن إنهاء ومنع الانتهاكات ضد الأطفال.

وهم يرصدون الانتهاكات ويوثقونها، ويتعاملون مع أطراف النزاع، ويضعون خطط عمل والتزامات.

وهم يدعون إلى إطلاق سراح الأطفال، ويقدمون المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات، ويدعمون الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لهذا المجلس.

ويشكل التقرير السنوي، بعنصريه المتعلقين بالمساءلة والتعامل، أداة حاسمة.

ونتيجة لذلك، يجري تنفيذ 17 خطة عمل، كما قدمت أطراف النزاع 35 التزاماً جديداً، على الأقل،

في عام 2020. وفي العام الماضي وحده، أطلق سراح أكثر من 12 300 طفل.

وقد أضافت جائحة كوفيد-19 أبعاداً جديدة لهذا العمل الحيوي - وضغوطاً جديدة. وإنني أحيي تقاني ومهنية موظفي الأمم المتحدة وشركائها، الذين تكيفوا بسرعة لدعم البلدان المضيفة في التصدي للجائحة وضمان استمرار رصد الانتهاكات مع التعامل مع أطراف النزاع لصالح الأطفال. ولا يسعني أن

أشدد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى تمويل وظائف حماية الطفل في الميدان، لأن قدرتنا على حماية الأطفال تعتمد على وجود هؤلاء الموظفين.

وهناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها إذا كان هدفنا هو تحسين حماية الأطفال ومنع الانتهاكات ضدهم في السنوات المقبلة.

وهذه الخطة أساسية لحل النزاعات ومنع نشوبها. ومع تطور النزاعات المسلحة ومواجهة الأطفال لتهديدات متعددة، يجب أيضا أن يتكيف إطار حماية الأطفال. ويتعين علينا أن نضمن إدراج لغة حماية الطفل في عمليات السلام، وأن نعزز تحليل البيانات، والإنذار المبكر، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات مبكرة.

والتقرير المعروض علينا الآن قائم.

ولكن بوسعنا أيضا أن نستمد الأمل من الالتزامات المحلية والدولية بهذا العمل؛ ومن جهود متخصصينا في مجال حماية الطفل؛ والأهم من ذلك، من سماع صوت الأطفال وراء الأرقام.

إنني أحيي الشباب الذين، بعد أن تحملوا الكثير من الصدمات والألم، ما زالوا يدافعون عن الآخرين ويساعدونهم.

وعلىنا أن نرفع أصوات الأطفال ومصالحهم الفضلى في عمليات السلام وصنع القرار السياسي. وفي العام الماضي، طلبت مني الدول الأعضاء أن أضع رؤية للتصدي على نحو أفضل للتحديات الحالية والمستقبلية للنهوض بجدول أعمالنا المشترك؛ والآن يجب أن يكون الأطفال والشباب والأجيال المقبلة جزءا هاما من هذا الجهد وسأبذل كل ما بوسعي لتسليط الضوء على هذا الجانب.

وأدعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعم قوي لحماية الأطفال بجميع الطرق في جميع الأوقات.

ولا مكان للأطفال في النزاعات، ويجب ألا نسمح للنزاع بأن يدوس على حقوق الأطفال.

المرفق الثاني

إحاطة هنرييتا هـ. فور، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تشكر اليونيسف الرئيسة كاليويد على عقد هذه المناقشة - وعلى دعم إستونيا المستمر للأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ونشكر الأمين العام والممثلة الخاصة غامبا على التزامهما المستمر بحماية أرواح الشباب هذه.

إن لجائحة كوفيد-19 أثرا مدمرا على الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولكن خاصة بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في أهوال النزاع. وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في النزاعات البالغ عددها 21 المبينة في التقرير، تتضخم تحديات الحياة اليومية في ظل جائحة كوفيد-19. وهذه التحديات هي إغلاق المدارس، وزيادة مخاطر العنف وسوء المعاملة في ظل الإغلاقات، والآثار على الصحة النفسية، وفصل الأطفال عن أصدقائهم وأقربائهم، وآليات التأقلم السلبية مثل زواج الأطفال وعمل الأطفال. كل ذلك في ظل نزاعات طال أمدها وأزمة اجتماعية واقتصادية عالمية تهدد بتراجع التقدم المحرز على مدى عقود وزيادة خطر تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وكنا نأمل أن تحوّل أطراف النزاع اهتمامها عن محاربة بعضها البعض، إلى مكافحة الفيروس. وهذا هو ما دعا اليونيسف إلى الانضمام إلى الأمين العام في الدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن المحزن، كما يبين هذا التقرير السنوي، أن هذه الدعوة لم تلق آذانا صاغية. ولم تضع أطراف النزاع أسلحتها. ولم تتوقف عن القتال. ولم تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بالقدر الكافي حتى تتمكن وكالاتنا وشركاؤنا من الوصول إلى هؤلاء الأطفال المحتاجين. كما أن الإغلاقات وقيود السفر جعلت العمل الصعب بالفعل المتمثل في دعم هؤلاء الأطفال أكثر صعوبة، وأثرت على قدرتنا على الوصول إلى الأطفال بدعم منقذ للحياة، وأعاقنا عملنا على إطلاق سراح الأطفال من صفوف الجماعات المسلحة، وأبطأت جهودنا لتعقب الأطفال ولم شملهم مع أسرهم والبدء في عملية طويلة لإعادة الإدماج.

وقد دفع الأطفال المحاصرون في حالات الطوارئ هذه ثمنها باهظا. فقد تحققت الأمم المتحدة من حدوث انتهاكات جسيمة ضد أكثر من 19 000 طفل في حالات إنسانية في العام الماضي، تعرّض العديد منهم لأكثر من انتهاك واحد لحقوقهم. وقُتل آلاف من الأطفال، أو سُوهوا، أو جندوا واستخدموا في القتال. وتعرضوا للختف وللاعتداء والاستغلال الجنسيين. وفي المتوسط، على مدى السنوات الخمس الماضية، تحققت الأمم المتحدة من تعرّض 70 طفلا، على الأقل، كل يوم لانتهاكات جسيمة لحقوقهم. والأعداد الحقيقية أكبر بكثير. وكل حالة هي إضافة محزنة أخرى إلى أكثر من ربع مليون انتهاك سجلت منذ بدء آلية الرصد.

وبينما تبذل وكالاتنا كل ما بوسعها لمنع هذه الانتهاكات وحماية الأطفال، فإننا بحاجة ماسة إلى دعم الدول الأعضاء والشركاء والمجلس في أربعة مجالات رئيسية.

أولا، نحن نحث المجلس على إعطاء هذه المسألة الأولوية التي تستحقها في قراراته ومداولاته. فمن المؤكد أنه إذا كانت هناك أولوية واحدة يمكن لجميع الدول أن تحتشد حولها، فيجب أن تكون حماية الأطفال. وعلى الرغم من الخلافات السياسية، تمكّن المجلس من تشكيل إطار عام للامتثال للقانون الدولي

والمساءلة لإنهاء هذه الانتهاكات - بما في ذلك من خلال القرارات والبيانات والفريق العامل المكرس لهذه المسألة. ونحث المجلس على مواصلة وضع هذه المسألة في صميم أعماله المتعلقة بالسلام والأمن كل يوم، وأن يدعم دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء أن تؤيد وتنفذ مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة.

ثانياً، نحن ندعو الدول وجميع أطراف النزاع إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ففي العام الماضي، كانت الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب مسؤولة عن ما يقرب من نصف جميع الإصابات بين الأطفال التي تم التحقق منها. وقد استخدمت لمهاجمة المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي وجميع النظم الحيوية التي يعتمد عليها الناس. وكل ذلك حيوي للوقاية من الأوبئة والجوع والمرض وحاسم على وجه التحديد للأطفال. وهي دافع ضخم للنزوح - بحيث تدفع الأطفال والأسر إلى الفرار من ديارهم بسبب الخطر المستمر.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذو أيرلندا وغيرها وأن تلتزم التزاماً سياسياً لا لبس فيه بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وسيكون لذلك أثر فوري وإيجابي على سلامة ومستقبل ملايين الأطفال الذين يعيشون في بيئات النزاع وما بعد النزاع.

ثالثاً، نحن ندعو الدول الأعضاء إلى الاستثمار في النساء والفتيات ومنع العنف القائم على نوع الجنس في النزاع. ويبين تقرير الأمين العام زيادة مذهلة في حالات الاغتصاب والعنف الجنسي والاختطاف التي تم التحقق منها. والفتيات لا يقعن ضحايا ربع جميع الانتهاكات فحسب، بل يمثلن 98 في المائة من ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي.

وبينما تبذل منظماتنا كل ما بوسعها لمنع هذه الانتهاكات المروعة ضد الفتيات والتصدي لها، فإننا بحاجة إلى أن تتخذ الدول الأعضاء كل الإجراءات الممكنة، بما في ذلك زيادة الاستثمار بشكل كبير في قدرات المستجيبين في الخطوط الأمامية - ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء والفتيات.

رابعاً، نحن ندعو الدول الأعضاء إلى مساعدتنا على زيادة قدرات حماية الطفل في جميع المجالات. ونشكر إستونيا على تسليط الضوء على هذه المسألة، على وجه الخصوص. لأنه بدون زيادة الاستثمار والقدرة، لا تستطيع اليونيسف وشركاؤها في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توثيق الحالات، أو التعامل مع أطراف النزاع، أو دعم الأطفال والأسر بالقدر المطلوب. فالعديد من العاملين في الخطوط الأمامية يضعون حياتهم على المحك لدعم هؤلاء الأطفال... للاستماع إلى تجاربهم وتوثيقها... وللعودة بهذه النتائج إلى العالم - وإلى المجلس - حتى نتمكن من تشكيل استجاباتنا وفقاً لذلك.

إن هذا العمل حاسم للغاية للتفاوض على خطط العمل التي تدعمها الأمم المتحدة - التي يبلغ مجموعها الآن 17 خطة - ولتنفيذها. كما أنه يمنح قيادة الأمم المتحدة وموظفي حماية الطفل المعلومات والبيانات التي يحتاجونها للاستجابة. بدءاً من توفير الأطراف الاصطناعية للأطفال الذين فقدوا أطرافهم، إلى لم شمل الأطفال مع عائلاتهم، وإعادة دمج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية مع دعم الصحة العقلية، وتقديم المشورة للفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب، حتى يتمكن من التعامل مع الصدمة التي تعرضن لها. ونحن بحاجة إلى أن تعزز الدول الأعضاء هذا العمل الحيوي المنقذ للحياة من خلال دعم العاملين في الخطوط الأمامية الذين يخاطرون بحياتهم للقيام بذلك، كل يوم.

أعضاء المجلس - يوضح هذا التقرير الجديد إلى أي مدى وصلنا إلى فهم الأثر المدمر للنزاعات على الأطفال. ولكنه يبين أيضا مدى ضآلة التقدم الذي أحرزه العالم في حماية الأطفال من ويلات الحرب منذ تقرير غراسا ماشيل الرائد قبل 25 عاما.

لقد باتت النزاعات أطول. وأصبحت متزايدة التعقيد. ولا تزال الآثار على الأطفال والشباب تدمر المستقبل. ويمثل كل انتهاك ضد الأطفال - مُبلغ عنه أو غير مُبلغ عنه - وصمة عار على إنسانيتنا. وعلى قدرتنا، كعالم، على أداء وظيفة أساسية - هي حماية ورعاية أصغر الناس وأكثرهم ضعفا في عالمنا. ومضاهاة شجاعتهم وقدرتهم على الصمود بأفضل جهودنا. ولا يتحمل الأطفال والشباب أي مسؤولية عن النزاع. ومع ذلك فهم يحملون أعمق الندوب. إنهم يدفعون أعلى ثمن.

ومن خلال العمل السياسي الحاسم وزيادة الاستثمار في الأبطال الإنسانيين الذين يدعمون حياة الشباب في خضم العنف والحرب، يمكننا أن نبدأ في تغيير هذا الوضع - خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها. واليونيسف على استعداد لدعم هذه الجهود بأي طريقة ممكنة بالنسبة لها، وسنواصل العمل مع شركاء مثل إستونيا لتسليط الضوء على هذه المسألة.

المرفق الثالث

إحاطة فورست ويتيكر، المدافع عن الأطفال المتضررين من الحرب لدى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

أود أن أشكر شخصياً السيدة كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا ورئيسة المجلس. كما أشكر السيد غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلته الخاصة، السيدة فيرجينيا غامبا، على تقانيهما في معالجة مصائر الأطفال والمراهقين المتضررين من النزاع.

وهذه هي المرة الثانية التي يشرفني فيها أن أخطب مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، ومن المشجع أن نلاحظ أن الزخم وراء هذه المسألة قد ازداد قوة. والواقع أن السلام الدائم، الذي يشكل المهمة الأساسية لهذه المؤسسة، يتعرض للخطر عندما يتعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة الستة التي ذكر الأمين العام تفاصيلها في تقريره. وكل انتهاك من هذه الانتهاكات مخيف، سواء كان قتل الأطفال وتشويههم؛ أو تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود؛ أو ممارسة العنف الجنسي ضد الأطفال؛ أو اختطاف الأطفال؛ أو شن هجمات على المدارس أو المستشفيات؛ أو منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال.

كما أن لهذه الانتهاكات آثاراً غير مرئية تستمر لفترة أطول بكثير من الانتهاكات نفسها. وأرى على الأقل ثلاثة منهم. أولاً وقبل كل شيء، يفقد هؤلاء الأطفال شهوراً أو سنوات من التعليم.

وستتحول هذه الفجوات إلى وظائف معرضة للخطر وستقلص الفرص المتاحة. وفي كثير من الحالات، ستكون فرصهم محدودة أيضاً بسبب الأثر الثاني غير المرئي للانتهاكات الجسيمة، وهو الوصم الاجتماعي. فكثيراً ما ترفض أسرهم ومجتمعاتهم المحلية إعادتهم أو رعايتهم. وينتهي المطاف بالعديد منهم في الشوارع أو ينضمون إلى العصابات. ووصمة العار هي واحدة من أكثر القضايا المتكررة في المناقشات التي أجريها مع الجنود الأطفال السابقين الذين ينضمون إلى منظمتي، مثل أوما سوزان. وهي في الرابعة والعشرين من عمرها الآن تعمل كمستشارة شبابية لبلدتها. وهي قائدة مجتمعية محترمة، وتدرس تعليم السلام في المدارس، وتتوسط في النزاعات على الأراضي. لكن طفولتها قصة حرمان وحزن. فقد اختطف جيش الرب للمقاومة أوما وهي في طريقها إلى المدرسة عندما كانت في السابعة من عمرها. ولمدة ثلاثة أشهر، أُجبرت على الطهي وجلب الماء ومجالسة الأطفال. وكانت تُضرب بانتظام ولم تتمكن من الفرار إلا بعد أن أصيبت بشظايا في ساقها. لكن معاناتها لم تنته عندئذ. فلسنوات، رفضها الناس وراحوا يسبونها، مما أضاف الإهانة إلى الإصابة. ولسنوات، قبل أن تتمكن من تغيير حياتها والازدهار، كانت حياتها كلها موصومة بالعار.

وبالنسبة لأوما والعديد من الجنود الأطفال السابقين، أدت وصمة العار إلى تفاقم تأثيرات أثر ثالث غير مرئي، هو الصدمة. فلن يعاني جميع الأطفال المتورطين في النزاع من جروح وإصابات - ولكنهم سيعانون جميعاً من ندوب داخلية، عالقين في أقباص داخلية ليس لديهم مفتاح لها.

وخلال الفترة التي عملت فيها في أوغندا، التقيت بعامل إغاثة من الدنمارك في مباراة لكرة القدم لعبها جنود أطفال سابقون أصبحوا لاجئين وطلاباً. كان عامل الإغاثة يجلس بجانبها وبدأ وكأنه يحمل حزناً عميقاً.

قال لي إنه بدأ برنامجاً لبعض اللاعبين، لإعادة الجنود الأطفال الذين لا تزال عائلاتهم على قيد الحياة إلى ديارهم. وفي الليلة التي سبقت هذه المباراة، كان قد أعاد أول صبي مرة أخرى إلى منزل طفولته مع عائلته.

امتلاأت عينا عامل الإغاثة بالدموع عندما أخبرني أن هذا الصبي بمجرد عودته إلى المنزل قتل شقيقته البالغة من العمر ثماني سنوات. فقد كان عقل الصبي لا يعرف سوى العنف. لقد تم تحريره من الحرب لكنه لم يكن قد حُرر بعد من عقله.

تذكرنا هذه القصة بأن الأطفال المتضررين من النزاع لا يمكنهم الخروج من ليلتهم في يوم واحد. ولن تنجح عملية إعادة الإدماج بدون الصبر والتصميم. فمن اللازم أن نقدم لهم سلسلة متواصلة من الرعاية التي ستمتد على مراحل الطفولة والمراهقة والشباب، وتلبي احتياجاتهم من حيث التعليم والفرص الاقتصادية والدعم النفسي والاجتماعي.

لقد عملت على ذلك على مدى العقد الماضي من خلال مؤسستي، مبادرة ويتيكر للسلام والتنمية في أوغندا، جنوب السودان، وبلدان أخرى. فنحن نعمل على إحياء الصلة بين الأطفال المتضررين من النزاع ومجتمعهم المحلي، وتوفير المهارات والفرص لهم، والشفاء من الصدمات النفسية. نحن لسنا وحدنا في هذا الجهد. فثمة منظمات أخرى تعمل في نفس الاتجاه. وأستطيع أن أتذكر صديقي سام أوكيلو، أحد أوائل الجنود الأطفال السابقين الذين جئت لمقابلتهم، والذي أنشأ مركزاً، هو هوب نورث، لتوفير المأوى والمهارات للأطفال والشباب المتضررين من النزاع. ويمكنني أن أسمى شخصية أخرى، هي الأخت روزماري نيرومبي ودار الأيتام التي تديرها في غولو لتعليم الخياطة للفتيات اللواتي تم إنقاذهن من الجماعات المسلحة. والمؤسسات الأكبر نشطة جدا عبر قارات مختلفة، مثل مؤسسة 'طفل الحرب' ببرامجها الموجودة في جميع أنحاء العالم.

قد تختلف نُهجنا ومواردنا، ولكننا نتشاطر قناعة أنهم عندما يُنظر إليهم على أنهم أشخاص حقيقيون يمكن رعاية قدرتهم على الصمود مما يحقق فوائد فريدة للمجتمع.

إن لهم الحق في فرصة ثانية. هذا ما أخبرني به بنسون، وهو متطوع في مبادرة ويتيكر للسلام والتنمية من شمال أوغندا. وكان جيش الرب للمقاومة قد اختطف بنسون لوجور في عام 2004 وهو في الثامنة من عمره في غارة اسفرت عن مصرع والديه واشقائه. وقد أُجبر لمدة سنتين على مشاهدة وارتكاب أعمال عنف، بما في ذلك خلال مذبحه ليرا الشائنة في مخيم للمشردين داخليا. ومحاكماته قد صاغته، وعلى الرغم مما قد نتوقعه، فقد أعطته الإرادة ليصبح صانع تغيير، وبنّاء سلام. وأصبح شعاره "أبدا مرة أخرى". فهو لم يكن يريد أن يمر الأطفال الآخرون بنفس المحنة التي مر بها. وعندما التحق بنا، في عام 2017، أخذنا هذه الطاقة ودرّبناه لأكثر من عام لكي يكتسب ما يحتاج إليه من مهارات وثقة لتحقيق أحلامه. وبعد سنوات قضاها في تنفيذ مشاريع إلى جانبنا، أصبح بنسون شخصية محترمة في مجتمعه. وقد أنشأ مشروعاً تجارياً، وتوسط في النزاعات، وقام بإعلام السكان بقضايا مثل العنف القائم على نوع الجنس أو، في الآونة الأخيرة، كوفيد-19. وهو يستضيف برنامجاً حوارياً إذاعياً أسبوعياً وانتُخب مؤخراً في منصب رسمي. وقد روى لنا بنسون مؤخراً رحلته معنا وأريد أن أقتبس منه لأن كلماته تعكس تماماً سبب تجمعنا اليوم: "لم أغفل لأن بذور الأمل غُرست وترعرعت في داخلي. لقد تحوّلت من جندي طفل سابق إلى قدوة تؤثر على العديد من الشباب داخل مجتمعي وخارجه".

هذه هي كلمات شاب، مثل العديد من الأطفال والشباب المتضررين من النزاع، حدثت تضحية به وتعرّض لصدمة، شأنه شأن الأطفال والشباب الذين غالبا ما يوصمهم المجتمع ويهمشهم. ومع ذلك، فإنهم يأتون إلينا برسالة أمل وقدرة على الصمود. وهم يطرحون أسئلة بسيطة علينا وعلى أعضاء هذا التجمع: هل ستقسحون الوقت للاستماع إلينا؟ هل لديكم ما يلزم من قوة لتروا الإيجابي فينا؟

المرفق الرابع

إحاطة لابان أونيسيموس، إخصائي التعليم في منظمة 'بلان إنترناشيونال نيجيريا'

أشكر الرئيسة على دعوة منظمة 'بلان إنترناشيونال' لتقديم إحاطة عن الأطفال في النزاع المسلح مع التركيز بوجه خاص على واقع الفتيات المعيش.

اسمي لابان أونيسيموس. أعمل في منظمة 'بلان إنترناشيونال' كأخصائي تعليم في نيجيريا، وأقود فرقاً في العمليات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع في نيجيريا تركز على حماية الطفل والتعليم في الأزمات المستجيبين للفوارق بين الجنسين.

وخلال السنوات الثلاث التي عملت فيها في منظمة 'بلان إنترناشيونال'، شهدت الأزمة التي طال أمدها في حوض بحيرة تشاد تؤثر سلبيًا على 17 مليون شخص يعيشون في المنطقة. فقد أثرت على حياة عدد لا يحصى من الناس، وتسببت في الموت والدمار والخوف والضعف وانعدام الأمن - أي أنها تسببت في معاناة إنسانية لا داعي لها. ولا تزال واحدة من أشد حالات الطوارئ الإنسانية في العالم، وتشمل أجزاء من تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، دون أن ننسى الأزمة في منطقة الساحل - بوركينا فاسو ومالي، فضلاً عن النزاع المستمر والمهم في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون.

وكان الأثر على الأطفال، وعلى حياة الفتيات، كارثياً. ففي عام 2020 وحده، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة عن مقتل وتشويه 124 طفلاً، من بينهم 39 فتاة في نيجيريا. وقد تحققت الأمم المتحدة من أن هذه الفظائع ارتكبتها جماعات مسلحة من الدولة ومن غيرها. وهذا غيض من فيض: فنحن نعتقد أن هذه الأرقام أعلى من ذلك بكثير.

وسأتكلم اليوم عن الأثر المحدد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح، ولا سيما على الفتيات.

كان قرار مجلس الأمن 2427 (2018) أول قرار بشأن الأطفال والنزاع المسلح يعترف بالاحتياجات ومواطن الضعف المحددة لكل من الفتيات والفتيان، ولكن أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه للاعتراف بتجارب الفتيات في النزاع المسلح اللواتي يتعرضن لجميع الانتهاكات الخطيرة الستة، ولفهمها ومعالجتها. وفي حوض بحيرة تشاد، تستهدف الفتيات تحديداً في الهجمات، ونحن نشهد نمواً هائلاً في الانتهاكات ضد الفتيات، اللواتي يشكلن 50 في المائة من الضحايا. وأنا هنا اليوم لأدعو مجلس الأمن إلى زيادة الجهود لحماية الفتيات، اللواتي يقفن في الخطوط الأمامية لهذه الهجمات.

اختطاف الأطفال

لقد تم لفت الانتباه العالمي إلى الهجمات على الفتيات في أعقاب اختطاف 276 فتاة في شيبوك في عام 2014. وبينما أتحدث إليكم اليوم، بعض هؤلاء الفتيات لم يعدن بعد إلى ديارهن. وقد توفي بعض الآباء والأمهات أثناء انتظارهم عودة أطفالهم. ومعظم عمليات الاختطاف لا تكون أخباراً دولية، وعدد الفتيات المختطفات في الواقع أعلى من ذلك بكثير.

وقد كانت هناك بعض الاستجابة الإيجابية من جانب الحكومة - بما في ذلك إقرار إعلان المدارس الآمنة، واستضافة مؤتمر المدارس الآمنة في وقت لاحق من هذا العام في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوطيد الإطار على مستوى المجتمع المحلي - وأعتقد أن ذلك سيقطع شوطاً طويلاً في مساعدتنا على معالجة المشكلة بشكل كلي.

العنف الجنسي ضد الفتيات

شهد عام 2020 ارتفاعاً مقلقاً نسبته 70 في المائة في الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي مقارنة بالعام السابق في البلدان المدرجة في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، حيث تشكل الفتيات 98 في المائة من جميع الضحايا. ونشعر بالربح لسماع هذه الزيادة الكبيرة، التي لا تزال على الأرجح أقل بكثير من العدد الحقيقي.

وبوسعي، بعد أن عملت مباشرة مع ضحايا العنف الجنسي، أن أشهد على العواقب من حيث الصحة البدنية والعقلية ومن حيث الصدمات النفسية التي تواجهها الناجيات، اللواتي غالباً ما لا يحصلن على الرعاية الصحية الكافية، وهي قضية تفاقم بشدة بسبب الهجمات المحددة الأهداف على مرافق الرعاية الصحية.

وتؤثر التجارب المؤلمة التي تعيشها الفتيات، إلى جانب وصمة العار، على قدرتهن على مواصلة تعليمهن والمضي قدماً في حياتهن بطرق هامة أخرى.

الهجمات على المدارس

حُرمت آلاف المراهقات من حقهن في التعليم والحياة الكريمة بسبب أزمة الـ 11 عاماً هذه، التي يتمثل سببها الجذري في العداء للتعليم العلماني، مع تكرار الهجمات على المدارس والجامعات والمعلمين والإداريين والطلاب. وقد قُتل 2 295 معلماً أثناء محاولتهم حماية حياة الأطفال وحقوقهم في التعليم. ودمر أكثر من 1 400 مدرسة. وحتى الآن فقد أكثر من 600 000 طفل إمكانية الحصول على التعليم.

ولقد أشرفت شخصياً على إعادة بناء عدة فصول دراسية دمرت نتيجة للأزمة، ورأيت مراراً وتكراراً هذه المباني تُدمر وتُحرق على أيدي الجماعات المسلحة.

إن المدارس ينبغي أن تكون أماكن آمنة، ولا ينبغي أن يضطر أي طفل إلى الاختيار ما بين تعليمه وحياته - ولكن المدارس أصبحت الآن هدفاً سهلاً، وتستهدف مدارس الفتيات بشكل خاص كنتيكتك للحرب.

اسمحوا لي أن أقرأ اقتباساً من إحدى الفتيات التي استعادت حريتها بعد هجوم على مدرستها.

بعد الهجوم، أخبرت والدي أنني لن أعود إلى المدرسة أبداً. قبل الهجوم، كنت متحمسة جداً للدراسة وتحقيق حلمي أن أكون محامية. ولكن الآن، هذه التجربة قد أحبطتني تماماً قلت لأبي إنني لن أعود أبداً بسبب التهديدات وما رأيته في تلك الليلة.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

في شمال نيجيريا، تستهدف الجماعات المسلحة الفتيات لاستخدامهن كمفجرات انتحاريات. وبين حزيران/يونيه 2014 وشباط/فبراير 2018، تم نشر أو اعتقال نحو 468 امرأة وفتاة في 240 هجوما انتحاريا، وهو أكبر عدد استخدمته أي حركة إرهابية - مما أسفر عن مقتل ما يقرب من 200 1 شخص وإصابة نحو 3000 آخرين.

وجميع الانتحاريات تقريبا مراهقات كثيرا ما مورس تأثير عليهن لكي يقمن بتنفيذ هذه الهجمات أو أجبرن على تنفيذها.

منع وصول المساعدات الإنسانية (تأخيرها وتحويل مسارها)

في شمال شرق نيجيريا، هوجمت المراكز الإنسانية عمدا أيضا. ويؤثر منع وصول المساعدات الإنسانية بشكل غير متناسب على الفتيات والنساء، اللواتي يشكلن غالبية المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في منطقة بحيرة تشاد. وتشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين مواطن الضعف وتؤثر عليها في أوقات الأزمات - مع تأثير المراهقات بطرق مختلفة. وهناك صلات واضحة بين انعدام الأمن الغذائي، وزواج الأطفال والزواج القسري، وتعطيل الحق في التعليم. ولكن على الرغم من ذلك، لا تُستشار الفتيات في معظم الأحيان في عملية صنع القرار لضمان تلبية الاستجابة الإنسانية لاحتياجاتهن. والحرمان التام من وصول المساعدات الإنسانية - بما في ذلك من خلال عمليات الحصار أو الهجمات المباشرة، إنما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهن.

توصياتنا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي

على الرغم من التحديات التي تواجههن، فإن المراهقات في منطقة بحيرة تشاد وجميع البلدان التي نعمل فيها يظهرون قدرة على الصمود، ومهارات ريادة الأعمال، والتزاماً بالعمل الشاق، ورغبة في مساعدة الآخرين، وتفاوضاً بالمستقبل - وهي سمات أساسية لأي مجتمع إذا كان يأمل في الانتقال نحو مستقبل سلمي ومزدهر وآمن.

وتدعو منظمة 'بلان إنترناشيونال' مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

- الاعتراف بحقيقة أن الفتيات مستهدفات تحديدا في النزاع، ويتعرضن لجميع الانتهاكات الخطيرة الستة ضد الأطفال في النزاع المسلح، واتخاذ خطوات فورية للتصدي لهذه الحقيقة.
- معالجة استخدام الفتيات كسلاح من أسلحة الحرب. وللفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة تجارب فريدة، ويواجهن مخاطر محددة، ويجب إشراكهن في تصميم البرامج والسياسات المراعية للفوارق بين الجنسين وللسن.
- المطالبة بمحاسبة جميع من يستهدفون المدارس ويهاجمونها، ويقتلون ويشوهون الطلاب والمعلمين، ويختطفون الفتيات، والسعي إلى تحقيق تلك المحاسبة، مع ضمان وفاء جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

- ساعدونا على جعل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال أمراً واقعاً، من خلال السماح بوصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني للقيام بعملنا الهام والمنقذ للحياة.
 - وأخيراً، يجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة أن يفعلوا ما هو أفضل في منع نشوب النزاعات. فالنزاعات حالياً التي كان يمكن منعها أو تقصير مدتها تدوم لسنوات. ونحن نحث المجلس على التمسك بالتزامه بتعميم حماية الطفل في عمليات منع نشوب النزاعات، وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وذلك بهدف الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.
- إن الأطفال والمراهقات يستحقون البقاء على قيد الحياة، والتعافي، وأن يكون شبابهم مليوناً بالأمان والاستقرار والأمل. فهم سيقودون عالمنا يوماً ما ونحن مدينون لهم بأن نمنحهم فرصة. ويجب علينا ألا نخذلهم.

المرفق الخامس

بيان كيرستي كاليويد، رئيسة إستونيا

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر جميع من قدموا إحاطات على رسائلهم الواضحة والملحة والمثيرة للمشاعر بعمق.

وُلدت فتاة - اسمها غراسيلا - في بلدة تعدين صغيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد توفيت والدتها عندما كانت مجرد طفلة. كما فقدت والدها، عندما هاجمت جماعة متمردة مسقط رأسها في عام 2014. وقد فرت، لكنها صادفت جماعة مسلحة أخرى على الطريق ولم يكن لديها خيار سوى الانضمام إليها. كان عليها أن تطبخ للجماعة، ولكن أيضا أن تتدرب على القتال. وكانت تكره ذلك.

ولحسن الحظ أنها استطاعت الآن أن تبدأ حياة جديدة. فبعد أن حرمت من الحصول على التعليم لفترة طويلة، تمكنت من العودة إلى المدرسة. وكانت هذه قصة نجاح.

ولكن كيف كانت ستكون هذه القصة أثناء جائحة؟ كيف أثرت الجائحة على العديد من الأطفال في مثل هذه الحالات منذ ربيع عام 2020؟ هذان سؤالان معقدان وغير مريحين ومهمان يلزم أن نطرحهما على أنفسنا.

وبينما نناقش نتائج التقرير السنوي للأمين العام اليوم، أود أن أشجعنا على عدم إظهار حالات صعبة على نحو أفضل مما هي عليه في الواقع. ومن الإنساني منا أن نريد أن نرى ونبحث عن النجاح والتنمية. ولكن يجب أن نكون جسورين بما فيه الكفاية للاعتراف بما إذا كان بوسعنا جميعا أن نتعلم ونفعل ما هو أفضل، وأن نتخذ الخطوات التالية إلى الأمام.

في عام 2020، اتسمت حالة الأطفال في النزاعات المسلحة باستمرار وقوع عدد كبير من الانتهاكات الجسيمة. ومع استمرار الجائحة في عام 2021، كان علينا أن نعترف بأننا في الوقت الذي نفذنا فيه سياسات الإغلاق، أنشأنا أيضا تحديات كان على فرق العمل الميدانية أن تتغلب عليها من أجل توثيق تلك الانتهاكات والتحقق منها، والتفاعل مع الأطراف لمنع تلك الانتهاكات ووضع نهاية لها.

فالمدارس والأماكن الملائمة للأطفال مغلقة، وفقدت الأسر دخلها، والأطفال هدف سهل - على سبيل المثال، للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، أو للتزويج أو الاختطاف أو الاغتصاب.

ويتضمن تقرير عام 2020 لمحة عامة عن أكثر من 26 000 انتهاك جسيم ضد الأطفال تم التحقق منها. ولا يسعنا إلا أن نخمن عدد الانتهاكات التي لم يلحظها أحد ولم يُبلغ عنها بسبب الجائحة.

وعلى الرغم من العمل الذي قامت به الأمم المتحدة وشركاؤها، فإن الوضع يزداد سوءا في العديد من البلدان. فهناك العديد من الأطفال الذين يكبرون دون أن يعرفوا شيئا سوى الحرب، ومن بينهم جيل كامل في سوريا.

لقد كانت للحرب في اليمن عواقب وخيمة على الأطفال. وقالت والدّة عُمر البالغ من العمر 8 سنوات "إن أكبر حرب هي تدمير الأطفال والأمهات اللواتي يحزنّ عليهم". وكان عُمر قد أصيب وهو في طريقه إلى منزله من المدرسة وقتل شقيقه البالغ من العمر 13 عاما.

وقُتل أطفال على أيدي قوات النظام في ميانمار. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام في أفغانستان، تم تسجيل مقتل أكثر من 150 طفلاً وإصابة 400 آخرين - وفي هذه الأسابيع القليلة فقط، تضرر العديد من المدارس، مما منع آلاف الطلاب من العودة إلى الفصول الدراسية.

وكما هو الحال في كل أزمة، نأمل أن تكون هذه الأزمة قد ساعدت أيضاً على تسليط الضوء على الموضوع الذي قد تكون فيه الحلول. ومن اللازم أن نفكر في كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل أفضل. فحتى المستوى الأساسي للاتصال المتنقل يمكن أن يساعدنا على التسجيل ومعرفة مكان أطفالنا. وعندئذ فقط يمكننا مساعدتهم.

إن التعليم هو أفضل وقاية. ويجب حماية المدارس من التعرض للهجوم. وهذا يعني تعليم الفتيات، ولكن أيضاً تعليم الفتيان. وإلى أن يتم اختطاف الفتيات من المدارس أيضاً باعتباره هجوماً على فكرة تعليم الفتيات، من اللازم أن نعلم الفتيان، رجال المستقبل - الإخوة والأزواج - أن يفكروا بشكل مختلف عن والديهم.

والجزء الحاسم من الوقاية هو ضمان المساءلة في أبكر مراحل ممكنة. ويجب أن نكفل ألا يكون أحد فوق القانون. وينبغي ألا يفلت أي مرتكب من العدالة. ونحن بحاجة إلى تدابير وطنية قوية للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وللتعاون مع آليات المساءلة الدولية ذات الصلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على أطراف النزاع أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويوافق عام 2021 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويتمثل جزء منها في آلية قوية لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها. وعلياً أن نقر هنا في مجلس الأمن بأن حماية الأطفال هامة لكل حالة من الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان ضمان قدرة الأمم المتحدة على حماية الطفل والحفاظ عليها وتعزيزها، بما في ذلك في عمليات الانتقال والسحب التدريجي للبعثات.

وفي الختام، أدعونا إلى اختتام هذه المناقشة المفتوحة اليوم بإجراء عملي واحد على الأقل يتخذه كل فرد هنا، وإجراء واحد على الأقل يتخذه كل بلد هنا ويتابعه في الأسابيع القليلة القادمة لدفعنا جميعاً قدماً في إيجاد حلول مجدية. فالعمل يبعث الأمل في مزيد من العمل.

وستواصل إستونيا - بدءاً بأنفسنا - تمويل مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف. وستواصل أيضاً، كما فعلنا حتى الآن، تركيزاً قوياً على حماية الأطفال بوصفنا عضواً في مجلس الأمن.

المرفق السادس

بيان محمد بازوم، رئيس النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أهني استونيا بحرارة على رئاستها لمجلس الأمن. وترحب النيجر بقرار إستونيا جعل مسألة الأطفال في النزاع المسلح أولوية لفترة عضويتها في المجلس.

وأود أن أكرر التهنئة للسيد أنطونيو غوتيريش على إعادة انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة، وأن أرحب بالتزامه والتزام السيدة هنرييتا فور والسيد ويتيكر بالمسألة الهامة المتمثلة في حماية الأطفال في النزاع المسلح. وأرحب أيضاً بالعرض الذي قدمه السيد أونيسيموس بشأن هذا الموضوع.

والنيجر ملتزمة بالمساعدة على تعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح. وهؤلاء الأطفال يقعون ضحايا للآثار المشتركة للأزمات الإنسانية والمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وانعدام الأمن الاقتصادي الذي زاد من حدة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واليوم، توجع الأزمات الأمنية والإنسانية المتصلة بالنزاعات المعاناة في جميع أنحاء العالم، حيث نزح أكثر من 79,5 مليون شخص قسراً، وكان الأطفال هم الضحايا الرئيسيون. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نعمل جماعياً لبناء عالم من السلام يمكن لجميع الأطفال أن يزدهروا فيه.

فالنزاعات والأزمات الأمنية والإنسانية تقوض نظم حماية الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيها الأطفال. فعلى سبيل المثال، سُجل أكثر من 26 400 انتهاك جسيم ضد الأطفال في 21 حالة.

وتعطلّ تعليم ما يقرب من 75 مليون طفل بسبب النزاع والعنف وانعدام الأمن في 35 بلداً. وبسبب الجائحة، توقف وصول 168 مليون شخص إلى المدارس، وهي حقيقة أبرزت أيضاً الحاجة إلى سد فجوة عدم المساواة بين البلدان فيما يتعلق بالحصول على التعليم الرقمي.

وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، ازداد عدد المدارس المغلقة نتيجة للأزمة الأمنية والهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدارس بمقدار ستة أمثال منذ عام 2017، حيث أغلقت حوالي 5 000 مدرسة، مما أدى إلى تعطيل تعليم أكثر من 700 000 طفل وحرمان أكثر من 20 000 معلم من فرصة ممارسة مهنتهم.

ويساور النيجر القلق أيضاً إزاء أوجه الضعف الخاصة لدى الفتيات في سياق النزاع. ففي البلدان المتضررة من النزاع، يقل احتمال التحاق الفتيات بالمدارس بمقدار النصف عن احتمال التحاق الفتيات بالمدارس في البلدان التي تعيش في سلام. وكل مدرسة تغلق أبوابها هي باب فرصة يغلق.

وفي مواجهة هذه الحالة المقلقة من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، من الضروري وضع استجابة ملائمة وسياقية ومستدامة. وتدعو النيجر رسمياً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المدارس. ويظل البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بشأن حماية المدارس من الهجمات، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي تحت رئاسة النيجر (S/PRST/2020/8)، وإعلان المدارس الآمنة، أداتين هامتين في هذا الصدد.

ويجب تناول حماية الأطفال في النزاع المسلح بطريقة شاملة لعدة قطاعات، بالبناء على الآليات الإقليمية والوطنية القائمة. ومن الضروري وضع برامج لدعم إعادة التأهيل وإعادة الإدماج تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك دعم تعليم وتدريب الأطفال والشباب الناجين من النزاع المسلح.

وذلك لأن عملية إعادة بناء المجتمعات المحلية وتوطيد السلام تتطلب تركيزا على هؤلاء الأطفال والشباب المعرضين لخطر الاستبعاد والوصم الاجتماعي، والذين هم أهداف سهلة للجماعات الإرهابية التي تجندهم في صفوفها.

وبناء على ذلك، أنشأت النيجر مركزا يعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لضمان إعادة الإدماج الناجحة، بدعم نفسي، لهؤلاء الأطفال المنكوبين الذين تتمثل أمنيتهم الوحيدة في أن تتاح الفرصة لهم ليعيشوا حياة جديدة.

وقد أصبحت الأزمة الصحية الحالية أزمة حقوق الطفل بالفعل. فعندما تنهار النظم الصحية على هذا النطاق، تنهار آليات الحماية والوقاية أيضا. ويمكن أن يؤدي تعليق حملات التحصين الرئيسية إلى ظهور أمراض يمكن الوقاية منها تصيب الأطفال.

وستكون الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة على الانتهاكات ضد الأطفال المتضررين من النزاع مدمرة في حال عدم القيام بأي شيء. وهناك احتمال حقيقي لحدوث زيادة في الانتهاكات، مثل عمل الأطفال، وإعادة تجنيدهم، وزواج الأطفال وأثر ذلك على الحصول على التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات الصغيرات اللواتي يقل احتمال عودتهن إلى المدرسة بعد الإغلاق.

وفي هذا السياق، تدعو النيجر إلى التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن 2565 (2021) من أجل تيسير الحصول على اللقاحات على نحو منصف وميسور التكلفة في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية.

وبينما تحدث الجائحة الحالية قدرتنا على التصدي للانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الأطفال في أوقات النزاع المسلح، فإنها تذكّرنا أيضا بالحاجة إلى إحداث تغيير شامل عالمي، بما في ذلك تغيير جهودنا لحماية الطفل.

وأشدد على ضرورة إدماج حماية الطفل في عملية السلام منذ المراحل الأولى، من أجل الحد بدرجة كبيرة من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتهيئة الظروف لسلام مستدام.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة حصول الجميع، بمن فيهم الفتيات، على تعليم جيد وتهيئة الظروف للتمية المهنية للشباب، لتمكينهم من المساهمة في تنمية بلدهم. فالتعليم ركن من أركان منع نشوب النزاعات، وفي البلدان التي تعاني من أزمات أمنية وإنسانية، يكون التعليم في طليعة جهود بناء السلام.

إننا نتكلم عن مسؤولية جماعية للدول الأعضاء كافة. وهذا شرط أساسي لتحقيق أهداف السلام والأمن التي يتطلع إليها المجتمع الدولي.

المرفق السابع

بيان مايكل د. هيغنز، رئيس أيرلندا

أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنيء الرئيسة على تحقيق إستونيا هذه الرئاسة الناجحة للمجلس وأشكرها حقاً على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وإنني واثق من أننا جميعاً ممتنون للآراء الثاقبة والتحفيزات القوية التي تلقيناها اليوم من الأمين العام غوتيريش، والمديرة التنفيذية فور، والسيد فورست وبيتيكر، والسيد أونيسيموس.

وأعتمد الفرصة أيضاً لأجدد تهنئتي للأمين العام على تعيينه في فترة ولاية ثانية، مديراً لمؤسسة عالمية هي أفضل أمل لنا في رؤية اعتراف بأن القضايا العالمية تتطلب استجابة عالمية - استجابة تتجاوز أي مصالح ضيقة.

وفي حين أنه لم يكن هناك طفل لم يتأثر بجائحة كوفيد، فإن آثار تلك الجائحة كانت وما فتئت أشد بين أقل الفئات موارد وأكثرها ضعفاً. وإضافة إلى ذلك، فإنها، بطبيعة الحال، أشد بالنسبة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

ويتحمل هذا المجلس المسؤولية الجسيمة عن الدفاع عن حقوق الأطفال وحمايتهم من الأذى، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك تجربة الطفولة.

إننا نواجه أزمة حادة فيما يتعلق بمستقبل الأطفال. فمن منطقة الساحل إلى سوريا، ومن أفغانستان إلى القرن الأفريقي، يتحمل الأطفال وطأة الانتهاكات التي لا توصف. وفي العديد من أماكن الحرب، مثل سوريا وفلسطين واليمن، نشأ الأطفال وهم لا يعرفون سوى الحرب. لقد ورثوا الألم والصدمة، كما سمعنا، من الاحتلال والنزاعات التي لم تحل.

وفي تيغراي، إثيوبيا، يواجه الأطفال المجاعة، في حين وقعت الفتيات ضحايا للعنف الجنسي المروع. فالاعتصاب والاعتداء الجنسي هما الممارسة المخزية من جانب عدد متزايد من المهاجمين العسكريين.

واليوم، اسمحوا لي أن أركز على ثلاث مسائل محددة: التعليم والحماية والمحاسبة، التي أعتمد أنها مبادئ أساسية بالنسبة لنا للنهوض من هذا الكابوس.

التعليم

إنني واثق من أننا جميعاً نتفق على أنه من المستهجن أخلاقياً أن يكون طفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعيشون في بلدان متضررة من نزاع أو كارثة غير ملتحق بمدرسة.

وبدلاً من أن تصبح المدارس أهدافاً، كما أصبحت في بعض مناطق النزاع، ينبغي أن تكون محمية، وأن تكون مأوى آمناً، ومساحة للتعلم والتطور.

ويُظهر تقرير الأمين العام المعروف علينا أن أطراف النزاع لا تواصل انتهاك هذا الملاذ فحسب، وأن الهجمات على المدارس آخذة في الازدياد بالفعل: فقد تحققت الأمم المتحدة من أكثر من 26 000 انتهاك خطير في عام 2020. وشملت هذه الانتهاكات شن هجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من الحق في الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

ووقعت هجمات عددها 101 على مدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وقع 62 هجوماً في أفغانستان، و 53 هجوماً في الصومال تم التحقق منها جميعاً، وذلك تسليطاً مني بالضوء على ثلاثة بلدان فقط. ومن المحزن أن عام 2021 يتبع نفس الاتجاه. فعلى سبيل المثال، في غضون أكثر بقليل من أسبوع واحد فحسب في غزة، تعرض أكثر من 140 مرفقاً تعليمياً للقصف، وتُترك العديد منها في حالة خراب. وفي ميانمار، أدى احتلال الجيش للمدارس إلى تفاقم أزمة التعلم القائمة بالنسبة لما يقرب من 12 مليون طفل.

إن الاستهداف المتعمد للمدارس والمستشفيات والهجمات عليها، وغزوها واحتلالها من قبل الجماعات المسلحة، هي أعمال لا يمكن تبريرها أبداً. فهي تشكل عملاً يجب أن ينتهي - وتتطلب اتخاذ إجراءات جديدة وعاجلة.

وتعطي أيرلندا الأولوية للحصول على التعليم في حالات الطوارئ. وقد التزمنا بإتفاق 250 مليون يورو على التعليم العالمي بحلول عام 2024، ولهذا السبب نطلق صندوق الفتيات لدعم المجموعات الشعبية التي تقودها الفتيات، مما يعزز المساواة بين الجنسين في مجتمعاتهن المحلية.

الحماية

نقطتي الثانية وذات العلاقة جدا هي مسألة الحماية.

ففي العام الماضي، قتل أو شوه أكثر من 8 000 طفل في حالات النزاع. كما تحققت الأمم المتحدة من الزيادات المقلقة في حالات الاختطاف والعنف الجنسي خلال عام 2020. وحماية الطفل ذات أهمية كبيرة بحيث يجب الإبلاغ عنها بدرجة أكبر وأكثر إلحاحاً في صميم عمل المجلس. وهذا سيعطينا أفضل أمل لنا في المستقبل.

إن ضمان سلامة وأمن الأطفال يساعد، بطبيعة الحال، على كسر حلقة النزاع وانعدام الأمن التي يجب ألا تكون إرثاً للأجيال المقبلة. وأتمنى للمجلس الشجاعة في الدعوة إلى أن تكون لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولايات وموارد وقدرة على إنقاذ حياة الأطفال وتأمين رفاههم وضمان ذلك. وهذا يجب أن يمتد إلى حماية الطفل في عمليات حفظ السلام الانتقالية، وأن يشمل دوراً متميزاً معترفاً به لتجربة وآراء النساء اللواتي تعرضن للنزاع. فسُبل الحماية الأساسية هذه هي الأساس للسلام في المستقبل.

وإنني أشيد أيضاً بموظفي الأمم المتحدة المعنيين بحماية الطفل، وفرق الرصد، والشركاء في المجتمع المدني لحمايتهم الأطفال، ورصدهم الانتهاكات، التي كثيراً ما تكون في بيئات خطيرة. إن الإنسانية مدينة لكم.

المحاسبة

نقطتي الثالثة، وهي المحاسبة، هي موضوع تناصره أيرلندا في هذا المجلس.

فتفتشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات الفظيعة أمر غير مقبول. فهو، بتجنبه المحاسبة القانونية على الأفعال، يهدد كل ذرة من الديمقراطية، ويقوض التعددية والتعاون المجدي. ولهذا السبب، فإن التقرير السنوي للأمين العام، ولا سيما آليته للإدراج، حاسم في الجهود الرامية إلى تحديد الأطراف المسؤولة علنا وضمان المحاسبة.

وبالطبع، يجب على الأمم المتحدة أن تضمن حماية حياد ونزاهة آلية الرصد والإبلاغ هذه والحفاظ عليهما. وتظهر الأحكام التاريخية، مثل الحكم في قضية لوبانغا وأونغوين، النفوذ والسلطة التي يمكن أن تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية.

بيد أنه مع وجود مبدأ التكامل في جوهر المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب متطلبات العمل الخاصة بها، يجب أن يقترن عمل تلك المحكمة ببذل جهود أكبر على الصعيد الوطني. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، ساعدت شجاعة 178 من الناجين الذين أدلوا بشهاداتهم على ضمان إدانة نتابو نتابيري في العام الماضي وبعثت برسالة أمل قوية مفادها عدم التسامح مع الإفلات من العقاب.

ويجب أن ندرك دائماً أن أي طفل مرتبط بجماعة مسلحة هو بالطبع ضحية في المقام الأول.

ومن ثم، ففي حين أن إطلاق سراح ما يقرب من 13 000 طفل في العام الماضي هو مدعاة للاحتفال، كوسيلة للمساعدة على استعادتهم بعض جوانب طفولتهم، فإن اتباع نهج شامل لإعادة الإدماج يراعي نوع الجنس والعمر، بما يشمل الأطفال ذوي الإعاقة، أمر حيوي في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، دعونا نواجه جميع الحقائق غير المريحة المتعلقة بمواطني القصور في أعمالنا. فهناك تطلع إلينا لتولي الريادة في هذا الصدد.

ومنذ عام 1996، شكّل هذا المجلس خطة من هذا القبيل ومضى بها قدماً، وحسنت أعماله بشكل عميق حياة العديد من الأطفال المتضررين من النزاع. فلنلتزم بتوليد إرادة سياسية أكبر، وتوفير الموارد، من أجل سلامة وأمان جميع الأطفال وتحقيق إمكاناتهم وأمل أجيالنا المقبلة.

المرفق الثامن

بيان ليندا توماس - غرينفيلد، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر إستونيا على استضافتها مناقشة اليوم الهامة هذه. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على بيانه. وأود أن أشكر المدير فور على عرضها وعلى كل ما تقوم به اليونيسف في جميع أنحاء العالم لحماية الأطفال. وأشكر أيضاً السيد ويتيكر والسيد أونيسيموس على إحاطتهما اليوم.

وعلى مدى ما يقرب من أربعة عقود من عملي كسفيرة أمريكية ودبلوماسية أمريكية، زرت عددا لا يحصى من مخيمات اللاجئين، والتقيت بالعديد من ضحايا النزاع المسلح. ومن بين كل المآسي التي نراها، فإن تلك التي تتعلق بالأطفال تكسر قلوبنا أكثر من غيرها. فالأطفال سيروون لنا قصصاً لا ينبغي أن يتمكن أي طفل من سردها. قصص تجنيدهم تحت تهديد السلاح. وقصص تعرضهم للاغتصاب. وقصص إجبارهم على قتل أشقائهم، ووالديهم. وهؤلاء الأطفال ليسوا في كثير من الأحيان أطول من البنادق التي يحملونها في الواقع. ويتعلمون ارتكاب جرائم حرب قبل أن يعرفوا حتى كيفية العد. ومن أجل اختيار مثال واحد فقط، في وقت سابق من هذا الشهر، في قرية سولهان في منطقة الساحل، قتلت جماعة مسلحة غير حكومية أكثر من 130 مدنياً - كان العديد منهم من الأطفال. أما ما هي تلك الجماعة المسلحة؟ لقد كان معظم أفرادها تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة. أطفال يقتلون أطفالاً - أطفال يقتلون أطفالاً.

وأذكر أيضاً أنني، قبل أكثر من 20 عاماً، التقيت فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً كانت قد اختطفت في سيراليون من أسرتها وهي في الثانية عشرة من عمرها. واقتيدت إلى الأدغال، وتعرضت للاغتصاب الجماعي، وتزوجت مقاتلاً، وتدرّبت على القتال. وعندما هربت أخيراً وشققت طريقها إلى منزل عائلتها، رُفضت. ما زلت أتذكر عينيها الداكنتين، وما زلت أسمع صوتها الأجوف، يرن في أذني، قائلة: "كل ما أريده هو أمي". وفي بعض البلدان، حيث غالبية السكان دون سن الثامنة عشرة، هذه أكثر من مأساة. إنها هلاك جيل بأكمله. إنها تقتل المستقبل. فمن سيراليون إلى كولومبيا، ومن الصومال إلى أفغانستان، يواجه عدد لا يحصى من الفتيان والفتيات العنف، أو يجبرون على ارتكاب أعمال عنف بأنفسهم.

لقد وضعنا خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح قبل 25 عاماً. وبعد ربع قرن، لم نفعل ما يكفي. ونتيجة للجائحة، كان هذا العام واحداً من أسوأ الأعوام. فبسبب الجائحة، أغلقت مدارس لا حصر لها أبوابها. وقد زرت معرضاً لليونيسف في أوائل آذار/مارس في مجمع الأمم المتحدة يعرض كراسي فارغة وحقائب ظهر، مما يدل على أن 214 مليون طفل قد فاتهم ثلاثة أرباع تعلمهم الشخصي، وأن أكثر من 880 مليون طفل ما يزالون يواجهون التعطيل. وبدون المدارس، يصبح الأطفال أكثر عرضة للعنف العائلي في عزلة. وتواجه الفتيات بوجه خاص تمييزاً منهجياً، وتتعرض مجتمعاتهن المحلية لخطر أكبر من العنف القائم على نوع الجنس وللاستغلال الجنسي أثناء النزاع وبعده على حد سواء. وحتى الخوف من الهجمات على المدارس غالباً ما يكون كافياً للوالدين لإبقاء بناتهم في المنزل، مما يعطل تعليمهن ويخفق مستقبلهن.

تخيل لو كنت أحد الوالدين الآن في شمال نيجيريا، كما سمعنا من السيد أونيسيموس، حيث تتعرض المدارس للهجوم بانتظام ويُختطف الأطفال للحصول على فدية. إن تلك الأوصاف التي سمعناها كانت مخيفة. وفي الشهر الماضي فقط، شهدنا هجوماً مروعا في أفغانستان على مدارس قُتل فيه ما لا يقل

عن 90 فتاة. ولم يعد من الممكن أن يكون هذا مشكلة جانبية بالنسبة لنا. فهذه أزمة تحدد جيلا. ولا بد أن نتصرف. وعلى الأقل، يجب على الأمم المتحدة أن تضمن تدريب المستشارين المعنيين بحماية الطفل وتضمن تمويلهم ونشرهم على الفور، في حال تكليفهم وتوفير تمويل لهم. ويجب أن نكون عمديين وممعني التفكير وأن نعترف بالمخاطر الفريدة والمتميزة التي تواجه الفتيات والفتيان وأن نتأكد من أن نهجنا مستدير ببيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

وإضافة إلى ذلك، يلزم أن نركز على بعض النقاط الساخنة التي يواجه فيها الأطفال أشد التهديدات خطورة، كما هو الحال في بورما وسوريا والكاميرون والآن في إثيوبيا. ففي بورما، رأينا التاتماداو يجندون الأطفال بشكل غير قانوني ويعرضونهم للعنف. ولا يزال النظام السوري لا يولي أي اعتبار لرفاه الأطفال أو الشباب الضعفاء. وفي منطقة الكاميرون الناطقة باللغة الانكليزية، نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير العنف المستمر على الأطفال. فقد تعرض الأطفال للتهديد، وفي بعض الحالات للقتل، بسبب انتظامهم في المدارس. هذه خسارة جيل يا زملائي. وهو أمر غير مقبول حقاً. وعلينا أن ننشر كل أداة دبلوماسية لدينا لدفع الحوار قُدماً وإنهاء العنف. وعلينا أن نحاسب الجناة ونعيد الأطفال إلى المدرسة.

كذلك، يجب أن نركز على النزاعات الناشئة التي يواجه فيها الأطفال تحديات حادة من حيث الحماية، كما هو الحال في إقليم تيغراي في إثيوبيا. وقد حان الوقت ليجتمع مجلس الأمن علناً بشأن هذه المسألة. لذا، مرة أخرى، أشكر الرئيسة على استضافة استونيا لهذه المناقشة الهامة. وقد حان الوقت لناخذ ضخامة معاناة الأطفال على محمل الجد بدرجة أكبر.

في جميع أنحاء العالم، إذا أردنا أن نعطي المستقبل فرصة للمقاتلة، علينا أن نعمل الآن. والولايات المتحدة هي المانح الرئيسي لليونيسف. ونحن مؤمنون بقوة بولاية اليونيسف الأساسية. ونحث الآخرين على المساهمة بسخاء. فهذه ليست مجموعة فرعية صغيرة من السكان. ففي العديد من الأماكن، ولا سيما في البلدان التي تواجه نزاعاً، يكون الأطفال هم أكثر السكان.

ذات مرة كان لي عظيم الشرف والحظ النادر للقاء نيلسون مانديلا. وأنا أفكر كثيراً في قيادته البعيدة البصر وأعتقد أن كلماته الجبارة يجب أن توجه رؤيتنا الآن. لقد قال ماديبا يوماً ما، وأنا أقتبس عنه، "ليس هناك سبيل أكثر عمقا لكشف روح أي مجتمع من الطريقة التي يعامل بها أطفاله". واليوم روح العالم على المحك. فدعونا نكف عن تحويل أبصارنا. دعونا نحمي أطفالنا. دعونا نعاملهم بشكل صحيح. ودعونا نصحح هذا الخطأ، الآن.

المرفق التاسع

بيان ينس فرولتيش هولت، نائب وزير خارجية النرويج

أشكر الرئيسة على استضافة مناقشة هذا العام السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية فور وكذلك السيد لابان أونيسيموس من منظمة 'بلان إنترناشيونال نيجيريا' والسيد فورست ويتيكر على بياناتهم.

وفي وقت سابق من هذا العام، سألنا الأطفال في النرويج عما يعتقدون أنه أهم مسألة بالنسبة لمجلس الأمن. وقال أحد الأطفال 'العمل من أجل السلام' وحقوق الطفل. وذكر آخر أن جميع الأطفال يجب أن يكونوا قادرين على الذهاب إلى المدرسة، أثناء الحرب أيضاً، وأن يتمتعوا بطفولة آمنة. وأنا أتفق مع ذلك تماماً. وهذا يؤكد لماذا تشكل حماية المدنيين إحدى الأولويات الرئيسية للنرويج في فترة عضويتها في مجلس الأمن. ومنذ أن شغلنا مقعدنا في المجلس، عملنا على جعل حماية الأطفال في النزاع مسألة شاملة على جدول أعماله.

إننا نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وأولئك الذين كانوا أطفالاً عندما اعتمدت الولاية أصبحوا بالغين منذ فترة طويلة. إن حماية الأطفال من الآثار المدمرة للنزاعات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن نعمل الآن على منع نشوب دورات جديدة للنزاع وعلى بناء سلام مستدام.

ولكي ننجح، يجب أن نعمل على ضمان أن تشكل الولاية سلوك الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول لإنهاء ومنع الانتهاكات ضد الأطفال. ويتطلب ذلك إجراء حوار مع أطراف النزاع والتزامات تُترجم إلى إجراءات ملموسة. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وآلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة على عملهما الدؤوب. وتؤكد النرويج، بما في ذلك بصفتها عضواً في المجلس، دعمنا القوي للولاية. ونحن ملتزمون، كرئيس للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بتعزيز الشراكة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

والنقيرر السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح يبين بوضوح الأثر المدمر للحرب والنزاع على الأطفال. فالطفولة هي الضحية الأولى للحرب من نواح عديدة. وقد تحققت الأمم المتحدة من وقوع ما مجموعه 26 425 انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال في عام 2020. وكانت أكبر أعداد الانتهاكات هي عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم، تليها عمليات قتل الأطفال وتشويههم. وزدادت حالات الاختطاف والعنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التحقق منها زيادة مثيرة للقلق إذ بلغت 90 و 70 في المائة، على التوالي. وحدث ذلك في عام أعاق فيه الجائحة الوصول من أجل الرصد.

وقد جعلت الجائحة الضعيف أكثر ضعفاً. وأدت إلى تضخيم شديد للمخاطر التي يواجهها الأطفال وزادت من حاجتهم إلى الحماية. وهي تهدد بإلغاء المكاسب التي تحققت في مجال حماية الأطفال في النزاع.

فعلى سبيل المثال:

- أدى فقدان دخل الأسرة وإغلاق المدارس وتعطيل أنشطة الحماية إلى زيادة تعريض الأطفال للتجنيد والاستخدام من جانب القوات والجماعات المسلحة، فضلاً عن العنف الجنسي.

• انعكس مسار التقدم المحرز في برامج إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، وازدادت إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز.

والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال غير مقبولة دوماً، وهذه الاتجاهات تبعث على القلق البالغ.

ويجب أن تكون لدينا الحقائق لنتمكن من الاستجابة على النحو المناسب. ولذلك، يجب منح آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ إمكانية الوصول الكامل والدعم السياسي والمالي الذي تحتاجه.

إن الحفاظ على استقلال الولاية وحيادها ومصداقيتها أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تكون المعايير المطبقة في قرارات الإدراج والشطب موضوعية.

ويجب أن نضمن إدراج أحكام حماية الطفل والقدرة التشغيلية في الولايات المتعلقة بجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

إن النرويج تدين بشدة الهجمات المستمرة على المدارس والمستشفيات. كما أننا نشعر بالقلق إزاء زيادة استخدام المنازل للأغراض العسكرية. ونحن نعلم أن الهجمات وانعدام الأمن قد أديا إلى إغلاق آلاف المدارس، وحرمان ملايين الأطفال من التعليم. ويجب احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات. فهذه الهجمات تحرم الأطفال من حقوقهم في الصحة والتعليم، ومن البيئة الواقية التي ينبغي أن توفرها المدارس عادة. وهذا له عواقب سلبية طويلة الأجل على الأطفال ومجتمعاتهم المحلية.

وتود النرويج أن تؤكد على الدور القيم للمؤسسات التعليمية. فالمدارس والجامعات تعكس ماضي المجتمع المحلي وحاضره ومستقبله؛ وهي حيوية للأفراد والمجتمعات والاقتصادات والثقافات. كما أنها جزء من الإطار الاجتماعي الذي يمكن أن يدعم الناس خلال الأزمات. فهي توفر للأفراد أساساً مدى الحياة، إذ لا يمكن لأحد أن يحرمك مما تعلمته أثناء انتظامك في المدرسة. ومع التعليم تأتي الكرامة. والأشخاص المتضررون من النزاع يحدون باستمرار أن إمكانية حصول أطفالهم على التعليم بأمان تمثل أولوية. وحماية هذه المؤسسات أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن ولها مكانة ثابتة في جدول أعمال المجلس. ويجب أن نعمل المزيد لحماية المؤسسات التعليمية من الاستخدام العسكري والهجمات، ويجب أن نستثمر المزيد في التعليم في حالات الأزمات والنزاع. وتبحث النرويج جميع البلدان على الانضمام إلى الدول البالغ عددها 109، من بينها 10 دول في هذا المجلس، التي أيدت إعلان المدارس الآمنة وتعمل معاً على تنفيذه.

إن النرويج ظلت منذ أمد بعيد داعية إلى معاملة الأطفال الذين يجندون ويستخدمون في النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية، كضحايا في المقام الأول. ونحث الدول الأعضاء على معاملة هؤلاء الأطفال بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل. كما ندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري بشأن الأطفال في النزاع المسلح أن تصدق عليه، وأن تؤيد مبادئ باريس.

وقد قدم الأمين العام عدداً من التوصيات في تقريره. وتؤيد النرويج هذه الخطوات وتبحث جميع الدول والأطراف والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على تنفيذها إلى جانب الاستنتاجات المتفق عليها في إطار الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

إن الأطفال الذين يعيشون في خضم نزاع ليس لديهم وقت ليخسروه. وطفولتهم ومستقبلنا المشترك على المحك. دعونا نتكاتف ونتصرف الآن لضمان حياة أفضل لملايين الأطفال الذين يعيشون في خضم نزاع مسلح.

المرفق العاشر

بيان كيسال بيترز، وزيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الموقرين، الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، هنرييتا فور، والمدافع عن الأطفال المتضررين من الحرب، فورست ويتيكر، وأخصائي التعليم في 'بلان إنترناشيونال نيجيريا'، لابان أونيسييموس، على عرضهم، بعبارة واضحة جداً، الإلحاحية التي يجب أن نعمل بها لخدمة أطفالنا.

وتغتنم سانت فنسنت وجزر غرينادين هذه الفرصة، في السنة الخامسة والعشرين على نشوء ولاية الأطفال والنزاع المسلح، للإقرار بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في تغيير الوعي وفي إنشاء آليات وطنية لحماية وتعزيز رفاه الأطفال في البلدان والمناطق الهشة المتضررة من النزاع. وفي ظل هذه الخلفية، نهني مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاع المسلح على تسلمه جائزة سابينزا لحقوق الإنسان لعام 2020؛ فهذه إشارة أخرى والإنجاز الأكثر استحقاقاً للاعتراف به.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن عدد وشدة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تم التحقق منها في عام 2020 ما زالا دون تغيير بدرجة مقلقة. وهذا أمر مثير للقلق بصفة خاصة، نظراً للتحديات التي تواجهها آليات الرصد والإبلاغ، نتيجة لتدابير احتواء كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وكما سمعنا هذا الصباح، يعاني الأطفال، ولا سيما الأطفال اللاجئين والمشردون، من أسوأ آثار الطبيعة المتغيرة والمعقدة للنزاع المسلح. ويرسم تقرير مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام واليونسيف عن أثر جائحة كوفيد-19، صورة قاتمة عن الكيفية التي تتفاقم بها الحالة بالنسبة للأطفال بسبب الأزمات الصحية الحالية وما يتصل بها من أزمات اقتصادية. وثمة حاجة ملحة إلى التقيد بالدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وضمان أن تكون برامج التصدي للجائحة والإنعاش متمحورة حول الطفل ومستجيبة للفوارق بين الجنسين.

ويجب أن تتضمن الإجراءات والآليات وتدابير التكيف الناشئة ذات الصلة في مجال حماية الطفل تحليلاً نقدياً للفوارق بين الجنسين. فسيكفل ذلك استجابات مصممة خصيصاً للفتيات والذين يتأثرون بشكل مختلف بالعنف في النزاع المسلح. ورغم أن العنف الجنسي لا يُبلغ عنه بالقدر الكافي، فإن الغالبية العظمى من العنف الجنسي تُرتكب ضد الفتيات؛ وهو وضع يزداد سوءاً بسبب انخفاض قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية على الانخراط في أعمال الوقاية والحماية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال. وتتأثر الفتيات أيضاً أكثر من الفتيان بإغلاق المدارس والهجمات الشاملة على التعليم. وتقل كثيراً احتمالات عودتهن إلى المدارس ويعانين من خطر متزايد للتعرض للعنف الجنسي في هذه السياقات. بيد أن احتمال وقوع الفتيان ضحايا لأكثر الانتهاكات المتحقق منها انتشاراً أرجح بكثير. فهم يقتلون ويشوهون، ويجندون ويستخدمون بمعدلات أعلى بكثير مقارنة بالفتيات. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يحتجز الفتيان في مؤسسات الدولة وأن تحتجزهم الجماعات المسلحة.

إننا نرحب بالتطورات الضرورية لتحسين المحاسبة وتنفيذ تدابير حماية الطفل المتزايدة. وتشمل هذه التطورات ما يلي:

- 1 - تعيين وزير مستشار للرئيس معني بحماية الطفل وإصدار قانون حماية الطفل الذي يجرم تجنيد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- 2 - إطلاق سياسة حماية الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من قبل وزارة الداخلية في أفغانستان، حيث يوجد عدد كبير بشكل مقلق من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا؛
- 3 - إحراز تقدم في تنفيذ إعلان المدارس الآمنة، من خلال مشروع قانون بشأن حماية التعليم من الهجمات في مالي.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أهمية الإجراءات التي تشدد على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتطبيق المتسق لبروتوكولات التسليم بما يتماشى مع معايير قضاء الأحداث المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ مع إدراكنا، بطبيعة الحال، أن الأطفال هم، أولاً وقبل كل شيء، ضحايا للنزاع المسلح. ويساورنا قلق بالغ إزاء تآكل التقدم المحرز في مجال حماية الطفل، حيث إن ما نشهده الآن هو حالة إنسانية سريعة التدهور، مرتبطة بسياقات أمنية متزايدة التعقيد والتحدي، على الصعيد العالمي.

ومن المؤكد أن من اللازم الجمع بين الإرادة السياسية وامتلاك زمام الأمور وطنياً، والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية؛ وتوافر تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به لضمان امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بحماية الأطفال، على النحو المنصوص عليه في آليات المساءلة الدولية ذات الصلة. وتشمل هذه الالتزامات النقيذ بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي اللاجنئين، ومعايير قضاء الأحداث المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، وجميع آليات المساءلة الدولية الأخرى ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أذكر بالتحليل المستخلص من سياسة حماية الطفل في عمليات حفظ السلام لعام 2017. إذ يجب أن نضمن إدراج أحكام حماية الطفل ذات الصلة باستمرار في ولايات جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة.

ويجب أن نذكر أنفسنا بأن الأطفال لا يتحملون أي مسؤولية عن النزاع العنيف. ومع ذلك، يظلون الأكثر تضرراً. فلنغتنم هذه اللحظة من الالتزام الجماعي المتجدد لنشرع في إجراءات تحويلية بحق من أجل جميع أطفال العالم.

المرفق الحادي عشر

بيان هارش فاردان شرينغلا، وزير خارجية الهند

أهنئ وفد إستونيا على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة الهامة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وألاحظ مع التقدير حضور أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وهنريتا فور، المديرية التنفيذية لليونيسف، وفورست ويتكر، سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة. والشكر موصول أيضاً لفيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومقدمي الإحاطات الآخرين على إطلاعنا على آرائهم الثاقبة اليوم.

لقد قال المهاتما غاندي (وأنا أقتبس) "إذا أردنا أن نصل إلى سلام حقيقي في هذا العالم وإذا أردنا أن نواصل حرباً حقيقية ضد الحرب، فعلينا أن نبدأ بالأطفال؛ فإذا كبروا في ظل براءتهم الطبيعية، فلن نضطر إلى النضال؛ لن نضطر إلى تمرير قرارات خاملة عقيمة، ولكننا يجب أن ننقل من الحب إلى الحب ومن السلام إلى السلام، إلى أن يعم جميع أركان العالم ذلك السلام والحب اللذان يتوق لهما العالم بأسره بوعي أو دون وعي". (انتهى الاقتباس).

وللأسف، فإننا لا نعيش في عالم مثالي. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن حجم وشدة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح ما زالا في ازدياد. ومن الواضح أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التنفيذ الفعال لهذه الولاية.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق إعاقة حصولهم على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وقد جعلتهم عرضة لانتهاكات خطيرة، لا سيما من خلال التجنيد والاختطاف. ولذلك، من المهم أن تبقي الدول شواغل حماية الطفل في صميم تدابيرها للتصدي للجائحة وخططها للإنعاش.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. ونحن نشجع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وعلى اعتماد أطر قانونية متينة لحماية وتعزيز حقوق الطفل. وينبغي ألا يكون الهدف مجرد حماية الأطفال من الجرائم المتصلة بالأطفال، بل ينبغي أيضاً أن تتاح لهم فرص إنمائية شاملة، بما في ذلك التعليم المجاني والإلزامي.

إننا نشهد اتجاهاً خطيراً ومثيراً للقلق في الإرهاب العالمي، وهو حدوث زيادة في عدد الأطفال الذين يجري تجنيدهم وانخراطهم في أنشطة متصلة بالإرهاب. وتستفيد الجماعات الإرهابية من كَوْن الأطفال هم الأكثر قابلية للتلاعب بهم. وقد أتاح إغلاق المدارس بسبب الجائحة فرصة أكبر لهذه الجماعات الإرهابية لاستهداف الأطفال، بما في ذلك من خلال السبل المتاحة على الإنترنت، من أجل تغذية نزعة التطرف وتلقين الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى نهج أكثر تنسيقاً في تنفيذ برامج حماية الطفل ومكافحة الإرهاب. ويتعين على الدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية أكبر لمحاسبة مرتكبي الإرهاب والمتعاونين معهم ورعاتهم، والوفاء بالتزامات المجلس المتعلقة بحماية الطفل.

كما ندعو إلى إنهاء إفلات جميع الأطراف المسؤولة عن التحريض على ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال من العقاب. ويجب على الحكومات التي تعمل هذه الكيانات انطلاقاً من أراضيها أن تعزز المحاسبة وتبذل جهوداً مخلصاً لتقديم الجناة إلى العدالة.

ويعتبر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أمراً حاسماً لوضع سياسة فعالة ومستدامة لإعادة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. وينبغي للدول أن تعتمد نهجاً شاملاً لتوفير الحماية للأطفال الضحايا أثناء عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وتقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية لبناء القدرات وتعزيز الأدوات القانونية والتنشغيلية لحماية الطفل أمر حيوي. وينبغي لآلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة أن تكفل المشاركة المستمرة والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك ضمان صحة وموثوقية جمع البيانات.

إننا، استناداً إلى تجربتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر العقود، ندرك أهمية توفير موارد كافية وتوفير العدد اللازم من مستشاري حماية الطفل في بعثات حفظ السلام، من أجل التنفيذ الفعال لبرامج حماية الطفل. ويجوز للمجلس أن ينظر في إدراج أحكام وقدرات كافية لحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من ولاية المجلس الواضحة، فإننا نلاحظ مع القلق أن تقرير الأمين العام يتضمن حالات ليست حالات نزاع مسلح أو تهديداً لصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نكون حذرين لأن محاولات توسيع الولاية بصورة انتقائية تؤدي إلى تسييس جدول الأعمال، مما يحول الانتباه عن التهديدات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين وللأطفال في النزاع المسلح.

ونلاحظ مع التقدير أن تعامل الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، مع الأطراف الضالعة في النزاع المسلح قد أسفر عن إطلاق سراح 12 643 طفلاً خلال العام الماضي. وهذا الاتجاه الإيجابي يجب أن يستمر.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الهند الراسخ بدعم الأمم المتحدة في مساعيها لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

المرفق الثاني عشر

بيان دانغ هوانغ جيانغ، نائب وزير خارجية فييت نام

تود فييت نام أن تشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. كذلك نشكر الرئاسة الإستونية على عقد هذه المناقشة الهامة.

لقد انتهت حرب مقاومة منذ نصف قرن تقريباً. ومع ذلك، فإن تركة الخسائر والمعاناة المأساوية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال، استمرت. ومن ثم، فإن حماية الأطفال من الأعمال القتالية والانتهاكات المؤسفة التي تحدث في النزاع المسلح مسألة عزيزة على قلوبنا في فييت نام، وهي أولوية مستمرة منذ ولايتنا الأولى في المجلس في الفترة 2008-2009. ومن المحزن أن الحالة تتفاقم بمرور الوقت.

ولدينا قلق عميق إزاء المستوى المرتفع بدرجة غير مقبولة للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وفقاً لآخر تقرير للأمين العام. وللأسف، فإن الأرقام الواردة في التقرير ليست سوى غيض من فيض.

ونحن ندين بشدة جميع أعمال العنف والاعتداء ضد الأطفال وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات غير المشروعة.

ومنذ إنشاء الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح قبل 25 عاماً، حدثت تغييرات إيجابية بفضل الجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فقد تم إنقاذ مئات الآلاف من الأطفال وإطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة، وإعادة دمجهم في أسرهم، وإعادتهم إلى المدرسة.

غير أن عملنا بعيد تماماً عن أن يكون قد بلغ نهايته. ومن ثم، أود أن ألقى الضوء على النقاط التالية:

أولاً، إن إنقاذ الأطفال ينبع من أعمال لوقف العنف وإنهاء الحروب والحفاظ على السلام في كل ركن من أركان العالم. فهذا هو الشرط الأساسي لضمان حماية الأطفال وعيشهم بكامل إمكاناتهم. ونحن نحث جميع أطراف النزاع على أن تتخذ فوراً نداء الأمين العام في عام 2020 الداعي إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

ثانياً، ندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والامتنال له، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تهدف خطوات أكبر إلى ضمان وصول الأطفال دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك لقاحات كوفيد-19. وإلى جانب الجهود المنسقة التي يبذلها المجلس في إطار ولايته، ينبغي الاستفادة الكاملة من دور اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في تيسير أنشطة الإغاثة الإنسانية ميدانياً.

ثالثاً، يجب ضمان حماية البنية التحتية المدنية الأساسية، ولا سيما المدارس والمستشفيات. ونحن نرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2143 و 2286 و 2573، ونعتقد أنه ينبغي مواصلة السعي بقوة إلى تنفيذها.

ومع ذلك، أيدت فييت نام إعلان المدارس الآمنة وتشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في الانضمام إلى هذا الالتزام لتمكين جميع الأطفال في النزاعات المسلحة من الاستمرار في التعليم الآمن.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي وضع حماية الطفل في صميم عمليات حفظ السلام. ونحن نحث على مواصلة إدماج عناصر حماية الطفل في ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة. وبذلك، يمكن لذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة ويمكن لوكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة ميدانياً أن تساعد على كسر الحلقة المفرغة من العنف والفقر وعلى غرس بذور السلام الدائم.

واسمحوا لي أن أختتم بإطلاعكم على قصة عن حفظة السلام الفييتناميين في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كانوا يدرّسون اللغة الإنكليزية للأطفال المحليين كلما أمكن ذلك، سواء كان ذلك في ملعب أو حديقة أو مدرسة مهجورة، مع وجود طاولات وكراسٍ مصنوعة من صندوق خشبي معاد تدويره. وساعدوا الأطفال هناك على تنوير أمل في مستقبل أفضل وتجهيز أنفسهم لتلك الرحلة. أعتقد أن هناك كثرة من هذه القصص في جميع أنحاء العالم في انتظار أن تقال وتُنشر.

دعونا نبني جميعا مستقبلا أكثر إشراقا لأطفالنا، بدءا من اليوم.

المرفق الثالث عشر

بيان جيمس كليفرلي، وزير الدولة بوزارة الخارجية والكمونولث والتنمية في المملكة المتحدة

أود أن أشكر رئيسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الحيوية، ومقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

إن تقرير الأمين العام يبين، حتى بعد مرور 25 عاما على الولاية، الشوط الذي ما زلنا بحاجة إلى قطعه لإنهاء معاناة الأطفال.

فحجم وشدة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال مروعان. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الزيادة في البلدان المدرجة بالفعل في جدول أعمال المجلس، مثل الصومال.

وهذا يعزز إلحاحية إجراء الانتخابات في الصومال، حتى تتمكن الحكومة من إعادة التركيز على التحديات العديدة التي تواجه البلد، وليس أقلها حماية أطفاله.

وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الصومال، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال قنوات الأمم المتحدة.

ويجب أن يواصل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح مساءلة الأطراف في النزاع عن أفعالهم.

ويسرني أن أرى تاتماداو قد أعيد إدراجها في قائمة تجنيد الأطفال. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ خطة العمل المشتركة المتعلقة بعدم تجنيد الأطفال الموقعة في عام 2012.

ومن شأن زيادة الشفافية بشأن قرارات الإدراج في القائمة أن تضمن عدم استدامة سمعة آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة فحسب، بل تعزيزها أيضا.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى محنة الأطفال في إثيوبيا وموزامبيق.

وفي إقليم تيغراي في إثيوبيا، تعرّض الأطفال لاعتداءات جنسية مروعة. وقد أجبر القُصّر غير المصحوبين على الفرار من ديارهم كلاجئين، ووفقا لبيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يواجه آلاف الأطفال المجاعة.

وبعد مرور سبعة أشهر، لا تلوح في الأفق نهاية للنزاع، وإن كنا لا نزال ندعو إلى وقفه.

وفي موزامبيق، وردت تقارير عن اختطاف أطفال وتجنيدهم قسرا، فضلا عن قصص مروعة عن قطع رؤوس أطفال لا تتجاوز أعمارهم 11 عاما على أيدي متمردين إرهابيين في كابو دلغادو.

وآمل أن يسلم تقرير العام المقبل الضوء على هذه الفظائع.

ويبين تقرير هذا العام كيف أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفا في العالم، وكانت مدمرة للأطفال الذين يعيشون في حالات نزاع.

وقد اختبرت جائحة كوفيد-19 قدرة آلية الرصد والإبلاغ على الصمود، وهذه الآلية يجب أن تواصل نهجها القائم على الأدلة، وأن تعلق على السياسة لتركز على مصالح كل طفل. كما زادت الجائحة من التحدي المتمثل في الحصول على التعليم في حالات النزاع. وفي الأسبوع الماضي، التقيت شباباً من أفغانستان وسوريا والعراق وفلسطين. ولقد بقيت كلمات فتاة أفغانية صغيرة معي. لقد قالت:

”عندما كنت أحمل قلبي ودفترتي بين يدي وأغادر متوجهة إلى المدرسة وبين جوانحي آلاف الأمنيات، كان ما يجول في فكري هو ‘أنا على بُعد خطوة واحدة من أحلامي’. لكن الآن، أنا تحت الأرض مع كل أحلامي... ما الخطأ الذي ارتكبته؟ لماذا كنت هدفك؟“

وينبغي أن تكون كلماتها بمثابة دعوة حاشدة لمجلس الأمن لإدانة الزيادة المقلقة في الهجمات على المدارس وفي عمليات الاختطاف والعنف الجنسي ضد الفتيات.

وسيكون الزملاء هنا على علم بأن حصول الفتيات على التعليم أقل في أوقات الأزمات. وعند فقدان الفتيات إمكانية الالتحاق بالمدارس، فإنهن لا يفقدن فرصة التعلم فحسب، بل أيضاً الحماية التي توفرها المدارس: من العنف العائلي والزواج المبكر والقسري، وحمل المراهقات.

ومن الملح أن ندمج المنظورات الجنسانية في كل تفكيرنا بشأن الأطفال في النزاع المسلح. وتلتزم المملكة المتحدة بعدم ترك أي فتيات خلف الركب، وبـ 12 عاماً من التعليم الجيد لهن بحلول عام 2030.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، مع الأثر الرهيب للجائحة، أن يظل تعليم الفتيات على رأس جدول الأعمال، حتى نتمكن من تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتطلعاً إلى المستقبل، ومع مراعاة كلمات تلك الفتاة الأفغانية الصغيرة، تقع على عاتق الأعضاء مسؤولية أخلاقية عن تعميم حماية الطفل في جميع ولايات الأمم المتحدة وقراراتها وعقوباتها ومن خلال البعثات السياسية الخاصة ووكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية.

وأدعو جميع الأعضاء إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وإلى تنفيذ مبادئ باريس، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر. إن هذه الصكوك تثبت التزامنا بالاستماع إلى الأطفال، وتوفير ما يستحقونه جميعاً من سلامة وأمن لهم.

المرفق الرابع عشر

بيان جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

أرحب برئاسة السيدة كاليوليد لهذه الجلسة، وأشكر الأمين العام السيد غوتيريش والسيدة فور وجميع الذين قدموا إحاطات.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، بذل المجتمع الدولي جهوداً عديدة لحماية الأطفال من أضرار الحرب. وقد أدمجت حماية الأطفال في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. ولا يمكن فصل هذه الإنجازات عن الجهود الدؤوبة والعمل الشاق من قبل الأمين العام وممثليه الخاصين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجميع العاملين في الخطوط الأمامية من أجل حماية الطفل.

ومن المحزن أن الأطفال ما زالوا اليوم، بعد 25 عاماً، أكثر ضحايا الحرب براءة. فقد سجل تقرير الأمين العام لعام 2020 فقط أكثر من 26 000 انتهاك جسيم ضد الأطفال. وفي أفغانستان، اتخذت الحالة الأمنية المحلية منعطفاً نحو الأسوأ مع بدء انسحاب القوات الأجنبية. ووقع هجومان على الطلاب في أقل من أسبوعين من نهاية نيسان/أبريل إلى بداية أيار/مايو، حيث قتلت قرابة 100 فتاة في الهجوم الذي وقع في 8 أيار/مايو. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أسفر النزاع الذي دام 11 يوماً في أيار/مايو من هذا العام عن مقتل 72 طفلاً فلسطينياً وطفلين إسرائيليين. ودمرت المدفعية أكثر من 30 مدرسة في قطاع غزة، مما أدى إلى تعليق الدروس لما يقرب من 600 000 طالب. وقد انفجرت نادين عبد اللطيف، وهي طفلة فلسطينية في العاشرة من عمرها، في البكاء لرؤيتها منزلها المدمر. ظلت تسأل نفسها: "ما الخطأ الذي ارتكبته؟ لماذا يجب أن أحمل هذا؟" وهذا سؤال يوجه إلى المجتمع الدولي بأسره. ماذا يمكننا أن نفعل لهؤلاء الأطفال؟ كيف يمكننا الحد من الضرر الذي يلحق بالأطفال بسبب النزاع المسلح؟ وهذه هي بالضبط المسألة التي نحتاج إلى استكشافها وحلها هنا في هذه الجلسة.

إن تحقيق السلام يوفر أفضل حماية للأطفال. فوقف إطلاق النار وإنهاء العنف هما وحدهما اللذان يمكن أن يشفيا جراح الأطفال في الحرب. أما استمرار الحرب والفوضى فلا يمكن سوى أن يعني معاناة المزيد من الأطفال. كما ينبغي لأطراف النزاع أن تستجيب على نحو إيجابي لنداء الأمين العام الداعي إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وأن تنفذ بصرامة وتحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز الحل السياسي للقضايا الساخنة، وتشجيع حماية الطفل في جميع مراحل عملية منع نشوب النزاعات، وحل النزاعات، وبناء السلام، باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الوساطة في المساعي الحميدة، والتفاوض على السلام، ونزع السلاح والتسريح. والتوجيه العملي للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، الذي صاغه مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، مبادرة مفيدة، ونأمل أن يؤدي دوره الواجب عند وضعه موضع التنفيذ.

ويجب أن تتوقف فوراً الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن تنتهك حدود القانون الدولي الإنساني وتتحدى الحد

الأدنى للضمير الإنساني. وينبغي أن توضع في دائرة حظر بالنسبة لجميع أطراف النزاعات. وتدين الصين جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك قتل المدنيين والأطفال على أيدي القوات الأجنبية في أفغانستان، وينبغي محاسبة المسؤولين عنها. وتدعو الصين أطراف النزاعات التي وقعت مع الأمم المتحدة على خطط عمل لحماية الطفل إلى وضع تلك الخطط موضع التنفيذ، وتدعو أطراف النزاعات التي لم توقع بعد على أي خطة عمل من هذا القبيل أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويوفر مجلس الأمن أدوات قوية لحماية الطفل، بما في ذلك آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، والتقارير السنوية للأمين العام، والاستنتاجات القطرية الخاصة بالفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي استخدام كل هذه الأدوات بشكل جيد وكاف. وفي التحليل الأخير، تتوقف حماية الأطفال على جهود البلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها، وزيادة التمويل والدعم التقني لمساعدة البلدان المعنية على تحسين قدراتها في مجال حماية الطفل. وفي تقارير الأمين العام، ينبغي أن يستند إدراج أسماء أطراف النزاع التي تنطوي على انتهاكات جسيمة ضد الأطفال إلى القائمة وشطبها من القائمة إلى أدلة، وينبغي التقيد في الإدراج والشطب بمبادئ الإنسانية وعدم التمييز.

ويجب أن نكثف الجهود لتحقيق التنمية الشاملة للأطفال. فعشرات الملايين من الأطفال الذين يعيشون في بيئات تشهد نزاعاً يعانون من سوء التغذية والمرض، ولا سبيل لديهم للنجاة من الفقر وفقدان التعليم. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة، ويجب على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تؤدي دورها الكامل في منح الأطفال في النزاع المسلح فرصاً عادلة للارتقاء فوق الصعوبات التي يواجهونها وتحقيق إمكاناتهم، وتجنب اضطرابهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة للبقاء على قيد الحياة، والإفلات من الوقوع في حلقات مفرغة من النزاع العنيف. والتدابير القسرية الأحادية الجانب تنتهك بشكل خطير حقوق الأطفال في البقاء على قيد الحياة وفي النمو. وما يسمى بالإغفاءات الإنسانية لا طائل منه، وينبغي رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب فوراً. وينبغي أن يحصل الأطفال المهددون من قبل القوات الإرهابية على حماية متساوية، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المعنية أن تزيد جهودها الرامية إلى إعادة أطفال المقاتلين الأجانب إلى الوطن في سوريا والعراق. وفي سياق مكافحة العالمية للجائحة، يجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع، حتى لا يتخلفوا عن الركب من حيث التطعيم والتعلم عن بعد.

إن حماية الأطفال مسؤولية تقع على عاتق جميع البلدان والحكومات، وينبغي أن تكون الأولوية القصوى في أي حالة. ولكن لا يزال الطريق آمناً طويلاً في هذا الصدد. وإساءة معاملة أطفال السكان الأصليين في المدارس الداخلية الكندية، مع موت أكثر من 4 000 شخص، أمر مروّع وشائن. ولا يمكننا أن نسمح لهذه الصفحة المظلمة أن تبقى ببساطة في كتب التاريخ. ونحث الحكومة الكندية على الوفاء بمسؤولياتها بجدية، والسماح للعالم بمعرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة للضحايا لتجنب وقوع مثل هذه المأساة مرة أخرى.

المرفق الخامس عشر

بيان نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر الأمين العام، والسيدة غامبا، والسيدة فور، وكذلك جميع ضيوفنا الآخرين، على بياناتهم.

وقد أسفرت جهودنا منذ عام 2005 عن إطلاق سراح أكثر من 150 000 طفل، بفضل التزام مجلس الأمن، والممثلين الخاصين المتعاقبين للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمجتمع المدني. وهذا أحد النجاحات العظيمة، وإن كانت غير معروفة إلا قليلا، التي حققها مجلس الأمن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

ويجب أن نفعل المزيد لتنفيذ إطار الحماية الذي أنشأه القرار 1612 (2005). وقد وفر هذا القرار الطموح والمبتكر، الذي طرحته فرنسا وبين آنذاك، هيكلًا لعملنا الجماعي.

غير أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لا تزال عند مستويات تثير القلق، يغذيها تصاعد النزاعات. ويجب أن نستفيد على أفضل وجه من الأدوات الموجودة. ويحتاج المشاركون في آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح إلى الدعم السياسي والمالي للعمل بأمان.

وقد حدث القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من قدرتنا على رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والمجتمع المدني التي واصلت ضمان حسن سير الآلية، رغم الظروف الراهنة.

إن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وإغلاقات المدارس تعرّض الأطفال لخطر أكبر: فأوجه عدم المساواة آخذة في الازدياد في جميع مناطق العالم. وازدادت أعمال العنف العائلي والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، فضلا عن الانقطاع عن الدراسة.

وتؤدي إغلاقات المدارس إلى زيادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة، وزيادة عمل الأطفال. وفي هذه الحالات، كما هو الحال في حالات أخرى، تعاني الفتيات أيضا من مواطن ضعف محددة. وما أفكر فيه على وجه الخصوص هو خطر الزواج المبكر والقسري.

وستواصل فرنسا من جانبها الاضطلاع بدور نشط وتعزيز التأييد العالمي لمبادئ والتزامات باريس.

وتدعم فرنسا، ميدانيا، مشاريع تضمن الحصول على التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر". ومن خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم، تمول فرنسا مشروعا بقيمة 11 مليون دولار في النيجر للتخفيف من أثر الجائحة على النظام التعليمي.

ولأن الفتيات يتأثرن بشكل خاص، كما قلت، فإن فرنسا تؤيد إنشاء بيئات واقية في المدارس. وهذا أحد أهداف مبادرة "الأولوية للمساواة" في بلدان الساحل، التي تقدم فرنسا تمويلا قدره 10 ملايين يورو لها. ويشمل عملنا أيضا عنصرا مكرسا للرعاية، في مواجهة الزيادة غير المقبولة في التشويه والعنف الجنسيين.

وهذا هو اتجاه العديد من المشاريع التي نندعمها في العراق، ومساهمتنا في صندوق موكويج - مراد للناجين من العنف الجنسي.

ويجب أن يظل مجلس الأمن معبئاً، ليس فقط من خلال فريق عمله بل أيضاً في جميع أعماله. والتزام فرنسا مضمون.

المرفق السادس عشر

بيان مارتين كيماي، الممثلة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة الهامة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشيد بالطريقة التي ترأست بها حكومة بلدها مجلس الأمن هذا الشهر.

وأشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وهنرييتا فور، وفورست ويتيكر، ولابان أونيسيموس على إحاطاتهم الإعلامية.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وترحب كينيا بهذه الفرصة للتفكير في الجهود الإضافية اللازمة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح على الصعيد العالمي.

وكما هو مبين في آخر تقرير للأمين العام، تحققت الأمم المتحدة في عام 2020 من وقوع ما يقرب من 30 000 انتهاك جسيم ضد الأطفال، أي بواقع 100 انتهاك تقريباً يومياً.

وندعو جميع الأطراف في حالات النزاع المسلح إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بسلامة الأطفال.

وهناك تدابير فورية يتعين على مجلس الأمن اتخاذها لحماية الأطفال في النزاع المسلح. ومن بينها تعزيز أدوات حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة للسلام من خلال إدراجها في الولايات ومتابعتها لضمان المساواة.

ولكن، في الوقت الراهن، أريد أن أركز أكثر على حماية الأطفال من الإرهاب.

إن كينيا يساورها قلق خاص إزاء استمرار الجماعات الإرهابية في تغذية نزعة التطرف لدى الأطفال والشباب وتجنيدهم.

وإلى جانب جهود التجنيد المباشرة، يتعرض أيضا عدد كبير من السكان، الذين يشملون بالطبع أطفالاً، لروايات مستمرة عن الكراهية والتمييز تهدف إلى تجنيد دعمهم السلبي والإيجابي لأهداف تنظيم القاعدة وجماعات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وهذا هو الحال بالتأكيد في الصومال اليوم حيث لدى حركة الشباب، وهي فرع معترف به من تنظيم القاعدة، استراتيجية واضحة لاستهداف الأطفال. وإضافة إلى البحث عن أطفال لضمهم إلى صفوفها، تهاجم حركة الشباب أيضا المؤسسات التعليمية بشكل دوري وتقتل الطلاب.

ولهذه الأسباب تعتبر كينيا مكافحة الإرهاب القوية والمتسقة عاملاً أساسياً لحماية الأطفال. ويمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد على هذه الجبهة. أولاً في فرض عقوبات على الجماعات الإرهابية ومؤيديها وبنيتها التحتية المالية على نحو أكثر فعالية.

وقد انعكس في المجلس توتر مبالغ فيه بين إيصال المعونة الإنسانية ومكافحة الإرهاب. وعلى وجه التحديد، طُرحت حجة مفادها أن قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب تحبط العمل الإنساني أو تعرّضه للخطر.

ونعتقد أن ما ينبغي تقديره بدرجة أكبر هو الكوارث الإنسانية، وآثارها على الأطفال، التي تؤدي إلى تدابير لمكافحة الإرهاب تقتصر على التعاون الدولي القوي.

ويمكن لمجلس الأمن أن يظهر جديته في حماية الأطفال عن طريق فرض عقوبات صارمة على الجماعات الإرهابية التي تجند الأطفال أو تستهدفهم.

ومع إطالة أمد العديد من الحملات الإرهابية، تنمو أجيال جديدة مع والدين مقاتلين أو في مناطق تتعرض فيها تلك الأجيال للتطرف لفترات طويلة. وإذا تُرك هذا الوضع دون تغيير، فإنه يَعدّ الجماعات الإرهابية بمجندين لأجيال متتالية. ويجب أن نحاول كسر هذه السلسلة المميتة.

ونوصي بتجديد التركيز على تنفيذ برامج مبتكرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتدعو كينيا إلى برامج معززة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تأخذ في الاعتبار إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين السابقين والقُصّر الذين تم تحويلهم إلى التطرف أو تجنيدهم.

وندعو الأمين العام أن يشكّل مبادرة تنتشر التدريب وبناء القدرات من أجل تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وندعو مجلس الأمن أن يوفر الموارد في البعثات لتنفيذ تلك المبادرة.

وكما قال السيد أونيسيموس، "ينبغي أن تكون المدارس آمنة للأطفال". وأؤكد مجدداً التزام كينيا بإعلان المدارس الآمنة.

إن بوسعنا أن نفعل المزيد لحماية المدارس. وينبغي أن تكون سلامة الطلاب وأمنهم من الإنجازات الحكومية الرئيسية المتوخاة. وكينيا رائدة في استخدام الأدوات للسماح لمواطنينا بحماية أطفالهم وطلابهم وزملائهم في المدارس وأصدقائهم من التطرف المؤدي إلى الإرهاب. ويجري ذلك كجزء من إطار شامل لسلامة وأمن الطلاب، ويجري تعميمه على المدارس بدعم من فيلق مدرب لفك الارتباط منتشر في جميع أنحاء البلد.

وتتطلع كينيا إلى دعم الجهود الأخرى التي يبذلها مجلس الأمن لحماية الأطفال في حالات النزاع.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بتنظيم هذه المناقشة. ونرحب أيضا ببيان الأمين العام. والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هنرييتا فور؛ والسيد ويتيكر والسيد أونيسيوس. وكما سمعنا، فإن المجتمع المدني يؤدي دورا رئيسيا في رعاية الأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وقبل شهر واحد فقط، أدان مجلس الأمن الهجوم على مدرسة في كابل الذي قتل فيه أكثر من خمسين شخصا، من بينهم عدة فتيات. وقد غطت الصحافة قصة أمينة ومعصومة، وهما فتاتان صغيرتان كانتا تدرسان في المدرسة. إحداهما ماتت، والأخرى كانت تفكر فيما إذا كانت ستستأنف دراستها بعد أن عانت من هذه المأساة. واليوم، لا تكاد مأساة بهذا الحجم نجدها مسجلة في وعينا الجماعي.

وهذه القصص هي أساس كل حالة من الحالات المدرجة في تقرير الأمين العام. ونطلب في كل حالة من الحالات التي استعرضها هذا المجلس، والتي لا تزال تثير فزعنا، بذل جهود للتخفيف من محنة الأطفال والمراهقين، وهم أكثر ضحايا النزاع المسلح ضعفا، ولحلها.

وإعلان المدارس الآمنة، الذي وقّعه المكسيك مؤخرا والذي تدعو الدول التي لم تنضم إليه بعد أن تفعل ذلك، هو جهد يرمي إلى حماية المؤسسات التعليمية.

إن حالة أمينة ومعصومة المروعة في كابل ليست سوى مثال واحد على الكيفية التي تحد بها حالات النزاع من الحق في التعليم. وكما سمعنا في عدة عروض صباح اليوم، فإن الهجمات على المدارس وعمليات استخدام المدارس لأغراض عسكرية تعرض الأطفال أيضا لمخاطر أخرى، مثل التجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وتجنيد الأطفال هو أحد أسوأ انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس، يجب عدم إفلات مرتكبي تلك الجريمة من العقاب. وتحقيق العدالة هو إحدى الطرق التي يمكن بها للأطفال إعادة حياتهم إلى مسارها الصحيح. وفي هذا السياق، فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية واتساع نطاق السوابق القضائية فيها، الذي لا يساعد فقط على مكافحة الإفلات من العقاب، بل يسهم أيضا في منع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل، أمران حاسمان. وتؤكد المكسيك من جديد دعمها للمحكمة الجنائية الدولية وتدعو إلى تعزيز أوجه التأزر مع ولاية مجلس الأمن والممثلة الخاصة للأمين العام. كما نؤكد أنه فيما يتعلق بالاحتجاز، يجب معاملة الأطفال، بمن فيهم المرتبطون بالجماعات المسلحة، كضحايا. ونؤكد من جديد أنه لا ينبغي احتجازهم في السجون، ويجب تطبيق المعايير الدولية لقضاء الأحداث.

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم ضعف الأطفال، ومن بين أكثر آثارها ضررا تأثيرها على صحتهم العقلية وسلامتهم النفسية والاجتماعية. والآثار المترتبة على العنف الجنسي شديدة بشكل خاص. ولذلك، يجب أن تتاح للأطفال الناجين إمكانية أكبر للحصول على الخدمات الصحية الشاملة المصممة خصيصا حسب احتياجاتهم الفردية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وهي خدمات ضرورية لعلاج الصدمات النفسية وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية.

ومن الضروري تحسين فهم البعد الجنساني للانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك من خلال بيانات مفصلة، وضمان تصميم برامج الخدمات والمساعدة من خلال تلك العدسة. ومن الضروري معالجة الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها والعنف الجنساني، الذي كثيرا ما يؤدي إلى العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع على السواء. وكتدبير ملموس لحماية الأطفال، ينبغي للدول أن تعلق جميع مبيعات الأسلحة وصادراتها إلى أي طرف مدرج في مرفق تقرير الأمين العام.

ونتفق مع الأمين العام بشأن أهمية إدماج حماية الطفل في جدول أعمال المجلس. ويجب تعزيز دور المستشارين في مجال حماية الطفل في ولايات عمليات حفظ السلام، كما ردد ذلك عدد من الزملاء والبعثات السياسية الخاصة.

وأخيرا، في سياق الذكرى الخامسة والعشرين لولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، نعرب عن تقديرنا لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون يوميا لصالح الأطفال، والذين يقاتلون من أجل كفالة عدم استمرار وقوع مآسي مثل مأساة أمينة ومعصومة في كابل ومآسي كثيرين آخرين، والأهم من ذلك، عدم نسيانها.

المرفق الثامن عشر

بيان غ. ف. كوزمين، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

نحن ممتنون لإستونيا لاستضافتها جلسة اليوم ويسرنا أن نرحب برئيستها بوصفها رئيستنا. ونود أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هنرييتا فور والمتحدثين الآخرين على عروضهم الموضوعية.

ونلاحظ جهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا.

ويعتبر الاتحاد الروسي مسألة حماية الطفل أولوية. وقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام، الذي يقدم عموماً استعراضاً كافياً للحالة. ولا سبيل أمامنا سوى أن نلاحظ أن الأطفال، الذين هم من بين أضعف فئات السكان، ما زلوا يعانون من تأثيرات الأعمال العدائية، على الرغم من التدابير الوطنية والدولية المتخذة.

وندين بشدة انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك التي ترتكبها أطراف النزاع المسلح ضد الأطفال. وينبغي أن تتحمل الأطراف المسؤولة عن هذه الجرائم المسؤولية الجنائية بعد إجراء التحقيقات المناسبة. ونرى أن الاستهداف المتعمد للأطفال والفئات الأخرى من الأشخاص المشمولين بالحماية، والاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة، أمر غير مقبول.

وقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم المحنة الخطيرة أصلاً التي يعاني منها الأطفال في مناطق النزاع المسلح. وكانت الحياة الاجتماعية والاقتصادية هي الضحية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، تواصل بعض البلدان ممارسة الضغط وتطبق بنشاط تدابير قسرية أحادية الجانب تشمل منع توريد لقاحات الفيروس التاجي، ومعدات التشخيص والعلاج.

كما نقدر عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونعتقد أن النهج المتبع في معالجة مسائل حماية الطفل في إطار تلك الآلية الفريدة ينبغي أن يكون شاملاً، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن 1612 (2005) وقرارات المجلس اللاحقة. وهذا يفترض إيلاء اهتمام متساو لجميع الفئات الست للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، سواء في تشغيل آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح أو في عمل الفريق العامل المرتبط بذلك التابع للمجلس. وينبغي أن نتذكر أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في النزاع تقع على عاتق الدول، وينبغي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن يعالج أولاً وقبل كل شيء أشد حالات النزاع المسلح المدرجة على جدول أعمال المجلس حدة وانتشاراً.

ونحن قلقون للغاية بشأن حالة الأطفال في سوريا الموجودين في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة دمشق - أي في منطقة خفض التصعيد في إدلب وفي شمال شرق البلد.

وإدلب تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، التي يعترف المجلس بأنها منظمة إرهابية. ويستخدم الإرهابيون السكان المحليين كدرع بشري أساساً. والأطفال ضحايا خاصون لأهواء السلطات المحلية. وقد سجل هذا الجيب زيادة في زواج الأطفال والزواج المبكر. ومحظور على تلاميذ المدارس مغادرة الجيب للسفر إلى الأراضي الحكومية لأداء امتحاناتهم.

والحالة في مخيمي الهول والروج للمشردين داخليا في شمال شرق البلد لا تقل مأساوية. فمرافق الإقامة المؤقتة مكتظة والأيدولوجية المتطرفة والرايكية الدينية تُغرسان بنشاط هناك. ونكرر دعوتنا إلى البلدان للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي واتخاذ خطوات لإعادة أطفال رعاياها من مناطق النزاع المسلح. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا، بعد أن قمنا بإعادة 318 من أطفالنا من سوريا والعراق منذ عام 2018، وقيامنا بنشاط بإعادة تأهيلهم.

وعلاوة على ذلك، فإن الوضع في سوريا قد ازداد تعقيدا إلى حد كبير بسبب العقوبات الأحادية غير القانونية التي فرضها الغرب. فسوريا تعاني من نقص في المواد الغذائية الأساسية والغذاء ومياه الشرب النظيفة وحليب الأطفال والأدوية والكتب المدرسية. ولا يرفض المانحون الغربيون، الذين يجاهرون بالقلق إزاء محنة الأطفال، تمويل مشاريع إعادة بناء البلد فحسب، بل يرفضون أيضا مشاريع البنية التحتية لإعادة التأهيل السريع.

كما أن الحالة في أفغانستان مدعاة للقلق. وقد عقد مجلس الأمن بالفعل مناقشات مفصلة بشأن الحالة المتدهورة في ذلك البلد، يوم الثلاثاء، 22 حزيران/يونيه. وللأسف، لم تتغير الحالة هناك إلا قليلا جدا على مدى السنوات العشرين الماضية أو أكثر من حيث حماية المدنيين والأطفال. وتظهر الإحصاءات المحزنة أن الأطفال يتعرضون بانتظام لضربات جوية، بما في ذلك غارات جوية تشنها قوات أجنبية.

ولا تزال أفغانستان تهتز بسبب الهجمات الإرهابية الدموية، التي ارتكبت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) آخرها. والأطفال من بين ضحايا هذه الهجمات الشنيعة. ومن الأمثلة الحديثة على هذه الفضائع الهجوم الذي وقع في أيار/مايو على مدرسة للبنات. ونحن ندين هذه الجرائم وندعو إلى التحقيق فيها ومعاينة مرتكبيها.

ومن المعروف أن حماية الطفل في أفريقيا صعبة. ولا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، ومالي، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يؤثر العنف على الفتيات فحسب، بل أيضا على الفتيان، الذين يرجح أن تجندهم الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، تُرتكب جرائم أكثر بكثير ضد الفتيان والشبان في الصومال. وقد عبرت أنشطة جماعة بوكو حرام، المتمركزة في منطقة حوض بحيرة تشاد، الحدود منذ فترة طويلة.

وأوكرانيا مصدر ألم خاص بالنسبة لنا. فهي تمر منذ أكثر من سبع سنوات بحالة من الفوضى السياسية، والحرب الأهلية، والعدمية القانونية، والقومية المتطرفة المتفشية. فللسنة الثامنة، يحاول نظام كييف، الذي جاء إلى السلطة في انقلاب، ذبح شعب شرق أوكرانيا، بمساعدة من الجيش النظامي وكثائب المتطوعين العقابية تحت الرموز النازية. ويستخدم ذلك الجيش وتلك الكثائب الأسلحة الثقيلة. ولا تزال المدارس والمستشفيات وملاعب الأطفال والبنية التحتية الرئيسية تتعرض لإطلاق نار مستهدف من الجيش الأوكراني.

وقد قتل الجيش الأوكراني أكثر من مائة طفل خلال النزاع المسلح. وفي جمهورية دونيتسك الشعبية، سُجلت وفاة 93 طفلا. وأصيب 263 طفلا بجروح وأصبح 43 طفلا معوقين. وفي جمهورية لوهانسك الشعبية، سُجلت وفاة 34 طفلا.

هذه هي الأرقام الرهيبة المرتبطة بالمأساة في دونباس. ويمكنني أن أقرأ لكم أسماء الأطفال الذين ماتوا ولهذا السبب يواصل سكان هذه المنطقة حمل الزهور إلى "زقاق الملائكة"، وهو نصب تذكاري للأطفال الذين لقوا حتفهم على أيدي الجيش الأوكراني الذي حمل السلاح ضد شعبه.

المرفق التاسع عشر

بيان وفد تونس لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنيء بلدكم، إستونيا، على رئاستها الموقّعة لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على تخصيص هذا الاجتماع رفيع المستوى للتداول بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهي مسألة محورية نشاطكم الرأي بأن تكون ضمن اهتمامات المجلس، ليس فقط عند مناقشة التقرير السنوي للأمين العام، وإنما أيضا عند تناول مختلف النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس وكذلك عند تجديد ولايات مختلف البعثات الأممية.

ولا يفوتني أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي وعلى إحاطته القيمة وأن أشيد بالعمل الهام الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وفريقها وكل الأطراف التي تعمل على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في النزاعات والتحقق منها، وتسعى إلى توفير حماية أفضل لهم.

ويسعدني في هذا الإطار أيضا أن أرحب بالمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأن أثني على الإسهام الفاعل لهذه المنظمة في جهود تخليص الأطفال من مختلف أشكال الاستغلال وفي إعادة إدماجهم. كما أشكر ممثلي المجتمع المدني على مداخلاتهم الهامة.

تمثل النزاعات المسلحة أحد أكثر التحديات خطورة على الأمن والسلم الدوليين وأكثرها تسببا في المآسي الإنسانية بمختلف مظاهرها، غير أنّ ما يتعرض له الأطفال خلالها من إساءات وانتهاكات جسيمة وجرائم فظيعة يمثل أحد أكثر تداعيات النزاعات خطورة وبشاعة. فالأطفال يمثلون الفئة الأكثر ضعفا وهشاشة، وهم الأكثر تأثرا بتبعات هذه الانتهاكات، حيث تتواصل تأثيراتها عليهم وعلى بلدانهم حتى ما بعد إنهاء النزاعات وتسويتها.

ومن هذا المنطلق، وبقدر ما يكتسبه حل النزاعات ومنع حدوثها من أهمية بالغة، فإن حماية الأطفال من كل الانتهاكات التي يتعرضون لها خلالها تمثل أولوية مطلقة، ومسؤولية جماعية تدرج في إطار جهود المجموعة الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين، والانتصار للقانون الدولي الإنساني وحقوق الطفل. كما أنها تصب مباشرة ضمن تعهد المجلس بمسؤولياته الأساسية.

لقد شكّل إنشاء آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خلال النزاعات منذ ست عشرة سنة، إلى جانب إنشاء الفريق العامل المعني بهذه المسألة، محطة فارقة في تعاظمي المجلس مع هذا الموضوع، وهو ما مكن من الوقوف بدقّة وموضوعية أكبر على طبيعة وحجم هذه الانتهاكات من تجنيد وقتل وتشويه واختطاف واعتداءات جنسية. كما مكن انخراط منظمة الأمم المتحدة مع أطراف النزاع في عدّة مناطق من وضع خطط عمل لإنهاء الاعتداءات الجسيمة على الأطفال ومنع حدوثها، والمساعدة على تخليص الآلاف منهم من دائرة الاستغلال والمعاناة.

ورغم النّقد المحرز في تنفيذ هذه الولاية، فإنّ أوضاع الأطفال في العديد من مناطق النزاع ما زالت للأسف تبعث على الانشغال العميق، وهو ما أكّده العدد المرتفع للانتهاكات الجسيمة التي تحقّقت منها الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك سنة 2020 مثملا ورد في تقرير الأمين العام الأخير (425/26 انتهاكا) (A/75/873-S/2021/437).

كذلك، ومن جهة أخرى، فإنّ الارتفاع المفزع في عدد الانتهاكات الجنسية التي تعرّض لها الأطفال، وهو ارتفاع بنسبة قدرها 70 في المائة، يمثل مؤشرا بالغ الخطورة، خاصّة في ظلّ تواصل ضعف

الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات، بسبب الخوف من الوصم أو التعرض للانتقام، إلى جانب ضعف أو غياب المساءلة وعدم توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والإحاطة النفسية للمتضررين من الفتيات.

ومن المؤثرات الأخرى الخطيرة التي تستوجب تحرك المجموعة الدولية ومجلس الأمن تواصل وارتفاع عمليات تجنيد واستخدام الأطفال في مناطق النزاع من قبل الأطراف الفاعلة من غير الدول، من جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية وشبكات إجرامية (8521 حالة تمّ رصدها).

وتواصل هذه الانتهاكات الجسيمة بهذا العدد المخيف يساهم في إطالة أمد النزاعات وتعميق تأثيراتها وتقنيك المجتمعات وتعطيل مسارات التعافي وبناء السلام والاستقرار لاحقاً. كما أن ذلك يشير إلى استمرار عدم اكتراث الأطراف المعنية بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد مرة أخرى الحاجة إلى آليات مساءلة أكثر قوة ونجاعة.

ومن هذا المنطلق، تدعو تونس، بوصفها طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2000)، إلى تنفيذ مختلف الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية واتخاذ جميع التدابير المنصوص عليها لمنع تجنيد الأطفال والمعاقبة عليه. كما تؤكد على أهمية تنفيذ مختلف الصكوك الدولية ذات العلاقة. فلن تكون هذه الأدوات فعالة إلا بقدر فعاليتها إرادتنا المشتركة لاستخدامها.

ونؤيد في هذا الإطار دعوة الأمين العام إلى اتخاذ تدابير وطنية قوية للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة وإلى التعاون مع آليات المساءلة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وبالمثل، ترحب تونس بجميع المبادرات الرامية إلى توفير برامج التعافي وإعادة الإدماج بشكل مستدام للأطفال على النحو الذي دعا إليه القرار 2427 (2018) والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، مبادئ باريس (2007)، التي انضمت إليها تونس منذ إصدارها.

ونعتقد أنّ عدد الانتهاكات التي وردت في تقرير الأمين العام، على ارتفاعه، يبقى دون الحجم الحقيقي لهذه الفظائع، حيث إنّ جانباً هاماً منها لم يتسن رصده أو التحقق منه بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

فهذه الجائحة كانت لها تداعيات غير مسبوقه على كافة الشعوب دون استثناء، ولكن وقعها أشدّ على بعض الفئات الأكثر ضعفاً وفي مقدّمهم الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث إنها ساهمت في زيادة تعريضهم لمختلف الانتهاكات الجسيمة، وخاصة التجنيد والاعتداءات الجنسية، إلى جانب إضعاف حظوظهم في التمتع بالحماية والرعاية والتعليم والخدمات الصحية. وهذا هو ما يجعلنا نؤكد من جديد على ضرورة تنفيذ ما جاء في القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021) والمطالبة مجدداً بوقف شامل وفوري للأعمال القتالية في كل أنحاء العالم والاستجابة لدعوة الأمين العام في هذا الشأن.

في الختام، نجدد التأكيد على أنّ الالتزام بوقف إطلاق النار وإنهاء الحروب والانخراط البناء في مسارات التسوية السياسية وبناء السلام يبقى في نهاية الأمر أنجع وسيلة لحماية الأطفال من التداعيات الخطيرة لهذه النزاعات التي لا ذنب لهم في اندلاعها، ولتمكينهم من عيش طفولتهم في عالم أكثر أمناً ورفقاً بهم، خاصة وأنهم الثروة الحقيقية والأمل والمستقبل.

المرفق العشرون

بيان عادلہ راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لإستونيا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وهنرييتا فور، المديرية التنفيذية لليونيسف، وفورست ويتيكر، المدافع عن الأطفال المتضررين من الحرب لدى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وسفير اليونسكو للنوايا الحسنة للسلام والمصالحة، ولابان أونيسيموس، أخصائي التعليم في 'بلان إنترناشيونال نيجيريا' على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

في الجلسة التي عقدناها بصيغة آريا بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في أيار/مايو الماضي، أبرزت الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لضمان سلامة أطفالنا في ظل تصاعد النزاع وأفاق إنسانية مقلقة تقامت بسبب تأثيرات الجائحة. ومنذ ذلك الحين، تكثفت الهجمات التي استهدفت المراكز المدنية، مثل الهجوم المروع على مدرسة في دشت - إي - بارشي. وقد تحقق التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحالة في أفغانستان من وقوع 552 ضحية بين الأطفال، من بينهم 52 فتاة و 99 صبيا قتلوا، و 401 طفل شوهوا. وهي حالة تبرز الطابع الملح للغاية لهذا الاجتماع.

ولا تزال الحكومة الأفغانية ملتزمة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وخطة العمل المشتركة بين حكومة أفغانستان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح هي شهادة واضحة على التزامنا وقد حققت نتائج باهرة.

وكدليل على التقدم المحرز، يسعدنا أن نلاحظ أن الشرطة الوطنية الأفغانية قد شطبت من مرفقات التقرير السنوي.

والشطب من القائمة هو نتيجة جهود متضافرة على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد عززت الحكومة ونفذت سياسات تتعلق بقانون العقوبات المطور لعام 2017 وقانون حماية حقوق الطفل، الذي اعتمد من خلال مرسوم رئاسي في عام 2019. وساعدت وحدات حماية الطفل التي أنشئت في الشرطة الوطنية الأفغانية في جميع المقاطعات، والسياسات المتعلقة بحماية الطفل التي اعتمدها وزارة الداخلية وغيرها من الهياكل الأمنية ذات الصلة، على ضمان عدم تسجيل حالات جديدة لتجنيد الأطفال.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المستجدات، فإننا نفهم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونشاط الأمين العام قلقه الشديد بشأن عدد الأطفال الذين يشوهون ويقتلون. وتتعاون الحكومة الأفغانية مع الأمم المتحدة وتعمل معها لضمان إعطاء الأولوية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية. ولضمان النجاح، أطلقنا مؤخرا سياسة حماية الأطفال في النزاع المسلح وقطاعات الأمن بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتحويل هذه السياسة إلى ممارسة.

كما أننا منخرطون في حوار مستمر مع مكتب الأمم المتحدة في كابل لتعزيز التشريعات الوطنية وزيادة تعميم جهود حماية الطفل في مختلف أقسام هيكل أمننا القومي وفي جهودنا من أجل السلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، نؤكد على "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" بوصفه أداة قيمة يمكن أن توفر مدخلات هامة في هذا الصدد.

ورغم أننا نواصل إحراز تقدم بشأن التزامنا بتخفيف الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، لا بد من الاعتراف بأننا نواجه تحديات كبيرة وتُعَرِّق جهودنا من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما طالبان. فهذه الجماعات تواصل استخدام الممارسات الشنيعة، بما في ذلك تجنيد الأطفال كمقاتلين واستخدام المدنيين وهياكلهم الأساسية الحيوية كغطاء، مما يعرض الأطفال للخطر. ولقد كشفت لنا الأشهر القليلة الماضية مدى الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير الحكومية بوقاحة. وهي تستهدف الأطفال، والفتيات الذاهبات إلى المدرسة، والأقليات، وعناصر الأمومة، والعاملين في المجال الإنساني.

وندعو طالبان مرة أخرى إلى الانضمام إلينا في احترام وإنفاذ وقف إطلاق النار، من أجل أفغانستان، البلد الذي نتشاطره، وأطفالها.

وبدلاً من احترام الدعوة الوطنية إلى وقف إطلاق النار، واصلت طالبان حتى الآن استغلال الجائحة العالمية دون عقاب، ووجهت العنف إلى أضعف الفئات لدينا. وإنني أدعو شركاءنا الدوليين إلى دعمنا في مساءلة طالبان من خلال الضغط الدبلوماسي والتنفيذ الفعال للجزاءات والتوسع المحتمل فيها، حسب الاقتضاء.

وأكرر التأكيد على أنه ما دامت طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة الإرهابية وغير الحكومية غير ملتزمة بإعطاء الأولوية لسلامة الأطفال، فلن ننجح في جهودنا الرامية إلى حماية جميع الأطفال من العنف.

لقد فاقمت جائحة كوفيد-19 التحديات القائمة. فقد عَقِدَت جهودنا الرامية إلى تنفيذ أنشطة حماية الطفل، وبالتالي زادت من خطر وقوع انتهاكات جسيمة ضد السكان الشباب المتضررين من النزاع. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان بقاء الأطفال في صميم برامجنا للتصدي لكوفيد-19 والتعافي منها.

وللتغلب بنجاح على هذه التحديات وتحقيق أهدافنا، نود أن نكرر التأكيد على الحاجة إلى إسناد ولايات قوية ومحددة بوضوح للأمم المتحدة في مجال حماية الطفل في أفغانستان. والأمم المتحدة شريكنا الرئيسي في جهودنا الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نقوم بتمويل موظفين مكرسين، وتخصيص ميزانيات مناسبة لفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، واليونيسف.

وأود أن أبرز بصفة خاصة برامج إعادة الإدماج والخدمات والمساعدة، وهي برامج حاسمة ولكن لا تتوفر لها موارد كافية، ويجب أن تكون حسنة التوقيت ومستجيبة للفوارق بين الجنسين وللعمر وشاملة للجميع. وندعو المانحين إلى مضاعفة دعمهم القيم لحماية الطفل من خلال الدعم المالي والتقني المستدام والكافي.

إن أكثر من 50 في المائة من سكاننا نقل أعمارهم عن 15 عاماً، وخطتنا للاستجابة الإنسانية ترسم صورة قاتمة عن الوضع الذي يواجهه العديد من الأفغان. فقد زاد عدد المحتاجين من 9,4 ملايين شخص إلى 18,4 مليون شخص هذا العام. ولكن يجب أن نفكر فيما وراء الإحصاءات. إن أطفال أفغانستان يمثلون طموح شعبنا إلى السلام والرخاء وحقوقهم غير قابلة للتفاوض.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أؤكد تقدير أفغانستان للعمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولجهودهما لحماية حقوق أطفال أفغانستان. وما زلنا شريكاً مخلصاً وفي تعاون وتشاور وثيقين في كابل ونيويورك لضمان استمرار تقدمنا وتحسينه.

المرفق الحادي والعشرون

بيان سفيان ميموني، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ إستونيا على قيادتها كرئيس لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2021 وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة السنوية الهامة جداً بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وأعتمد هذه الفرصة لأقدم بخالص الشكر لأنطونيو غوتيريش، الأمين العام، وفيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وهنرييتا فور، المديرية التنفيذية لليونيسف، وجميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية.

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن 1998 (2011) الذي منح الأمم المتحدة ولاية تحديد وحصر أطراف النزاع المسلح التي تهاجم المدارس أو الأشخاص المشمولين بالحماية فيما يتعلق بالمدارس، من الصادم للغاية أن نشهد زيادة مستمرة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، كما يؤكد تقرير الأمين العام (A/75/873-S/2021/437).

وبينما نتكلم اليوم، فإن آلاف الأطفال محاصرون في نزاعات مسلحة في جميع أنحاء العالم مع تزايد عدد الضحايا الأطفال، ولا سيما الفتيات، الذين يعيشون في منطقة الساحل. ومن دواعي القلق ارتفاع أعداد عمليات القتل وتشويه الأطفال وتجنيدهم والأغصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاختطاف، فضلاً عن الهجمات على المستشفيات. وعلاوة على ذلك، كان لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر في جميع أنحاء العالم، وكان لها أثر غير متناسب على الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي ألا تنتهي مناقشات مجلس الأمن بتجديد الالتزام العام بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، فقط لا غير. فاجتماعنا ينبغي أن يركز على التدابير الأكثر اتساقاً بالطابع العملي والأنسب حرصاً على الوفاء بهذا الالتزام وأن يكون مكان الأطفال في المدرسة وليس في النزاعات المسلحة.

واسمحوا لي أن أقول في هذه المرحلة إنه بغض النظر عن الحالة، فإن أي طفل يعيش في بيئة نزاع مسلح هو بحكم تعريفه ضحية. ومن ثم يجب حماية الأطفال وينبغي أن نضمن ألا يصبحوا ضحايا، وتهددتهم عند الاقتضاء، وإعادة بناء مستقبلهم عند الضرورة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير جسورة مع مراعاة جميع الآليات والإجراءات والسلطة التي يملكها مجلس الأمن والأمين العام ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وتوضيح التفاعل القائم بين جميع مجالات التدخل، بدءاً من إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة في المجتمع إلى إدراج حماية الأطفال ورفاههم في جميع عمليات السلام واتفاقات السلام.

وعلى الرغم من الجهود الدولية المتزايدة لمنع جميع أشكال الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، نلاحظ أن ذلك لم يمنع الأطفال من أن يكونوا الضحايا الرئيسيين للنزاعات في السنوات الأخيرة. وغالباً ما يكون الأطفال الذين لديهم مستويات منخفضة من التعليم أسهل أهداف الجماعات المسلحة. ولذلك، ينبغي أن يكون تعزيز النظم التعليمية في مناطق النزاع المسلح من أهم أولوياتنا.

وتتعرض الفتيات بوجه خاص للتهديد المستمر بالعنف الجنسي وغيره من أشكال الاعتداء في حالات النزاع. وكثيرا ما يحرم من حقوق التعليم، ويغتصب، ويجبرن على الزواج. ولذلك ينبغي أن نواصل إيلاء اهتمام خاص لحماية الفتيات، حيث إنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

ولن يتحقق أبداً السلام الطويل الأمد ما لم نسلح الأطفال بالوسائل والمهارات والتعليم لإعادة بناء مجتمع ممزق بالنزاع المسلح، ومؤسسات ممزقة بذلك النزاع. ولهذا السبب، فإن استراتيجيات الوقاية مطلوبة وينبغي أن تبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات والتشريد القسري. كما ينبغي أن تبدأ بتعزيز ولاية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعلقة بحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع، وتمكينها من الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاك حقوق الطفل. وفي الواقع، فإن بعثات حفظ السلام لها دور هام عليها أن تؤديه في حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ولذلك، من الضروري أن تتلقى بعثات حفظ السلام التدريب اللازم والموارد اللازمة لأداء تلك المهمة الحاسمة بفعالية.

وفي سياق عمليات حفظ السلام، نعتقد اعتقاداً قوياً أنه ينبغي إدراج أحكام محددة بشأن حماية الأطفال في النزاع المسلح في جميع مفاوضات السلام و/أو اتفاقات السلام. ففي الواقع، على سبيل المثال، تتضمن الاتفاقات المتعلقة بالسلام والمصالحة في مالي، الموقعة في الجزائر العاصمة، أحكاماً محددة تتعلق بحماية الأطفال من النزاع المسلح وإشراك المجتمعات المحلية في دعم عودة الأطفال، وبخاصة البنات، إلى المدارس وإعالة هؤلاء الأطفال. وينبغي أن تلهم هذه الأحكام جميع عمليات السلام الجارية.

وعلاوة على ذلك، فإن التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، عنصر هام أيضاً في الاستراتيجية الوقائية، وذلك لضمان امتلاك زمام الأمور إقليمياً في معالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، وتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وأود أن أعتزم فرصة مناقشاتنا اليوم للتأكيد على التزام الجزائر القوي بحماية الأطفال. وبهذه الروح انضمت الجزائر إلى العديد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الطفل وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي صدّق عليه في عام 2009.

وعلاوة على ذلك، أقرت الجزائر في آذار/مارس 2021 إعلان المدارس الآمنة، كخطوة إضافية في التزامنا بحماية المدارس وضمان تعليم الأطفال في حالات النزاعات المسلحة. وقد تبلور التزامنا على أرض الواقع من خلال منح الأطفال الماليين والسوريين حرية الالتحاق بالمدارس الحكومية بدعم من الحكومة الجزائرية.

وعلاوة على ذلك، قام مجلس السلام والأمن، بمبادرة من الجزائر خلال رئاسته للمجلس في أيار/مايو 2021، بدراسة حالة الأطفال في النزاعات المسلحة في القارة الأفريقية ودعا الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة إلى التقيد القطعي بدعوات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيدين العالمي والقاري، من أجل ضمان حماية الأطفال وضمان رفاههم.

وأخيراً، أود أن أعرب عن ثقة الجزائر في الممثلة الخاصة السيدة فيرجينيا غامبا وفي ولايتها، وهو ما أثبتته مؤخراً من خلال الانضمام إلى منصة الدول الأعضاء لوضع دراسة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين عن تطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وترى الجزائر أن من الضروري تعزيز

ولاية مكتب الممثلة الخاصة من خلال الاعتراف السياسي بالعمل الذي يضطلع به هذا المكتب وكفالة توافر الموارد المالية والبشرية المناسبة التي يحتاج إليها.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أعيد تأكيد دعم بلدي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة حماية الأطفال في النزاع المسلح، والدعوة إلى تعزيز ورفاه جميع الأطفال والمدنيين في جميع المناطق المتضررة من النزاع.

المرفق الثاني والعشرون

بيان إيسيندا فيفيس بالمانيا، الممثلة الدائمة لأندورا لدى الأمم المتحدة

في البداية، اسمحوا لي أن أشيد بالبعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة لتنظيمها مناقشة مجلس الأمن المفتوحة هذه بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وتؤيد أندورا البيان المقدم من كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

وأود أن أشكر الأمين العام ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على جهودهما الدؤوبة لصالح الفئات الأكثر ضعفاً. ونقدر مقدمي الإحاطات، والمديرة التنفيذية لليونيسف، وسفير النوايا الحسنة للسلام والمصالحة، وممثل المجتمع المدني للعروض الشاملة التي قدموها اليوم، ولإطلاعنا على آرائهم الثاقبة من أجل فهم أفضل للحالة في الميدان وللظروف اللازمة لمعالجة حالة آلاف الأطفال ومجتمعاتهم وعكس مسارها.

إننا نشعر بالفزع إزاء الأرقام المثيرة للقلق الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2020، ونود أن نضم صوتنا في إدانة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وقد اتسم عام 2020 بجائحة كوفيد-19 وبالتدابير المتخذة لوقف انتشار الفيروس. وهذا سياق صعب بالنسبة للعاملين ميدانياً في رصد ودعم ضحايا النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لتفانيهم والتزامهم في إنجاز عملهم في ظل ظروف صعبة للغاية.

ونود أيضاً أن نكرر تأكيد دعمنا الكامل للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وندعو جميع أطراف النزاع إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2532 و 2565 المتعلقين بتنفيذ وقف إطلاق النار وتيسير الحصول على لقاحات كوفيد-19 على نحو منصف وبأسعار معقولة.

ويساور أندورا قلق بالغ إزاء الاتجاهات الواردة في تقرير الأمين العام، وتدين جميع حوادث الانتهاكات الجسيمة الستة الواردة في التقرير. ونشعر بالانزعاج بصفة خاصة إزاء تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية. وبما أن جائحة كوفيد-19 شكّلت تهديداً فيما يتعلق بإمكانية حصول ملايين الفتيات والفتيان على التعليم، فإن الهجمات على المرافق التعليمية والطبية شُننت بتصميم على منع الأطفال من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وهذا أمر غير مقبول. فهذه هجمات على مستقبلهم ورفاههم. وندعو إلى المساءلة الكاملة من خلال آلية العدالة الوطنية والدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وقد أيدت أندورا إعلان المدارس الآمنة، وندعو أولئك الذين لم يؤيدوه بعد إلى القيام بذلك وتنفيذ الإعلان بالكامل. وندعو أندورا أيضاً إلى إدماج إعلان المدارس الآمنة في آليات رصد حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل.

وعلاوة على ذلك، أيدت أندورا مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، وهي طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على ذلك الصك إلى النظر في التصديق عليه من أجل المضي قدماً نحو إضفاء الطابع العالمي عليه.

وتود أندورا أن تعرب عن تقديرها العميق لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام في عام نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولايتها. ونحن نعترف بما تقوم به من عمل أساسي لجعل أطراف النزاع يشاركون مشاركة بناءة لمنع العنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بخطط العمل الموقعة هذا العام وبالالتزامات التي قطعتها أطراف النزاعات بدعم من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام.

ونود أيضا أن نشيد بعمل مكتب الممثلة الخاصة في دعم الإجراءات والسياسات الرامية إلى إعادة إدماج ضحايا النزاع المسلح في حياتهم الخاصة، وفي مجتمعاتهم المحلية، ومساعدتهم على مكافحة الوصم، واستعادة التعليم من أجل تحقيق مستقبلهم. ونشيد بالمبادرات والإجراءات التي اتخذت بالفعل لتعزيز تعليمهم ودعم صحتهم العقلية بعد هذا العدد الكبير من الانتهاكات.

وتشاطر أندورا غيرها اهتمامهم بتحسين تمويل الجهود وبناء القدرات للعاملين في مجال رعاية إعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وأندورا مانح منتظم لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام ولليونيسف، وسوف تقي بالتزامها بتوفير الموارد لدعم الفئات الأكثر ضعفا. وفي هذا الصدد نود أن نقر بأهمية جمع بيانات مفصلة وإدماج المنظور الجنساني في الاستجابة للضحايا ودعمهم وفي جميع الجوانب المتصلة بذلك.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم أندورا الكامل لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام ولعملها. ويجب أن تتكاتف جهودنا لحماية أشد الفئات ضعفاً في النزاع، من أجل حاضرها ومستقبلها.

المرفق الثالث والعشرون

بيان ماريا دل كارمن سكيف، الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر الأرجنتين حكومة إستونيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام مثل الحماية الشاملة للأطفال في النزاع المسلح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لإعداد تقريره الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437) وللمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هنرييتا فور للإحاطة التي قدمتها.

وتشاطر الأرجنتين الأمين العام قلقه البالغ من أن حالة الأطفال في النزاع المسلح اتسمت في عام 2020 بعدد كبير من الانتهاكات الجسيمة. وكان أكبر عدد من الانتهاكات يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل، والتشويه. وحدثت زيادة مقلقة في حالات الاختطاف والعنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التحقق منها، كانت بنسبتي 90 و 70 في المائة على التوالي. وكثيرا ما يقترن الاختطاف بتجنيد الأطفال واستخدامهم وبالعنف الجنسي. كما وقع عدد كبير من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية وحدثت زيادة في الهجمات على المدارس.

وإذ نشعر بقلق بالغ إزاء الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، فإننا ننضم إلى دعوة مجلس الأمن في قراره 2565 (2021) إلى الوقف الفوري والشامل للأعمال القتالية لتيسير توزيع وتسليم لقاحات كوفيد-19 دون عوائق في مناطق النزاع المسلح.

وتؤيد الأرجنتين بقوة عمل المنظمة لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في سياق النزاع المسلح وتجنبها ووقفها. وفي ذلك الصدد، كان بلدنا من أوائل الدول التي صدقت، في عام 2002، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأيدت اعتماد مجلس الأمن للقرارات 1261 (1999) و 1612 (2005) و 2143 (2014) و 2225 (2015) و 2427 (2018). ولذلك، تؤكد الأرجنتين أهمية القرار 1612 (2005) وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ كأداة أساسية لحماية الأطفال.

ونحن نقدر العمل الهام المضطلع به في إطار حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات" ومبادرة الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، بوصفهما أداتين رئيسيتين لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي دعما للإجراءات الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح وتحقيق إعادة إدماج شاملة ومستدامة موجهة نحو احتياجات الأطفال وتتبع نهجا إنسانيا وموجها نحو السلام والتنمية.

ومن الضروري أن نعترف بزيادة تعرّض الفتيات للعنف الجنسي في حالات النزاع، وأن نضع في الاعتبار أن جميع الاستجابات لهذه الآفة يجب أن تركز على احتياجات الضحايا وكفالة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والعدالة.

وتدين الأرجنتين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات. فالتعليم أمر بالغ الأهمية للنساء والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، كما أن الحصول على تعليم آمن يدعم حماية الأطفال من أخطار النزاع المسلح بمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم والإسهام في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأكثر سلما.

وتؤكد الأرجنتين من جديد، في هذا الصدد، دعمها الثابت لإعلان المدارس الآمنة الذي اعتُمد في أيار/مايو 2015 ودعت إليه الأرجنتين والنرويج، والذي أيدته 109 دول. ويلزم الإعلان الدول بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وبالتالي كفالة الحق في التعليم وحماية الأطفال والشباب في حالات النزاع. ونذكر بأن الأمين العام دعا جميع البلدان إلى تأييد الإعلان ونشير إلى أن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أشارت إلى أن تأييد الإعلان قد أسهم إسهاما حاسما في اعتماد تدابير ملموسة لمنع الهجمات على التعليم.

ويجب على أطراف النزاع المسلح أن تكف فورا عن الهجمات غير القانونية على المدارس وأن تدرج "المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح" في العقيدة العسكرية، والأطر العملية، ومدونات قواعد السلوك والتدريب.

ونعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الاتفاق على تدابير لزيادة ضغط المجتمع الدولي على الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال، وإلى تنفيذ تلك التدابير من أجل تسريح الأطفال المرتبطين بهذه الجماعات وفصلهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، بالتعاون مع مجتمعاتهم المحلية، في إطار الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

ولكفالة الحماية الكاملة للأطفال، فإن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الحماية أمر أساسي وينبغي أن يُسترشد به في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وإجراءات بناء السلام التي يتخذها مجلس الأمن، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومن الضروري، في هذا الصدد، تطوير القدرات في مجال عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها وتعزيزها في مجالات المنع والحماية وتقديم المساعدة والمشورة وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل والتحقق منها. كذلك، من الأهمية بمكان تعزيز دور المستشارين في مجال حماية الأطفال، الذين يضطلعون بمهمة أساسية في تنفيذ الولايات التي وضعها مجلس الأمن بشأن حماية الطفل.

وختاما، نحن نكرر الإعراب عن قلقنا من حجم وخطورة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، ووضع نهاية فورا للانتهاكات الجسيمة.

المرفق الرابع والعشرون

بيان ماهر مارغاريان، الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الرئاسة الإستونية على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح. ويشهد حضور رئيسة جمهورية استونيا كيرستي كاليويد في الاجتماع على الأهمية التي توليها استونيا لموضوع حماية الأطفال في حالة النزاعات المسلحة. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور والمتحدثين الآخرين على عروضهم الشاملة التي تسلط الضوء على التحديات المتصلة بحماية الأطفال في النزاع المسلح.

إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تولد زخماً لتقييم التقدم المحرز في حماية الأطفال وتحديد الثغرات والتحديات في هذا الصدد.

وقد أدت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم معاناة الأطفال المتضررين من النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، مما ضاعف من مخاطر الحماية والاحتياجات المنقذة للحياة. ولدينا قلق شديد إزاء ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة، كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام عن "الأطفال والنزاع المسلح"، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم ومنعهم من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ويؤكد على ضرورة زيادة جهود المجتمع الدولي لتحديد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتصدي لها.

وعلى الرغم من التأييد الواسع لنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، اتسم العام الماضي بتصعيد العنف والأعمال القتالية في عدد من المناطق، مصحوباً بهجمات على المدارس والمستشفيات، مما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة لدى الأطفال، المحاصرين في النزاع، وأعاق حصولهم على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وقد تسببت الحرب التي شنتها أذربيجان ضد ناغورنو - كاراباخ في أيلول/سبتمبر 2020، في خضم الجائحة العالمية، في معاناة هائلة ودمار وتشريد لآلاف الأشخاص وتسببت في أزمة إنسانية كبرى. ومن بين المشردين من ناغورنو - كاراباخ البالغ عددهم 90 000 شخص، كانت نسبة قدرها 88 في المائة من النساء والأطفال. وألحق القصف الجوي المتعمد والقصف بالمدفعية والقذائف أضراراً بالغة بعدد من المرافق الطبية، بما في ذلك جناح الولادة التابع لمركز صحة الأم والطفل في ستيباناكيرت. كما أدت الهجمات المحددة الأهداف على المؤسسات التعليمية إلى تدمير 18 مدرسة و 6 رياض أطفال في أرتساخ، ما حرم 28 000 طفل من حقهم في التعليم. وانتهاكات أذربيجان للقانون الإنساني قد وثقت على نطاق واسع من قبل مختلف المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

وفي أعقاب العدوان، لا تزال مئات القنابل العنقودية والذخائر الصغيرة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة المنتشرة في المستوطنات المدنية والأراضي الزراعية تشكل خطراً أمنياً جسيماً على حياة المدنيين، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية طويلة الأمد على الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في ناغورنو - كاراباخ.

إن منع أذربيجان وكالات الأمم المتحدة من الوصول الإنساني الآمن دون عوائق إلى منطقة النزاع يقوض التقييم الشامل للاحتياجات الإنسانية والحماية والإنعاش المبكر وحالة حقوق الإنسان لسكان ناغورنو

- كاراباخ وضمان حماية حقوق الطفل وتمكين الأطفال من الحصول على التعليم الشامل والجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ومن مصادر القلق بوجه خاص اشتراك الأطفال في دعاية الكراهية لأسباب إثنية ودينية التي ترعاها الدولة. وتهدف المناهج التعليمية في رياض الأطفال والمدارس والكتب المدرسية في أذربيجان إلى تلقين الأطفال المصابين برهاب الأرمنوفوبيا والتحريض على العنف والتعصب. إن افتتاح "حديقة الكأس العسكرية"، ونشر صور مهينة للأرمن العرقيين وتعريضها للأطفال مظهر آخر من مظاهر السياسة المنهجية الرامية إلى نزع الطابع الإنساني عن الأرمن.

وتؤكد أرمينيا من جديد التزامها بالغايات والأهداف والمبادئ الواردة في إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، وهي أدوات حاسمة لتعزيز وحماية حقوق وكرامة جميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مناطق النزاع، ومنع الانتهاكات الجسيمة. ونحن ندعم تماماً ولاية الممثلة الخاصة، فيرجينيا غامبا، في تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في أنشطة وكالات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف كفالة الحماية الفعالة في الميدان.

المرفق الخامس والعشرون

بيان البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

تود النمسا أن تشكر إستونيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وتؤيد النمسا تأييدا تاما بياني الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتُطلعكم على النقاط التالية بصفتها الوطنية:

نحن نشكر الأمين العام على تقريره. ونشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، كما نشيد بأعضاء فرق العمل القطرية التابعة لآلية الرصد والإبلاغ الذين يجمعون المعلومات، وكثيرا ما يخاطرون بحياتهم أثناء قيامهم بذلك. وندين بشدة جميع أشكال التخويف والعنف والاعتداءات ضد مستشاري حماية الطفل وأفرقة الرصد وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وقد عززت البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق آلية الرصد والإبلاغ المساءلة وساعدت الأمم المتحدة على التعامل مع أطراف النزاع في وضع خطط العمل. ومن اللازم أن تظل آلية الرصد والإبلاغ الأساس الموضوعي للمعلومات لولاية الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وفي الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية وفي خضم جائحة عالمية أصابت الأطفال المتضررين بشكل غير متناسب من النزاعات المسلحة، تؤكد النمسا دعمها للممثلة الخاصة للأمين العام وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في حماية الأطفال ومنعهم من العنف في حالات النزاع المسلح.

إن الانتهاكات الجسيمة البالغ عددها 26 425 الموثقة في التقرير وارتكبتها جميع أطراف النزاع، سواء الجماعات المسلحة أو القوات الحكومية، مروعة. كما أن الهجمات المبلغ عنها ضد المدارس والمستشفيات والعاملين المشمولين بالحماية تثير قلقا بالغا، وكذلك رفض تقديم المساعدة الإنسانية.

وينبغي التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين في جميع الحالات القطرية التي تم التحقق منها. وندعو إلى تعزيز المساءلة، بما في ذلك سن قوانين لتجريم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتود النمسا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها الكامل والثابت للمحكمة الجنائية الدولية وتبزز أهميتها في سيادة القانون والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

والنمسا مقتنعة بأن أطراف النزاع يمكن أن تمنع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وأن تحمي الأطفال من خلال الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن المجموعة الشاملة من المبادئ والالتزامات القائمة التي تهدف إلى حماية الصبية والصبايا المتضررين من ويلات الحرب. ونحن نرحب باعتماد أطراف النزاعات عدة خطط عمل جديدة، فضلا عن تدابير لإنفاذ العدالة الجنائية لحماية الأطفال في النزاع المسلح. ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تلتزم بعد بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك، وعلى أن تؤيد مبادئ فانكوفر ومبادئ باريس والتزاماتها وإعلان المدارس الآمنة.

إن الأطفال البالغ عددهم 12 643 طفلا الذين أطلق سراحهم من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في عام 2020 هم علامة أمل، ونحن نشيد بجهود مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفرق العمل القطرية المعنية مع أطراف النزاع في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والفلبين ونيجيريا من أجل إطلاق سراح هؤلاء الأطفال.

وقد عرّضت جائحة كوفيد-19 الأطفال لمزيد من الضعف، كما وضعت نظم الحماية والرصد تحت ضغط. وينبغي أن تكون هذه الأزمة الصحية العالمية تذكيرا بأننا بحاجة إلى نظام قوي لحماية الطفل، ولا سيما من خلال ولاية قوية وتمويل مستدام لمستشاري حماية الطفل وفرق العمل القطرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وستواصل النمسا الدعوة في الجمعية العامة إلى توفير مستوى كاف من التمويل لمستشاري الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل لدعم آلية الرصد والإبلاغ والولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وعلى صعيد وطني، تشكل حماية الطفل جزءا من التدريب الذي يسبق نشر جميع حفظة السلام النمساويين.

ونشكر إستونيا على تركيز المناقشة المفتوحة على منظور جنساني في مجال حماية الطفل. ونرحب بتوصيات تقرير الأمين العام بشأن تلك المسألة، التي تؤكد ضرورة وضع خطة حماية تراعي نوع الجنس لمعالجة الحالة الخاصة للفتيات المتضررات من النزاع المسلح معالجة مستدامة. ونرحب أيضا بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن. وتشارك النمسا بنشاط، من خلال الشبكة الدولية للنزاعات والهشاشة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تعزيز نهج منهجي يراعي الفوارق بين الجنسين إزاء جميع التدابير الإنسانية وتدابير منع نشوب النزاعات، مع التركيز بوجه خاص على تقديم المساعدة المناسبة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ولا يزال العدد الكبير من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مصدر قلق بالغ للنمسا - فقد سلطت النزاعات الأخيرة الضوء على الضرر الإنساني المرتبط باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مرة أخرى. ولا يتضرر الأطفال من الأثر المباشر فقط للأسلحة المتفجرة، بل أيضا من الآثار الأطول أجلا على الصحة البدنية والعقلية وكذلك من تدمير البنى التحتية الضرورية لنماء الأطفال. ومن الأمثلة على ذلك البنية التحتية للمياه والصرف الصحي حيث سلطت اليونيسف الضوء في تقريرها الأخير "المياه تحت النار" على أثر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية إعداد إعلان سياسي بشأن هذا الموضوع، التي لا تزال تشارك فيها مشاركة كاملة وبناءة. ونتطلع إلى اختتامها بنجاح بإعلان قوي.

وفي السنوات الماضية، دعمت وكالة التعاون الإنمائي النمساوية مشاريع ترمي إلى الحد من خطر العنف ضد الأطفال. ونفذت وكالة التعاون الإنمائي النمساوية مشروعا في السودان يتلقى فيه أطراف النزاع في دارفور تدريباً في مجال حقوق الطفل. ويدعم هذا المشروع أيضا وحدة حماية الطفل التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السابقة في دارفور في تيسير الحوار بين أطراف النزاع.

وبرامج إعادة الإدماج والتعليم ذات أهمية فائقة في تحقيق السلام المستدام لكل طفل وللمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

المرفق السادس والعشرون

بيان جمال فارس الرويعي، المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

بدايةً يطيب لي أن أرحب بترؤس الرئيسة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا الصديقة، لهذه الجلسة، وأن أتقدم بالشكر إلى الوفد الدائم لجمهورية إستونيا على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، في ظل استمرار تعرض الأطفال إلى انتهاكات جسيمة من جراء تصاعد النزاعات والاشتباكات المسلحة وما خلفتها من أزمات إنسانية خطيرة، والتي تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وهنرييتا فور، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وكافة مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة.

يصادف عام 2021 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح من قبل الجمعية العامة بموجب قرارها [A/RES/51/77](#)، الذي عكس إدراك المجتمع الدولي لمحنة الأطفال في حالات النزاع المسلح. وتكتسي الجهود الهادفة إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والنهوض بالتعاون الدولي للحد من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم أهمية بالغة اليوم أكثر من أي وقت مضى نظراً لما تشهده مناطق مختلفة في أنحاء العالم من تزايد النزاعات والعنف، بما في ذلك الجرائم المروعة التي تنفذها الميلشيات والتنظيمات الإرهابية في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويشير تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الأطفال والنزاع المسلح ([A/75/873-S/2021/437](#)) إلى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، حيث أدت تأثيرات جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة لدى الأطفال، بما في ذلك من خلال إعاقة حصولهم على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والحد من أنشطة حماية الطفل وتقليص المساحات الآمنة، فضلاً عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة التي عرّضت هؤلاء الأطفال إلى انتهاكات جسيمة، لا سيما التجنيد، والاستغلال، والاختطاف، والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، أيدت مملكة البحرين الدعوة المخلصة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتؤمن مملكة البحرين بأهمية ارتكاز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح على الامتثال للقانون الدولي، حيث تؤدي الصكوك الدولية دوراً مهماً في منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وقد انضمت مملكة البحرين، حرصاً منها على كل ما من شأنه حماية الطفولة، إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام 1992 وانضمت إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية الملحقين باتفاقية حقوق الطفل في عام 2004.

وقد رحب الأمين العام في تقريره الأخير ([A/75/873-S/2021/437](#)) بالتعاون المستمر بين تحالف دعم الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، وفيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك في إطار متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة بشأن تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن وخطة العمل الخاصة بها.

وختاماً، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة مواصلة عمل المجتمع الدولي لتحقيق التقدم في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وتعزيز أطر العمل الرامية إلى التنفيذ الفعال للقرارات الدولية والقانون الدولي، من خلال إجراءات بناء الثقة واستئناف المفاوضات السياسية لتحقيق السلام والاستقرار في مناطق النزاع لينعم جميع الأطفال بحقهم في الحياة والصحة والتعليم من دون خوف من القتل، أو التجنيد، أو الاختطاف، أو غير ذلك من ضروب الانتهاكات بحقهم.

المرفق السابع والعشرون

بيان فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. وتؤيد بلجيكا بيانَي الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

ونهنئ النرويج على العمل الممتاز الذي قامت به خلال الأشهر الستة الأولى من ولايتها. كما أن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في أيدٍ قديرة.

وترحب بلجيكا بالتقرير السنوي وتعرب عن بالغ قلقها إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة التي تحققت منها الأمم المتحدة. وتثير قلقنا بصفة خاصة الزيادات الهائلة في حالات الاختطاف والعنف الجنسي.

وأود إبداء ثلاث نقاط باسم بلجيكا. وهي تتعلق بما يلي: (1) أهمية تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة، (2) أهمية القدرة المكرسة لحماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة، (3) الدور المركزي للمساءلة في منع الانتهاكات ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

أولاً، أهمية تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن يولي الاهتمام الواجب لحماية الطفل في قراراته المتعلقة بالتكليف والمعاقبة، ونتوقع من اللجنة الخامسة أن تتابع ذلك بتوفير الموارد اللازمة. واستنتاجات الفريق العامل المعني بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح تحتاج إلى متابعة منهجية في نيويورك وفي الميدان على السواء. وندعو إلى نشر التوجيه العملي للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ونهيّب أيضاً بجميع أطراف النزاع المسلح أن تمتثل تماماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. كما نشجع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وتأييد وتنفيذ مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر في ذلك بهدف تعزيز حماية الأطفال.

ثانياً، تؤكد بلجيكا على أهمية تخصيص قدرات لحماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة. فلا بديل عن الخبرة المتخصصة لمستشاري حماية الطفل. فهم عيون الأطفال وأذانهم والولاية المتعلقة بالنزاع المسلح في الميدان. وندعو إلى توفير موارد كافية في هذا الصدد، سواء في العمليات الميدانية للأمم المتحدة أو في أمانة الأمم المتحدة، ونشجع على تعزيز الشراكات الإقليمية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، مثلاً مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

ونقطة الثالثة تتعلق بالمُسْأَلة. فبلجيكا تؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز تدابير المُسْأَلة الوطنية عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإلى تعزيز التعاون مع آليات المساءلة الدولية من قبيل المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الدول التزام بإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولزيادة تعزيز أوجه التأثير بين المحكمة الجنائية الدولية والولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نظمت بلجيكا اجتماعاً لأعضاء مجلس الأمن قدمت فيه الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إحاطتين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وثمة أداة قوية أخرى للمساءلة تتمثل في إدراج الأمين العام أطراف النزاع في القائمة، وهو أمر ينبغي أن يكون ذا مصداقية وموضوعياً وقائماً على الأدلة. وقد كان عمل آلية الرصد والإبلاغ، الذي استمر خلال جائحة كوفيد-19، عملاً مثالياً.

ومن جانبنا، ستظل حماية الطفل أولوية أفقية بالنسبة لبلجيكا. ونحن فخورون بدعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لتنفيذ ولايته الأساسية. كما ندعم أنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح التي تقوم بها اليونيسف، إضافة إلى تمويلنا الأساسي لليونيسف الذي يصل إلى 15 مليون يورو في السنة. وسيساعد ذلك على توثيق الانتهاكات الجسيمة والتحقق منها. وأخيراً، فإننا نقوم بتعبئة شبكتنا الدبلوماسية في المناطق المتضررة من النزاع لإنكاء الوعي وتحسين متابعة الأولويات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من قِبل الشركاء المحليين.

وأختتم بالإعراب عن عميق امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام غامبا ولجميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، سواء كانت داخل منظومة الأمم المتحدة أو السلطات الوطنية أو المجتمع المدني، على تفانيهم في حماية الأطفال. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وبينما لا تزال التحديات هائلة، أعتقد أننا قمنا معاً بدور هام في تحسين حماية الطفل في مناطق النزاع.

المرفق الثامن والعشرون

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل في البداية أن تهنئ إستونيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع هام كهذا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات لما قدموه من عروض ثاقبة، وللأمين العام لتقريره السنوي عن هذه المسألة.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم حالة الأطفال الضعفاء أصلا في حالات النزاع. فقد أوجدت تحديات جديدة في تعقب الأسر ولم شملها، فضلا عن أنشطة إعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة. وثمة عامل آخر يبعث على القلق هو زيادة خطر الإصابة بالعدوى في السجون، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص عندما يقترن باحتجاز أكثر من 3 000 طفل في عام 2020 وحده بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وهذه الوقائع لا تؤدي سوى إلى تعزيز الحاجة إلى معاملة الأطفال كضحايا بصفة رئيسية، وإعطاء الأولوية للتدابير غير القضائية وغير الاحتجاجية كبداية لاحتجازهم.

وثمة مجال آخر تأثر سلبا بجائحة كوفيد-19 هو الرصد والإبلاغ. فقد أدت القيود الشديدة المفروضة على الحركة إلى خلق طبقة إضافية من التعقيد للتحقق من الانتهاكات ومنعها، وذلك بسبب عدم وجود اتصالات شخصية في الميدان. وفي حين أن الاتصال عن بعد كان تعديلا ضروريا للعمل، فإنه لن يحل محل الصلة الإنسانية اللازمة لرصد الانتهاكات الأكثر حساسية ضد الأطفال مثل العنف الجنسي أو تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وللتحقق منها. وقد يؤدي نقص الإبلاغ المحتمل بدوره إلى تحديات إضافية في تصميم سياسات ترمي إلى منع الانتهاكات وجبرها. كما أنه يعوق قدرتنا على إيجاد حلول تأخذ في الاعتبار مختلف مواطن ضعف الأطفال في بيئات النزاع.

وكما يوضح تقرير الأمين العام بحق، فإن الانتهاكات الجسيمة تؤثر على الفتيان والفتيات بشكل مختلف. ففي حين أن معظم عمليات التجنيد القسري تحدث ضد الفتيان، فإن 98 في المائة من العنف الجنسي يرتكب ضد الفتيات. وفهم مختلف آثار الانتهاكات الجسيمة على الفتيان والفتيات أمر أساسي ليس فقط لتوفير الدعم الكافي للضحايا، بل أيضا لتنفيذ استراتيجيات وقائية فعالة. وتشجع البرازيل على مواصلة جمع المعلومات وتحليلها، بما في ذلك مراعاة نوع جنس الضحايا وأعمارهم، عند تصميم سياسات لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

إن حماية الأطفال من ويلات الحرب ليست مجرد مطلب قانوني أو دعوة إنسانية، بل هي واجب أخلاقي. ومن المثير للقلق أن نرى أن عام 2020 شهد عددا كبيرا متواصلا من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع. ومع التحقق من أكثر من 25 000 انتهاك جسيم، ووجود عدد من الجرائم لم يبلغ عنها على الأرجح، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتجنيب الأطفال العواقب الرهيبة للحرب. وأود أن أشدد على مجالات ثلاثة تستحق اهتمامنا المستمر.

أولا، تتفق البرازيل مع تقييم الأمين العام، كما ورد في تقريره، من أنه من الأهمية بمكان تقديم الدعم للقدرة الوطنية في مجال حماية الطفل. فالدول، كما نعلم جميعاً، هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها. وفي حالات النزاع، قد تضعف بشدة قدرة الدول الأعضاء على حماية الأطفال بشكل فعال، مما يتطلب مساعدة إضافية في بناء القدرات لمنع الانتهاكات الجسيمة ورصدها والتصدي لها.

ثانياً، لا يزال احترام القانون الدولي الإنساني أحد أهم الجوانب في ضمان حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. فاحترام القانون الدولي الإنساني وضمن احترامه يمثلان التزاماً يسبق اندلاع الحرب. وهو ينطوي على التدريب المناسب بشأن القانون الإنساني ونشر قواعده ومبادئه، حتى في أوقات السلام.

ثالثاً، للمساءلة أيضاً أهمية قصوى في منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، التي تشكل في أغلب الأحيان جرائم دولية. فمن خلال ضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر إحساساً بالعدالة للضحايا وأن يساهم أيضاً في عدم تكرار ذلك. وفي هذا الصدد، تتفق البرازيل مع دعوة الأمين العام في تقريره الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير وطنية للمساءلة وإلى التعاون مع آليات المساءلة الدولية ذات الصلة.

وفي الختام، في حين أن الأطفال لا يبدأون حروباً، فإنهم من بين أكثر من يعانون من عواقبها. وبالتالي، فإن أنجع طريقة لحماية الأطفال من المعاناة الحتمية التي تسببها الحرب هي منعها في المقام الأول، والسعي بسرعة إلى وقف الأعمال القتالية الجارية. والاستثمارات في الدبلوماسية، والتسوية السلمية للمنازعات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي دائماً الخيار الأفضل، لأنها توفر للأطفال أيضاً مثلاً يحتذى به لكيفية حل النزاعات عن طريق الحوار، وليس العنف أو الإكراه. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعول على البرازيل، بما في ذلك خلال ولايتها كعضو منتخب في المجلس في الفترة 2022-2023، في دفع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في مجلس الأمن قُدماً وتعزيز السلام، الذي يظل أقوى وسيلة للحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

المرفق التاسع والعشرون

بيان البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بالثناء على استونيا لبدء هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد شاركت بلغاريا في الاجتماع الذي عُقد بصيغة آريا بشأن "أثر جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح" في أيار/مايو 2021، وترحب بهذه الجهود المستمرة للفت انتباه المجلس إلى الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وتود بلغاريا أيضاً أن تشكر من قدموا إحاطات اليوم، وجميع الذين يساهمون في حماية وتعزيز حقوق الطفل، لا سيما في سياق النزاع المسلح.

وفي الوقت الذي تحتفل فيه اليونسيف بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها ونحتفل نحن بمرور 25 عاماً على إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تود بلغاريا أن تؤكد من جديد دعمها لما ذكر أعلاه. وقد استقادت الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح إلى حد كبير من الأدوات التي تشمل ولاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، مثل التقارير السنوية، التي تتضمن مرفقا يتضمن قوائم بالأطراف التي ارتكبت انتهاكات جسيمة، وكذلك خطط العمل والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ووفقاً لتقرير هذا العام (2021) عن الأطفال والنزاع المسلح، هناك عدد مقلق للغاية من الانتهاكات الجسيمة، يتضرر منها ما مجموعه 19 379 طفلاً. وتثير فزعنا الزيادة في حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي التي تم التحقق منها، حيث تؤثر 98 في المائة من جميع الحالات المبلغ عنها على الفتيات. وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع الكبير في عدد حالات اختطاف الأطفال أمر مروع، وهذا السياق المثير للقلق يستند إلى استمرار عدم الإبلاغ عن العديد من الانتهاكات بالقدر الكافي، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي.

وفي أيار/مايو 2021، قدم مكتب الممثلة الخاصة دراسة مفصلة عن تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. والعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على رفاه الأطفال وحقوقهم، بما في ذلك حصولهم على التعليم والصحة، تثير القلق بوجه خاص بالنسبة لأولئك الذين يعانون من أوضاع هشة.

وبينما كنا نشهد إغلاق المدارس وغيرها من المرافق التعليمية، استمرت الهجمات على المدارس. والتعليم الشامل للجميع على رأس جدول أعمال بلغاريا في مجال حقوق الإنسان، ونحن نعمل على "التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة" ونعززه باعتباره إحدى أولوياتنا الرئيسية، بما في ذلك من خلال مساعدتنا الإنمائية الرسمية. غير أن إغلاق المدارس يؤثر سلباً أيضاً على العنف ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، فضلاً عن عمل الأطفال. وهذا أمر مقلق، نظراً لأن عام 2021 يصادف السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال؛ ولذلك، وبما أننا نشعر بقلق عميق لأن التعليم لا يزال غير متاح لكثير من الأطفال، لأسباب تتراوح بين الفجوة الرقمية وانعدام الأمن، فإننا ندعو الدول إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة.

وتؤيد بلغاريا دعوة الأمين العام إلى إتاحة وتيسير سبل وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، وكذلك حصول الأطفال على الخدمات، من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال،

وكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية. ونرحب أيضا بالدعوة إلى وضع نهاية فورية لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مع الحفاظ على حقوق الإنسان.

وكما أوصى تقرير عام 2021، فإن التزام بلغاريا بالتصدي لإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وحماية المتضررين يتجسد في التصديق على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182)، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أيدت بلغاريا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ونحن نؤيد أيضا توصية لجنة حقوق الطفل بفرض حظر على بيع الأسلحة ذات الاستخدام النهائي في البلدان التي ترد عنها تقارير عن إشراك الأطفال في النزاعات.

إن بلغاريا تشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز حماية الطفل، مع تبني تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وتحدد خطة عام 2030 الأطفال كعوامل حاسمة للتغيير، ونحن بحاجة إلى ضمان حماية حقوقهم الإنسانية.

المرفق الثلاثون

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

لقد كان العام الماضي، بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عاما ليس كغيره من الأعوام. فقد شهد انتكاسات كبيرة في جميع أنحاء العالم للتقدم الذي تحقق بشق الأنفس في الدفاع عن حقوق الأطفال المتضررين من النزاع.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وجنوب السودان، على سبيل المثال، يستمر تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وفي أفغانستان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا، لا يزال الأطفال يُقتلون ويُشوهون. وعلى الرغم من أن التقارير الموثوقة عن انتشار العنف الجنسي ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، في تيغراي، إثيوبيا، لا يشملها تقرير الأمين العام، فإنها تبعث على القلق العميق.

وعلاوة على ذلك، وخلافا للقانون الدولي، وقعت أو لا تزال تقع هجمات على المدارس والمستشفيات في الكاميرون ونيجيريا وسوريا وأماكن أخرى مستمرة. ونحن ندين بأشد العبارات الضربات المتعمدة ضد منشأة طبية في عطاريب، شمال حلب، سوريا، في آذار/مارس 2021، والهجوم على مستشفى الشفاء في غفريين في حزيران/يونيه 2021، الذي أسفر عن مقتل وإصابة عدد من الأطفال.

وهذه الاتجاهات ليست مثيرة للقلق فحسب، بل هي في أعيننا غير مقبولة. وتدين كندا جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وسنواصل العمل مع الشركاء للمساعدة على منع هذه الانتهاكات ووضع نهاية لها، بما في ذلك عن طريق محاسبة مرتكبيها.

وتؤيد كندا بقوة حياد واستقلالية آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، وهي إحدى أهم الأدوات في تعزيز الحقيقة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ويتعزز عمل آلية الرصد والإبلاغ، والخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بتطبيق معايير واضحة ومتسقة وقائمة على الأدلة في إدراج الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في القائمة وشطبها من القائمة.

وستواصل كندا الدعوة إلى التمسك بهذه المبادئ على أعلى مستوى، بما في ذلك بصفتها رئيسة مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح في نيويورك.

وإضافة إلى العمل على هذه المسألة في الأمم المتحدة، تشارك كندا في رئاسة مجموعات الأصدقاء في السودان وجنوب السودان والفلبين وكولومبيا؛ شهادة منها على التزامها العالمي ومشاركتها في دعم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

وتدعو مجموعة الأصدقاء في جنوب السودان، التي تتشارك في رئاستها كندا وجنوب أفريقيا، جنوب السودان إلى تنفيذ خطة عمله الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتشجع جنوب السودان على تأييد الصكوك الرئيسية، مثل مبادئ فانكوفر.

وفي كولومبيا، قامت كندا والسويد، كرئيسين مشاركين لمجموعة الأصدقاء، بزيارات افتراضية لتقييم الحالة التي تواجه الأطفال في مناطق البلد التي يتزايد فيها التجنيد بسبب كوفيد-19.

وما زلنا ملتزمين بالمساعدة في بناء روابط وأوجه تأزر أقوى بين هذه المجموعات لدعم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في جميع أنحاء العالم.

ومنذ إطلاق مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في عام 2017 أيد عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلك المبادئ.

وحتى الآن، التزم 102 من البلدان رسمياً بالعمل على إنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في الأماكن التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتخذ هذا الالتزام أشكالاً عديدة، بدءاً من توفير التدريب الكافي لحفظة السلام التابعين لتلك البلدان، إلى ضمان توفير الموارد الكافية لبعثات حفظ السلام للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم.

وتعترف كندا بالبلدان التي أيدت المبادئ منذ آخر مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال في النزاع المسلح في عام 2020، وهي قطر وبنين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وغانا وتوغو، وتهنئها. ونأمل أن ينضم إلينا عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تعزيز منع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود من خلال حفظ السلام.

ونتطلع أيضاً إلى المضي قدماً في التنفيذ الملموس لمبادئ فانكوفر في جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، ييسر مركز دالير للتفوق للسلام والأمن التابع للقوات المسلحة الكندية تنفيذ مبادئ فانكوفر. ومن الضروري لذلك تطوير العقيدة التي تحدد نطاق المهام التي يمكن للجيش القيام بها في منع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. وستؤثر هذه المهام، التي تسترشد بالبحوث والتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على السياسات والعمليات وتدريب حفظة السلام العسكريين الكنديين، مما يجعلهم أكثر استعداداً لمنع التجنيد. ونتطلع إلى إطلاع شركاء آخرين على ذلك.

ومن الضروري أن نعمل معاً لتحسين مواءمة ولايات حفظ السلام مع الموارد، بما في ذلك القدرة والخبرة المكرسة لحماية الطفل. ومما يبعث على التشجيع أن آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يدعو إلى النشر السريع لكبار مستشاري وأفرقة حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبصفتنا أعضاء في اللجنة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدرس حالياً ميزانيات حفظ السلام، لدينا فرصة لضمان أن تظل حماية الطفل أولوية، لا سيما بالنسبة للبعثات التي لها ولايات محددة لحماية الطفل.

وتؤكد كندا من جديد دعمها القوي لهذه الجهات المتخصصة في مجال الحماية، التي تسهم في الإنذار المبكر والاستجابات الشاملة والمتكاملة والمراعية للفوارق بين الجنسين.

وستواصل كندا استخدام صوتها وتوفير الموارد لضمان توفير الحماية الكافية للأطفال في حالات النزاع المسلح.

ففي الكاميرون على سبيل المثال، يساعد التمويل الكندي للخطة الدولية على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لما يصل إلى 20 380 من المشردين داخلياً وغيرهم من الأشخاص المتضررين من النزاع، منهم حوالي 9 500 من الفتيان والفتيات. ويشمل ذلك إنشاء أماكن وهياكل آمنة مجتمعية، وتقديم خدمات

شاملة لدعم إدارة الحالات تستجيب للعمر ونوع الجنس وشاملة للأطفال الضعفاء، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتقديم الدعم في مجال تعقب الأسر ولم الشمل للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

وفي جنوب السودان، تدعم كندا مشروعاً يقوده معهد دالير لبناء قدرات الجهات الفاعلة في قطاع الأمن على إعطاء الأولوية لمسألة الجنود الأطفال، ومنع تجنيد الأطفال، ومنع العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وقد قام المشروع، منذ بدايته، بتوعية 5 031 فرداً من القوات الموحدة لجنوب السودان. ويشمل المشروع أيضاً العمل عن كثب مع المجتمع المدني في جنوب السودان والمنظمات التي تقودها النساء لمنع تجنيد الفتيان والفتيات المعرضين لخطر تجنيدهم كجنود أطفال.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع شركائنا في جميع أنحاء العالم للمساعدة على وضع نهاية للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المتضررين من النزاع، بغض النظر عن مكان وقوعها.

المرفق الحادي والثلاثون

بيان مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح

[الأصل: بالفرنسية]

هذا البيان مقدم من مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وهي شبكة غير رسمية مشتركة بين الأقاليم تضم 47 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. ونحن نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة التي دعت إستونيا إلى عقدها ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ونعرب عن تقديرنا العميق لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة في لحظة التفكير الهامة هذه.

ونعرب عن خالص شكرنا لجميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، ولا سيما من الأمم المتحدة والمجتمع المدني، التي كثيرا ما تعمل في خطر كبير على أنفسها من أجل حماية الأطفال ودعم قدرتهم على الصمود والتعافي خلال فترات النزاع والعنف. ونشكر هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على وجه الخصوص، ونهنئ تلك المنظمة بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالتقرير السنوي للأمين العام، بينما تعرب عن قلقها البالغ إزاء حجم ونطاق الانتهاكات الجسيمة البالغ عددها 26 425 انتهاكا تضرر منها 19 379 طفلا، ولا سيما في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المتعددة الأوجه لكوفيد-19 على الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بمن فيهم أولئك الذين أجبروا على الفرار أو الذين يعيشون رهن الاحتجاز، وكذلك على قدرة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى على تلبية الاحتياجات الفريدة والملحة للأطفال.

ويجب أن تكون حماية الأطفال محورية في الاستجابة المستمرة للجائحة، بما في ذلك من خلال استمرار الخدمات التي تركز على الطفل والتي تشمل الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج إعادة الإدماج الشاملة التي تراعي نوع الجنس والعمر، وتشمل الأطفال ذوي الإعاقة، ووصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق إلى جميع الأطفال المحتاجين.

ونكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن وأطراف النزاع المسلح إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2532 (2020) و 2565 (2021) بشأن وقف إطلاق النار وتيسير الوصول العادل والميسور التكلفة إلى لقاءات كوفيد-19 في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

والاتجاهات الواردة في التقرير مثيرة للقلق ويجب عكس مسارها. ونشعر بالجزع إزاء استمرار ارتفاع مستويات الحرمان من المساعدة الإنسانية، والقتل والتشويه، وتجنيذ الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع المسلح. كما أن الزيادة الهائلة في العنف الجنسي تبعث على القلق البالغ. ويؤثر هذا الانتهاك الجسيم

(1) الاتحاد الأوروبي، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنن، بولندا، بيرو، تشيكيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، شيلي، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غانا، غواتيمالا، فنلندا، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المكسيك، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

بشكل غير متناسب على الفتيات، بينما يؤثر أيضا على الفتيان، وهو عرضة بالفعل بشدة للإبلاغ عنه بدرجة غير كافية بشدة.

وعلاوة على ذلك، نشعر بانزعاج من الزيادة الهائلة في عمليات الاختطاف، التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة أخرى. كما نشعر بالجزع إزاء الهجمات الواسعة النطاق على المدارس والمستشفيات، ولا سيما في خضم الجائحة. وهذه الهجمات قد لا تقتل الأطفال أو تشوههم وتعرض سلامتهم للخطر فحسب. فهي تدمر أو تعطل أيضا التعليم وكذلك الخدمات الصحية الأساسية في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

وتدين مجموعة الأصدقاء بشدة جميع حوادث الانتهاكات الجسيمة الستة الواردة في تقرير الأمين العام. وندعو إلى المساءلة الكاملة من خلال آليات العدالة الوطنية والدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وينطوي العدل الحقيقي أيضا على تعويضات والحصول على الخدمات المتخصصة الشاملة المراعية للفوارق بين الجنسين والعمر، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية والصحية، بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، والدعم القانوني وسبل كسب العيش للناجين من الانتهاكات الجسيمة، الذين قد تستمر صدماتهم لسنوات.

وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف في النزاع المسلح أن تمتثل تماما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وأن تمنع الانتهاكات الجسيمة وتنتهيها.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع بقوة جميع أطراف النزاع المسلح على التوقيع على خطط عمل وغيرها من تدابير الحماية الملموسة والمحددة زمنيا والفعالة للأطفال في النزاع المسلح، مثل خرائط الطرق وأوامر القيادة وغيرها من الالتزامات، وعلى وضع خطط وتدابير من هذا القبيل وتنفيذها. ونرحب بوضع وتنفيذ تدابير من هذا القبيل خلال عام 2020، وندعو إلى إحراز مزيد من التقدم خلال عام 2021.

وإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء قد انضم إلى الصكوك الرئيسية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح أو أيد تلك الصكوك. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك من خلال النظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والنظر في إقرار وتنفيذ أدوات الحماية العملية، ولا سيما مبادئ باريس والتزاماتها، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر.

ولا بديل عن الخبرة المتخصصة في القدرات المكرسة لحماية الطفل. وتشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية توفير الموارد الكافية لموظفي وأنشطة حماية الطفل، بما في ذلك، ولا سيما، في إطار عمليات الأمم المتحدة للسلام، وفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا مهما في حماية الأطفال في مناطق النزاع. ونشجع بقوة مجلس الأمن والدول الأعضاء على دعم التنفيذ الكامل للولايات القوية لحماية الطفل، بما في ذلك من خلال النشر السريع لكبار مستشاري وأفرقة حماية الطفل، وإعطاء الأولوية لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام الانتقالية.

ونؤيد تأييدا كاملا تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك تجديد الولايات، وعمليات السلام، ونظم الجزاءات. ونشكر النرويج على جهودها بوصفها رئيسة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ونرحب بانخراط الفريق العامل في الاضطلاع بولايته الطموحة. ونشجع على تقديم الأمين العام تقارير أكثر انتظاما إلى مجلس الأمن، وندعو إلى التنفيذ الكامل للاستنتاجات التي يتوصل إليها الفريق العامل، وكذلك إلى المتابعة المنتظمة في هذا الصدد، التي نلتزم بدعمها.

وإذ نحتمل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولاية الممثل الخاص للأمين العام، نعرب عن تأييدنا الكامل لمجموعة الأدوات المتاحة لنا لتعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح. ونتطلع جميعا إلى تعزيز هذه الأدوات.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الأهمية التي نعلقها على استقلالية ونزاهة ومصادقية آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، على النحو المحدد في القرار 1612 (2005).

والمعلومات المعروضة في تقرير الأمين العام ينبغي أن تتعكس بدقة، كما جُمعت وتم التحقق منها من خلال آلية الرصد والإبلاغ، في مرفقات التقرير. ونذكر كذلك بأهمية المعايير والإجراءات المتعلقة بإدراج أسماء الأطراف في النزاع المسلح التي تعتبر مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة والمحددة في التقرير A/64/742-S/2010/181.

وأخيرا، ندعو الأمين العام مرة أخرى إلى كفالة تقديم التقارير السنوية عن هذه المسألة الهامة إلى الدول الأعضاء في وقت مبكر.

المرفق الثاني والثلاثون

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تهدي شيلي تحياتها إلى الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون، وتؤيد البيان الذي أدلت به كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وترحب شيلي بالتقرير السنوي للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي يسلط الضوء على الحالة الحرجة للأطفال في ذلك السياق في عام تضرروا فيه من إغلاق المدارس وما زالوا معرضين لخطر شديد هو تجنيدهم من قبل الجهات المسلحة. وهذه الأرقام مثيرة للقلق، إذ بلغ مجموع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة 26 426 انتهاكا، أي أكثر بنحو 1 400 انتهاك مما أبلغ عنه في العام السابق.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الأطفال هم الأساس الحيوي لبناء مستقبل مزدهر للعالم، ولهذا السبب فإن حمايتهم وحماية حقوقهم واجب أخلاقي للمجتمع الدولي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الحالة المعقدة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى تطرف النزاعات وتسببت في أزمة عالمية غير مسبوق في مجال التعليم، وهو مجال عانت فيه المدارس من هجمات مستمرة أو استخدمت لأغراض عسكرية.

وإزاء هذه الخلفية، تؤكد شيلي من جديد، بوصفها من الموقعين على إعلان المدارس الآمنة، أهمية حماية المدارس من الهجمات بغية ضمان أن يصبح الأطفال عوامل للتغيير في المستقبل، عندما يستعيد العالم من إسهامهم في مجتمعاتهم المحلية من أجل تحقيق السلام المستدام.

وفي ذلك السياق، ندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والامتناع عن استهداف البنى التحتية الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة في حالات النزاع، ولا سيما مرافق الأطفال والمستشفيات والمدارس، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني والطبي. ونسلم أيضا بأهمية البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وكذلك بصكوك الحماية العملية، ولا سيما مبادئ باريس والتزاماتها، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر.

وتعترف شيلي أيضا بالعواقب المحددة للنزاع على الفتيات الصغيرات والمراهقات. فمع تعليق خدمات حماية الطفل والخدمات الأساسية على مستوى المجتمعات المحلية، وانخفاض القدرة على الحركة، والأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، كانت نسبة قدرها 98 في المائة من الأطفال ضحايا الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي من الفتيات. وتدين شيلي بشدة استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أهمية تنفيذ نهج يراعي نوع الجنس إزاء ولايات حماية الطفل وذلك لمنع وقوع واحد أو أكثر من الانتهاكات الستة - قتل الأطفال أو تشويههم، وتجنيدهم أو استخدامهم كجنود، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والعنف الجنسي، والاختطاف، والحرمان من المساعدة الإنسانية - باستخدام نهج يسترشد بالمعلومات عن الصدمات النفسية ويركز على الطفل ويتمحور حول الناجين.

وغالبا ما يكون أشد من يشعرون بآثار النزاع هم الأطفال، إذ قد يفقدون أسرهم وأصدقاءهم، وكثيرا ما يعانون من أذى بدني جسيم نتيجة للانتهاكات الفظيعة لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وفي هذا السياق، نسلم بأن الأطفال، ولا سيما المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والجنود الأطفال السابقين، ينبغي معاملتهم كضحايا للنزاع وليس كأطراف فاعلة فيه. ولذلك، من الضروري دعمهم في معاودة اندماجهم في المجتمع حتى يتمكنوا من الشفاء والانتقال من تجربتهم المؤلمة في الماضي، وبذلك نمنعهم من أن يصبحوا جزءا من دورات العنف التي توجع النزاع.

ونشجع أيضا مجلس الأمن والدول الأعضاء على دعم تنفيذ ولايات حماية الطفل لضمان إيلاء أولوية كافية لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح حيوية ليس فقط لفهم الحالة الفعلية للأطفال الذين وقعوا ضحايا واحد أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة الستة، ولكن أيضا لضمان محاسبة مرتكبيها. وتقدر شيلي أنه على الرغم من القيود التي تسببها الجائحة، تمكنت أفرقة الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من مواصلة عملها في مجالي الرصد والإبلاغ.

ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على استقلالية ونزاهة ومصادقية آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها قرار مجلس الأمن 1612 (2005). كما أن المعلومات المعروضة في تقرير الأمين العام ينبغي أن تنعكس بدقة، كما جُمعت وتم التحقق منها من خلال آلية الرصد والإبلاغ، في مرفقات التقرير.

ولكن الأهم من ذلك أننا مدينون لهؤلاء الأطفال الشجعان بمواصلة السعي إلى إيجاد حلول. ويجب أن نواصل تعزيز استجابة متكاملة ومتأزرة تساهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود تدعم الأطفال منذ بداية النزاع إلى مرحلة إصلاح دورات العنف، وهو ما نأمل أن يمكن هؤلاء الأطفال من التحول من ضحايا إلى مساهمين وعوامل محركة للتغيير.

المرفق الثالث والثلاثون

بيان غييرمو فيرنانديس دي سوتو، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بعقد إستونيا هذه المناقشة المفتوحة بصفتها رئيسة لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2021.

ونعتقد الدولة الكولومبية أن الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين هي ركيزة أساسية لسياسة "السلام مع الشرعية".

وسيزل الأطفال والمراهقون أولوية بالنسبة للحكومة الوطنية، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022. وتسعى كولومبيا إلى توسيع نطاق الرعاية الشاملة من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة المراهقة، وتحسين توجيه السياسات، وتركيز الجهود على الأسرة باعتبارها البيئة المباشرة أكثر من غيرها لنماء الطفل ورفاهه.

وقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر قوي على مختلف الديناميات والحقائق في الأقاليم المتضررة من النزاع. ولذلك، فإن الاستراتيجيات التي أطلقتها الحكومة الوطنية تهدف إلى حماية حقوق الأطفال والمراهقين قبل حدوث الجائحة وأثناءها وبعدها.

وتؤدي قوات الأمن دورا رئيسيا في حماية حقوق الأطفال وضمانها، ولا سيما في سياقات العنف المسلح، التي تكون فيها هيئات الدولة مسؤولة عن إقامة الصلة الأولية أو الاتصال الأولي بطفل تم إنقاذه ميدانيا.

ويسهم تعزيز تدريب القوات الأمنية ومعرفتها في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف وأثاره على النماء المتكامل للأطفال، في تهيئة بيئات سلمية وآمنة توفر الحماية والتعويض لمن يعانون من هذا العنف.

وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة الوطنية خطة وطنية لتدريب أكثر من 250 000 من أفراد قوات الأمن. وتضم الخطة، التي وضعت في إطار مبادرة "ميثاق: كولومبيا مع الشباب"، التي تم بموجبها تشكيل أكثر من 202 من الأفرقة العاملة، ما يربو على 5 500 مشارك شاب في 25 مقاطعة في البلد.

ومن المهم الاعتراف بالتأثيرات المتعددة للعنف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، ولهذا السبب يجب اتخاذ إجراءات تقدمية وشاملة وتفاضلية لمعالجة واقع النساء والفتيات والمراهقات في بلدنا.

وضمن وصول النساء والفتيات اللواتي عانين من شكل من أشكال العنف في سياق النزاع إلى العدالة يمثل التزاما ملحا. ويجب إعطاء الأولوية للتحقيق في الوقائع والشروع في إجراءات قضائية، واعتماد تدابير لضمان خصوصية الضحايا وسريتهم وأمنهم، وإنشاء آليات شاملة للتعويض، ولا سيما عندما يكون الضحية طفلا أو مراهقا.

وعملا بالقرار 1612 (2005)، تواصل كولومبيا إحراز تقدم في تحسين الآليات الفعالة لمنع التجنيد، بما في ذلك من خلال اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد واستخدام الأطفال والمراهقين من

قبل الجماعات المسلحة والجماعات المنظمة غير الشرعية، التي ساعدت على تحديد عوامل الخطر وتنسيق إجراءات الدولة.

وتعقد في 28 حزيران/يونيه 2021 الدورة العادية الرابعة والعشرون للجنة المشتركة بين القطاعات، التي ستقدم خلالها المؤسسات التي تتشكل منها تلك الهيئة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية "انضموا من أجلي".

ووفقاً للشكاوى المقدمة إلى مكتب النائب العام، وردت في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر 2016 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 تقارير عن 1426 ضحية للتجنيد القسري، 339 منهم كانوا من الأطفال والمراهقين ضحايا التجنيد غير القانوني، و 1087 منهم كانوا ضحايا الاستخدام من أجل ارتكاب جريمة.

ووفقاً للأرقام المقدمة من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، في الفترة ما بين توقيع اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام 2016 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان المجنود الرئيسيون للأطفال في البلد في الماضي القريب هم الجماعات المسلحة المنظمة المتبقية التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، المسؤولة عن 40 في المائة من الحالات (182 حالة)؛ وجيش التحرير الوطني، المسؤول عن 35 في المائة من الحالات (160 حالة)؛ والجماعات الإجرامية المنظمة المسؤولة عن 21 في المائة من الحالات (99 حالة)؛ والجماعات المسلحة المنظمة الأخرى، مثل جماعة بيلوسوس، المسؤولة عن 3 في المائة من الحالات (13 حالة). ولم تثبت بعد المسؤولية عن 1 في المائة من الحالات (6 حالات).

وللأسف، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، تواصل جميع الجماعات المسلحة المنظمة تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

وأود أن اختتم بياني بتأكيدي من جديد مرة أخرى التزام كولومبيا ببناء مستقبل مزدهر وآمن بشكل متزايد للأطفال والمراهقين.

المرفق الرابع والثلاثون

بيان ماريتزا تشان، نائبة الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تؤيد كوستاريكا البيان المقدم من كندا باسم مجموع أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. ولا يوجد عمل حربي لا يؤدي الأطفال بطريقة أو بأخرى. وتتطلع كوستاريكا إلى إجراء مناقشة صريحة وموجهة نحو تحقيق نتائج بشأن سبب استمرارنا في السماح بحدوث ذلك، وكيف يمكن حماية بعض أكثر جماهيرنا ضعفا حماية أفضل.

وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تشدد على النقطتين التاليتين:

أولاً، تؤكد كوستاريكا على أن الآليات القوية والفعالة لتحديد الأسلحة حاسمة لمنع نشوب النزاعات - كما أنها، بصورة تآزرية، أساسية أيضاً لحماية الأطفال. ووفقاً لتقرير الأمين العام لعام 2021 عن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم: الأطفال والنزاع المسلح، فإننا ندرك أن أسباب الإصابات بين الأطفال تشمل تبادل إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة والاشتباك البري بين أطراف النزاع. والواقع أن العديد من النزاعات التي تقتل الأطفال وتصيبهم لا يمكن أن تحدث إلا إذا ظلت الأسلحة غير المشروعة متداولة، في الأيدي الخطأ، أو أساءت استخدامها جهات فاعلة من غير الدول ومن الدول على حد سواء. فالنزاع المسلح يزداد طولاً وتعقيداً، ويتفاقم بسبب المخاطر المتصلة بتغير المناخ، والاستخدامات السيئة للنيتو للتكنولوجيا، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكن على الرغم من هذه المتغيرات، لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آفة مستمرة في جميع المجتمعات تقريباً. ولذلك، من الضروري أن يكون وجود معايير قوية وفعالة، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة والنقل، نقطة محورية في مناقشتنا.

ثانياً، توجه كوستاريكا الانتباه إلى الاستخدام المقلق للأجهزة المتفجرة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. ويشير التحضر السريع إمكانية النزاع المسلح في مراكز المدن: فالمتفجرات التي تصنع لساحات القتال النائية تقصف الآن الأطفال في شقق مكتظة. ويشمل هذا العنف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان ويمثل فشلاً جماعياً في تخفيف الضرر الذي يلحق بالأطفال بصفة خاصة. وتود كوستاريكا أن توضح أن استخدام أطراف النزاع للأسلحة المتفجرة في المناطق التي يحتمل أن يقع فيها الأطفال ضحايا ليس استراتيجية مبدئية ولا عملية.

ونحن نعلم أن الضرر الناجم عن الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان لا ينتهي بعد التفجير: فالأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية والموارد المجتمعية يتردد صداها لسنوات. وتتعرض صحة الأطفال وحتى حياتهم للخطر بشكل مباشر عندما تتعطل خدمات المياه والصرف الصحي وغيرها من خدمات البنية التحتية الأساسية. ويجب تجنب هذه الآثار المضافة بأي ثمن - وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني - وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في جميع اختبارات التناسبية والضرورة قبل أن تلجأ أطراف النزاع إلى وسائل العنف.

ولا تزال المدارس أيضاً مستهدفة بالأجهزة المتفجرة، مما يؤدي إلى تآكل قدسيها كأماكن آمنة وتعريض الأطفال وأسرهم للخطر. ففي ميانمار، على سبيل المثال، تحقق تقرير الأمين العام من استخدام التاماداو لـ 30 مدرسة لأغراض عسكرية. وقد هوجمت إحدى عشرة مدرسة هجوماً صريحاً. والهجوم على مدرسة لا يتعلق فقط بالأضرار التي تلحق بمنشأة ما، بل هو اعتداء على حقوق الأطفال وكذلك على مجتمعاتهم المحلية وشبكاتهم الاجتماعية وصحتهم ورفاههم.

وأخيراً، تؤكد كوستاريكا على أن النزاع يعرّض الأطفال أيضاً لزيادة خطر تجنيدهم واختطافهم والاتجار بهم. فعندما تتعطل مدارسهم وشبكات الدعم الاجتماعي والأماكن الآمنة، وعندما تتضرر البنية التحتية الأساسية أو تدمر، يصبح الأطفال ضعفاء بوجه خاص في مواجهة الجهات الفاعلة الشائنة. والواقع أن أكثر الانتهاكات الجسيمة انتشاراً الواردة في تقرير الأمين العام هي تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، ويشير التقرير إلى أن عدد أولئك الأطفال مذهل وهو 8 521 طفلاً. كما يوضح التقرير كيف يمكن أن يصبح الاختطاف والعنف الجنسي في كثير من الأحيان من عواقب تجنيد الأطفال. ويوضح تقرير الأمين العام أن الجرائم ضد الأطفال تتشابك، مما يضيف دافعاً أكبر للتوقف عن تعريض الأطفال للخطر.

ولا يغادر أي طفل مناطق النزاع إلا ويكون قد أصيب بندبة: جسدياً وعاطفياً واجتماعياً وعقلياً. وبالتالي فإن حماية الأطفال واجب أخلاقي ومعنوي وقانوني. وللمضي قدماً، تؤكد كوستاريكا أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تتضمن تدريباً خاصاً بحماية الطفل، وأنه يجب تعزيز ميزانية حماية الطفل في اللجنة الخامسة. ومن الضروري أيضاً أن تعكس تقارير الأمين العام أكثر التقييمات حياداً ودقة وشجاعة؛ فالقيام بغير ذلك يمكن أن تكون له عواقب مميتة على الأطفال. وتتطلع كوستاريكا إلى إجراء مناقشة موجهة نحو تحقيق نتائج وصريحة بشأن كيفية بقاء مواطنينا الأكثر ضعفاً في أمان، لا سيما في بيئات النزاع.

المرفق الخامس والثلاثون

بيان خوسيه ألفونسو كوندي، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، وهنرييتا فور، وفورست ويتكر، ولابان أونيسيموس على إطلاعنا على وجهات نظرهم الهامة.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية تأييدا تاما التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره.

وعلاوة على ذلك، نعترف بالعمل الأساسي الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والذي تقوم به اليونيسف، بما في ذلك من خلال تعاملهما مع أطراف النزاع، مما أسفر عن اتخاذ تدابير لحماية الأطفال بشكل أفضل من الأعمال القتالية، من قبيل إطلاق سراح 12 643 طفلا من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في عام 2020.

وبينما نواصل بذل الجهود لكي نظل إيجابيين، فإن الواقع هو أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الصورة التي ترسمها التقارير عاما بعد عام عن حالة الأطفال في النزاع المسلح مرعبة. ولا يزال للعنف والنزاع أثر مدمر وغير متناسب على الأطفال.

إن الأطفال يحتاجون إلى أقصى قدر من اهتمامنا وإلى التزامنا الثابت.

ويسجل تقرير هذا العام 23 946 انتهاكا جسيما مثيرا للقلق، وأظهر ارتفاعا هائلا في عدد الأطفال المختطفين، بنسبة قدرها 90 في المائة، وفي الاعتداء الجنسي عليهم في النزاع، بنسبة قدرها 70 في المائة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد هذه الانتهاكات، التي ترتكب العديد منها أطراف وقّعت خطط عمل مع الأمم المتحدة.

ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال واليمن هي أخطر الأماكن بالنسبة للأطفال في هذه اللحظة.

ولا يزال النزاع في أفغانستان هو النزاع الأشد فتكا بالأطفال في العالم.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تزايد انعدام الأمن فيها، يكون الأطفال أكثر عرضة للإيذاء وللاتجار بالبشر وللتجنيد.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة لدى الأطفال، بما في ذلك عن طريق إعاقة حصولهم على خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وإضافة إلى الإغلاقات الجماعية للمدارس، ازدادت الهجمات على المدارس، مما يؤثر على مستقبل الأطفال.

وتدين الجمهورية الدومينيكية هذه الانتهاكات وتحث أطراف النزاعات على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والالتزام بالدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من الأثر الشديد للجائحة على عمليات آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع، ما زالت تلك الآلية تزودنا بفهم أفضل للحالة في الميدان كأساس لتوجيه العمل الفعال نحو حماية الأطفال.

ومرة أخرى، نحن نؤكد دعمنا القوي لنزاهة واستقلالية آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ولضرورة تطبيق معايير واضحة وثابتة وقائمة على الأدلة في إدراج أسماء الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح وفي شطبها من القائمة.

وفي هذا السياق نفسه، يجب أن نواصل دعم مستشاري الأمم المتحدة لحماية الطفل، وأن نحرص على توفير التمويل الكامل لهم ونمنحهم الأقدمية المناسبة.

إن حماية الأطفال تتطلب استجابة جماعية.

والمقصود بملاحظات وتوصيات مقدمي الإحاطات هو أن تُترك هذه المناقشة وقد تُرجمت إلى إجراءات ملموسة يتخذها مجلس الأمن.

وبما أن الهدف الرئيسي هو كسر حلقة العنف، يصبح من الأهمية بمكان أن تؤخذ جميع ركائز حماية الطفل في الاعتبار في سياق جميع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة أثناء منع نشوب النزاعات، وكذلك في حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات حماية الطفل، وباعتماد تدابير وقطع التزامات أكبر، فيما يتعلق ببرامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل بصفة رئيسية، وفيما يتعلق بخطط العمل لحماية الأطفال.

وقد أبتت الجمهورية الدومينيكية، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، حماية الأطفال في النزاع المسلح على رأس أولوياتنا وسنواصل ذلك، بما في ذلك من خلال مختلف عمليات الإقرار التي قام بها بلدنا، من قبيل إقرار المدارس الآمنة، ومبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر، وكذلك من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ومع احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. نود أن نؤكد من جديد دعم الجمهورية الدومينيكية القوي للخطة وللولاية.

وكما يشير التقرير بوضوح فإنها "طفولة مسروقة ومستقبل يجب إصلاحه".

ولذلك، دعونا لا يغيب عن بالنا أن المحاسبة على جميع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال هي في صميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

المرفق السادس والثلاثون

بيان كريستيان إسبينوسا، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكر هنرييتا فور، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وفورست ويتيكر من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولابان أونيسيموس من منظمة "بلان إنترناشيونال" على عروضهم. وأرحب أيضاً بالعرض الذي قدمه الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي وصف الحالة الضعيفة للأطفال في النزاعات المسلحة.

ويتجلى هذا الوضع بشكل أوضح في تقرير الأمين العام الصادر في 6 أيار/مايو 2021 (A/75/873-S/2021/437)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2427 (2018)، والذي يغطي فترة عام 2020، وبالتالي يعكس الأثر الكبير للجائحة.

وتؤيد إكوادور، بعد انضمامها إلى مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح قبل عام، البيان الذي أدلت به كندا باسم تلك المجموعة. ونحث المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل في جميع السياقات.

ونؤيد بقوة تنفيذ كل قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة البالغ عددها 13 قراراً، لا سيما بالنظر إلى قلقنا من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال تُفاقم الحالة في مناطق النزاع. وتعكس الانتهاكات الجسيمة البالغ عددها 24 000 المبلغ عنها في الحالات البالغ عددها 21 المشمولة بالولاية الوضع الخطير الذي نواجهه.

وأكرر الدعوة التي وجهتها إكوادور في وثيقة مجلس الأمن S/2021/415 إلى وقف الهجمات على المدارس وأي شكل من أشكال الاستخدام العسكري للمدارس.

وما فتئت إكوادور تشارك في جهود إقليمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالأطفال وتجنيدهم، وهو ما لا يزال يشكل تحدياً عالمياً يتطلب استجابة منسقة من منظماتنا.

وأفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للإعلان الذي وقعه 172 بلداً دعماً للدعوة التي وجهها الأمين العام في 22 حزيران/يونيه 2020 من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وما تلاه من اعتماد قرار مجلس الأمن 2532 (2020)، هي إنشاء آلية لمتابعة تنفيذها، فضلاً عن تنفيذ القرار 2565 (2021).

ومن شأن هذه الآلية أن تدعم الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة أكثر من 400 مليون طفل يعيشون في مناطق النزاع.

وأود أيضاً أن أكرر أن دراسة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن أثر كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح أداة قيمة لتحسين فهم التحديات على أرض الواقع ولتعزيز وسائل الحماية، بما في ذلك من خلال تدابير الرصد الرقمي للوقاية وتجنب الإفلات من العقاب، مثلما ذكرت في اجتماع مجلس الأمن الذي عُقد بصيغة آريا في 7 أيار/مايو 2021، ونظمتها

أيضاً إستونيا، والذي أشرت فيه إلى أن الجائحة تركت 500 مليون طفل لا يحصلون على التعليم الرقمي نتيجة لثغرات الاتصال.

وفي هذه الذكرى الخامسة والعشرين لتقديم التقرير الأول عن أثر النزاع المسلح على الأطفال، يجب أن نضاعف جهودنا كمنظمة في بناء السلام وفي تدبير وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع لحماية الأطفال.

المرفق السابع والثلاثون

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

في البداية، نود أن نشكر إستونيا على تنظيمها هذه المناقشة رفيعة المستوى الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما نتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الموقرين على عروضهم المثيرة للاهتمام التي أدلوا بها في بداية الجلسة.

وتؤمن مصر بأهمية التوعية بقضايا حقوق الإنسان وارتباطها بتحقيق السلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

وتؤيد مصر بقوة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال وإنهاء الانتهاكات التي ترتكب خلال النزاعات، خاصة الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإرهابية. فالنزاعات المسلحة تحرم الأطفال من حقهم في الحياة والسلامة البدنية والصحة العقلية، وتحرهم من حقوقهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

وقد تفاقمَت هذه الآثار السلبية القوية للنزاعات المسلحة على الأطفال بسبب آثار جائحة كوفيد-19. وهذا يتطلب تعاوناً دولياً أكبر وتدابير أقوى للاستجابة على وجه السرعة لتلك الآثار المتفاقمة. وفي هذا الصدد، أعربت مصر على أعلى مستوى للأمم المتحدة عن استعدادها للتعاون إلى أقصى حد ممكن من أجل كفالة إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وقد صدقت مصر، في عام 2002، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتشكل أحكام البروتوكول جزءاً من تشريعاتنا الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، جزء من المناهج الدراسية التي تقدمها وزارة الدفاع المصرية لموظفيها، ولا سيما الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام. ويتم إعداد محتوى المنهج بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس القومي للطفولة والأمومة بهدف كفالة حماية حقوق الطفل.

وستواصل مصر جهودها على الصعيدين الوطني والدولي لضمان حماية حقوق الطفل، خاصة بالنسبة لمن يقعون في براثن ظروف صعبة.

المرفق الثامن والثلاثون

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر السلفادور الرئاسة الإستونية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علماً بالتقرير الأخير للأمين العام (A/75/873-S/2021/437) عن هذا الموضوع.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليؤكد مجدداً التزامه بصون السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن استعداده التام للتصدي للعواقب المروعة للنزاع المسلح والمساعدة على الحد من المعاناة الواسعة النطاق التي تلحقها بالسكان المدنيين. كما يؤكد من جديد التزامه الراسخ بالامتثال لاتفاقية حقوق الطفل، بغية ضمان أن تظل المصالح الفضلى للطفل هي الأولوية بغض النظر عن السياق الذي يجد فيه الأطفال أنفسهم.

وبعد مرور أكثر من عام على بدء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من المهم قياس الأثر الكامل الذي خلفته على الأطفال. فإلى جانب آثارها الصحية المدمرة، كانت للأزمة، التي سلطت الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة، آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، مع تأثير واسع النطاق على أضعف الفئات، ولا سيما على الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

وقد أضعفت حالة الجائحة قدرة الدول على ضمان الدعم الكافي لمنع وإنهاء الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي ذي الصلة، وكان لها أثر سلبي على توفير خدمات الدعم المراعية للعمر ونوع الجنس، بما في ذلك الخدمات النفسية والاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية. كما كان لها أثر سلبي على التعليم، ومنع الاعتداء الجنسي، بما في ذلك معاملة الأطفال ضحايا العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح، وبرامج إعادة الإدماج، في حين ارتفعت حالات التجنيد القسري.

وقد أعادت القيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص وتقلهم داخل البلدان وفيما بينها، وهي من بين التدابير المعتمدة لمنع انتشار كوفيد-19، جهود الرصد بطرق مختلفة، بما في ذلك من حيث الامتثال للالتزامات الدولية المنطبقة مثل الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل، وتنفيذ حملات وأنشطة الوقاية وإعادة الإدماج.

واضطرت الدول أيضاً إلى إعطاء الأولوية لاعتماد التدابير الصحية ذات الصلة نتيجة لجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انخفاض التمويل الدولي للرعاية المباشرة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، مما أوجد فجوة بين الموارد المتاحة والحاجة إلى الرعاية الصحية والإمدادات والمواد الطبية، فضلاً عن العاملين في مجال الصحة والشؤون الإنسانية ميدانياً.

وهذا يدفعنا إلى حث الدول على عدم اتخاذ خطوة إلى الوراء، بل على الحفاظ على زخمنا في تحسين نظم الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبة التوقيت والفعالة حتى في الوقت الذي يواجه فيه العالم عواقب جائحة كوفيد-19 والانتعاش منها.

وعلى الرغم من الدعوات التي وجهها الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020، شهدنا تصاعد النزاعات في بعض مناطق العالم، مما أسفر عن هجمات على البنى التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس، والأفراد المرتبطين بها.

وتدين السلفادور بشدة هذه الهجمات، والاستخدام غير السليم للمرافق المدنية، وتجنيد أو استخدام القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة للأطفال والمراهقين للمشاركة في النزاعات - وهي أعمال تتعارض مع القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل ومختلف قرارات مجلس الأمن.

وتدعو السلفادور جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشدد على أهمية وصول موظفي المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى السكان المدنيين.

وفي هذا الصدد، تعترف السلفادور، بوصفها مساهما بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، بالدور الأساسي لأولئك الأفراد في حماية الأطفال في حالات النزاع.

وقد ازداد تعرض الفتيات للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس نتيجة للجائحة، وكذلك، بين جوانب أخرى، للتحديات التي تواجه رصد هذا العنف؛ والوصمة الاجتماعية؛ وعدم وجود علاج شامل لتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية للفتاة الضحية؛ ونقص الموارد المالية لدعم التحقيقات لضمان الوصول إلى العدالة من أجل تصحيح هذه الجرائم في سياق النزاع المسلح. ويجب على مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة العمل على ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان الآليات الإجرائية المتصلة بالتحقيقات، والملاحقة القضائية للجهات الفاعلة المسؤولة، وضمان الجبر الواجب وإعادة الإدماج للضحايا والناجين. فالنزاع المسلح ليس مبررا لعدم ضمان هذا الحق والحرية الأساسيين للإنسان. وترى السلفادور أن من الضروري في هذا الصدد تيسير وصول الضحايا والناجين إلى العدالة وجبر الضرر، من أجل منع تكرار جرائم الحرب. ويجب أن تشمل المحاكمات على جرائم الحرب التحقيق مع المسؤولين جنائيا وإدانتهم في نهاية المطاف، بغض النظر عن هويتهم ومكان ارتكاب جرائمهم، كل ذلك وفقا للقانون الجنائي الدولي المعمول به. ويدعو بلدي الدول إلى مواصلة التعاون مع آليات التحقيق والآليات القضائية الدولية للحد من سيناريوهات الإفلات من العقاب في هذا الصدد.

ويلزم اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في جميع أنشطة الوقاية والحماية والجبر المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي أيضا اعتماد هذا النهج عندما تقوم الدول والوكالات الدولية والإقليمية بجمع المعلومات وتقديم البيانات الإحصائية وصياغة الاستجابات والسياسات.

وتركز السلفادور على توفير الرعاية للفتيات الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص لضحايا النزاع المسلح والناجين منه، ولهذا فهي تبرز أهمية تقديم الدعم النفسي لمعالجة الآثار الفورية والطويلة الأجل على الأطفال الذين يعيشون في حالات نزاع مسلح، بما في ذلك الحاجة إلى مواصلة الملاحقة القضائية على الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

وتود السلفادور أن تشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على كل ما تقدمه من دعم على الصعيدين الوطني والدولي لأجل تحقيق نتائج أفضل في مجال حماية الأطفال في مختلف السياقات، وخاصة عملها في مناطق مختلفة لحماية الأطفال في حالات النزاع. ومن الضروري تعزيز البرامج الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الذين أطلق سراحهم وأبعدوا عن النشاط العسكري، حتى يتسنى إدماجهم في المجتمع على نحو سليم من خلال بدائل قابلة للتطبيق. فنحن سنقلل بهذه الطريقة من احتمالات تعرضهم مرة أخرى للانتهاكات والوصم الاجتماعي وتجنيدهم مرة أخرى.

وتؤكد السلفادور من جديد على الحاجة الملحة إلى مواصلة العمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ وتدريب أفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتحسين القدرات على رصد المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق معهم ومحاكمتهم وإدانتهم؛ وإتاحة الفرص لتعويض ضحايا هذه الآفات والناجين منها وإعادة إدماجهم اجتماعيا.

كما تؤكد السلفادور من جديد اعتقادها الراسخ بأن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات بالاستثمار في التنمية، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات، والاستجابة لاحتياجات البلدان والمناطق الخارجة من النزاعات، وبناء الاستقرار عن طريق الترويج لثقافة السلام واحترام القانون الدولي.

ويجب أن تكون حماية المدنيين أولوية من أولويات عمل المنظمة ويجب أن تعلق على أي مصلحة جيوسياسية تتعارض معها. فالحماية الحقيقية تتطلب التزاما من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصون الكرامة الإنسانية لجميع الشعوب من دون تمييز.

المرفق التاسع والثلاثون

بيان سيلفيو غونزاليس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، جمهورية مقدونيا الشمالية* والجبل الأسود* وصربيا* وألبانيا*، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا

ويشكر الاتحاد الأوروبي الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة، ويعرب عن امتنانه لمقدمي الإحاطات.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام الذي تحقق من 26 425 انتهاكا جسيما، تضرر منها 19 379 طفلا في 21 حالة. كما أن استمرار رفض وصول المساعدة الإنسانية، فضلا عن حالات القتل والتشويه المتعددة، وزيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع المسلح، وكذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات، هي أيضا مصدر قلق بالغ. ونحن نشعر بانزعاج بالغ إزاء الارتفاع المروع في حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وهو انتهاك يؤثر في الغالب على الفتيات ولا يزال الإبلاغ عنه غير كافٍ إلى حد كبير. وتصدنا أيضا الزيادة الحادة في عدد حالات اختطاف الأطفال. وفي ضوء هذه الاتجاهات الجديدة والمقلقة، المقترنة بالأثر المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19، يجب أن نضاعف جهودنا المشتركة لحماية الأطفال.

ويحث الاتحاد الأوروبي أطراف النزاعات المسلحة، سواء كانت من الدول أو من غير الدول، على وضع حد فوري لجميع الانتهاكات ضد الأطفال والتتفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للجائين، بما في ذلك من خلال توفير حماية ملموسة وفعالة.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 سلبا على قدرات نظم الصحة العامة التي كانت تعاني بالفعل من وطأة النزاعات المسلحة، وأدت إلى إغلاق المدارس وغيرها من المرافق التعليمية. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات الواسعة النطاق على المدارس والمستشفيات بل وازدادت في بعض المناطق. وفي بعض المناسبات، أسيء استخدام القيود لعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. ونهيب بجميع الحكومات السماح لجميع العاملين في المجالين الطبي والإنساني في الخطوط الأمامية بالوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى المحتاجين وتيسير ذلك.

وتشكل إغلاق المدارس وإغلاق المرافق التعليمية الأخرى مصدر قلق خاص لأنها علّقت تعليم الملايين، مما يؤثر على الحق في التعليم. ولا يزال التعليم بعيد المنال بالنسبة لكثير من الأطفال بسبب انعدام الأمن، والفجوة الرقمية، والافتقار إلى فرص التعلم عن بعد في سياقات معينة. ويزيد تعليق التعليم من خطر الانقطاع عن الدراسة، ويؤدي إلى السخرة والتجنيد من جانب الجماعات والقوات المسلحة. كما أن إغلاق المدارس تعزز التعرض لجميع أشكال العنف، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية، مما يعوق الأطفال عن استئناف دراستهم. ولهذا السبب، فإن إدماج التعليم في الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام أمر هام، لأنه يمكن أن يساعد على التغلب على هذه التحديات.

* لا تزال جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا جزءاً من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول إلى تحسين فرص الحصول على التعليم المأمون والجيد، تماشيا مع قرار الجمعية العامة 275/74. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التركيز على دعم التعليم في حالات النزاع المسلح والدعوة إلى الحصول على التعليم دون عوائق مع التركيز بشكل خاص على الفتيات. ومن شأن المساعدة المصممة خصيصا أن تيسر الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، وتشمل تلك المساعدة الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي. ونحن نشدد على أن الاحتياجات المحددة للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة تتطلب اهتماماً خاصاً. ويجب أيضا ضمان خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، والدعم القانوني ودعم سبل العيش والخدمات المقدمة للناجين من الانتهاكات الجسيمة.

ويصادف هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لولاية الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح - وهي ولاية يدعمها الاتحاد الأوروبي بقوة. ونشكر الممثلة الخاصة للأمن العام غامبا ومكتبها على جهودهما الدؤوبة خلال العام الماضي. ولقد حان الوقت للبناء على المكاسب التي تحققت وللتصدي للتحديات المستقبلية. ويجب أن تكون حماية الطفل عنصرا محوريا في جهود الوقاية والإنذار المبكر والوساطة وحل النزاعات. ويجب تقويض وتمويل عمليات الأمم المتحدة للسلام وفقا لذلك. ونشكر جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل على عملها الحاسم والمتقاني. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ونرحب بالمبادرات والصكوك الأخرى التي تستند إلى الإطار القائم، مثل مبادئ باريس والتزاماتها، ومبادئ فانكوفر. كما أن إعلان المدارس الآمنة هو أيضا أداة قيمة لتحقيق هذه الغاية.

إن حماية حقوق الطفل وتعزيزها أمر أساسي لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. وقد أدرجت الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في خطة العمل للفترة 2020-2024 بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وفي استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل لعام 2021. وهي معمة في أعمال الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بعثاتنا المشتركة للأمن والسياسة الدفاعية. وسيصعد الاتحاد الأوروبي جهوده لضمان مشاركة الأطفال بشكل مجدٍ وبناء وتعزيز نظم العدالة وحماية الطفل الصديقة للطفل.

وفي ظل هذه الخلفية، يدعو الاتحاد الأوروبي أعضاء مجلس الأمن إلى التعامل مع مسألة الأطفال والنزاع المسلح كمسألة ذات أولوية وبتقارن لم يسبق له مثيل. وهذا يعني بشكل ملموس (1) ضمان تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في أعمال المجلس؛ (2) دعوة الممثلة الخاصة للأمن العام إلى مواصلة تقديم إحاطاتها إلى المجلس بشأن الحالات القطرية ذات الصلة؛ (3) إثارة مسألة الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ولا سيما حماية الطفل، أثناء زيارات مجلس الأمن؛ (4) ضمان الحفاظ على حماية الطفل في بعثات السلام، بما في ذلك في المراحل الانتقالية، ووضع ميزانية جيدة لها، وتناولها في مناقشات الولاية ذات الصلة لجميع بعثات الأمم المتحدة.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالقيمة الحقيقية لولاية خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وأدواتها وهي: الفريق العامل الذي ترأسه النرويج، وآلية الرصد والإبلاغ، وخطط العمل، والتقارير السنوي ومرفقه الذي يسرد أسماء أطراف النزاعات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة. ومن الأهمية بمكان حماية نزاهة تلك الآلية وحيادها، بما في ذلك تطبيق معايير وإجراءات إدراج أطراف في القائمة وشطبها من القائمة. وفي كل عام، تستعرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قائمة الاتحاد الأوروبي للبلدان ذات الأولوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح، استنادا إلى وصف الحالات القطرية في التقرير السنوي للأمن العام. ونشجع الممثلة الخاصة للأمن العام على مواصلة العمل على إبرام اتفاقات بشأن خطط عمل جديدة ودعم تنفيذ

خطط العمل القائمة ورصدها. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للمحاسبة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن تتاح للأطفال إمكانية الوصول الكامل إلى العدالة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بقوة في تنفيذ الخطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، ويكرّس جهوده لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب ألا توقفنا جائحة كوفيد-19 في هذه الجهود. ومن المهم مواصلة تفعيل الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وضمان أن يكون حق الطفل أولوية في جميع جهودنا الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

المرفق الأربعون

بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئ إستونيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن.

في عام 1990 بدأ نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. وهناك الآن 196 دولة طرفاً في الاتفاقية. وأنشأت الدول الأعضاء مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع للأمم المتحدة في عام 1996، إدراكاً منها لأهمية هذه المسألة. وأقر قرار مجلس الأمن 1261 (1999) بأن وضع الأطفال في النزاعات المسلحة يؤثر على السلام والأمن الدوليين، وأوعز للأمين العام بأن يقدم تقريراً سنوياً عن الوضع. ومنذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن 12 قراراً تتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ولكن في كل عام، تستمر تقارير الأمين العام والممثل الخاص في تسليط الضوء على محنة الأطفال في حالات النزاعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم في جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أن الأعداد آخذة في الازدياد. ومن الواضح تماماً أن هناك شيئاً ليس سليماً. أما أعداد الأطفال المتضررين من النزاعات التي لا تملك فيها الأمم المتحدة تفويضاً فهي غير واضحة. وهذا فشل يجب تصحيحه.

وفي حين توجد نظم دولية للحماية من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال والحد منه، فإن تنفيذها يظل، للأسف، تحدياً متزايداً. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على وجود "عدد كبير ومستمر من الانتهاكات الجسيمة". والتصدي لذلك هو مهمة ملحة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتسلب هذه الاتجاهات الضوء على سجل منهجي لتعرض الأطفال للاستغلال والقتل والاختطاف والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية، ولتعرضهم للعنف الجنسي؛ وجميع هذه الأعمال يرتكبها بالغون وكثيرون منهم يتمتعون بحماية الحكومات والسلطات المختصة. وتتفاقم كل هذه الأزمات بسبب أزمة كوفيد-19.

ولمنح عمليات السلام فرصة أفضل للنجاح، تؤيد فيجي بكل إخلاص الدعوة التي وجهها الأمين العام في 23 آذار/مارس 2021 من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي حتى يتمكن العالم من تركيز جهوده لمكافحة جائحة كوفيد-19.

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل كبير للوساطة في النزاعات وفي جهود بناء السلام المبذولة من قبل المجتمعات الدولية والإقليمية والمحلية. وأدت الجائحة إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة مما زاد من تفاقم الأوضاع في مناطق النزاع. وقد أثر ذلك بشكل غير متناسب على النساء والأطفال أكثر من غيرهم.

وللأسف، لم تلق دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار استجابة. وخسرت المجتمعات الدولية والمحلية فرصة كبيرة للحد من معاناة الأطفال وإنقاذ المزيد من أرواح الأطفال. ولا يزال أمام معظم البلدان النامية أسوأ ما في الجائحة. ومع ذلك لا يزال أماننا وقت.

وتود فيجي أن تبرز ما يلي:

يبرز تقرير الأمين العام لعام 2020 بأن ثلث الانتهاكات المبلغ عنها تنفذها حكومات وقوات دولية. وهذا يمكن ويجب أن يتوقف على وجه السرعة.

وما فتئت الجهات الفاعلة من غير الدول في مجال النزاع هي المنتهكة الرئيسية للقوانين الدولية المتعلقة بحماية الأطفال. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة وعمليات السلام التابعة لها أن تؤدي دوراً هاماً في ضمان نوعية الجهات الفاعلة من غير الدول بالتزاماتها بشكل لا لبس فيه. فلا مكان للإفلات من العقاب.

ومجلس الأمن لديه في إطار سلطته الوسائل التي يمكن بها تنفيذ التدابير الوقائية. وتشمل هذه التدابير فرض وقف لإطلاق النار والإبقاء عليه؛ وإنهاء الإفلات من العقاب من خلال محاسبة المخالفين على أفعالهم من خلال العقوبات والحظر والمحاكم. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ نهجا أكثر استباقا إزاء ولايات الحماية المسندة الى بعثات حفظ السلام للتصدي للانتهاكات المتصاعدة.

وتعترف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن التنمية والسلام مرتبطان ارتباطا وثيقا. فأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المجتمعات المحلية، وعدم ترك أحد وراء الركب. وينبغي أن يحظى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه بدعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وتؤدي لجنة بناء السلام دورا حاسما في الوقاية وبناء السلام. وهي تواصل العمل كجسر بين أجهزة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين والعاملين في الميدان. ويحتاج صندوق بناء السلام إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لدعم عمل لجنة بناء السلام. وقدرته على تمويل تدخلات أوسع نطاقا تهدف إلى حماية الأطفال وإنقاذهم في المناطق المتضررة من النزاع كبيرة.

إن حفظة السلام هم الأقدر على الاستجابة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة اعتبارا لوجودهم في مناطق النزاع ولمواردهم. ويقدم مستشارو حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة الميدانية لحفظ السلام أفضل المشورة للبعثات الميدانية بشأن حماية الطفل ويقومون بالتنسيق مع الحكومة المضيفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وينبغي زيادة هذه الوظائف في بعثات حفظ السلام وفقا للحالة. ويجب توفير الموارد الكافية لعمليات السلام، حتى يتسنى لها الاستمرار في توفير الحماية والتنسيق والدعم للأطفال في النزاعات المسلحة.

وتؤكد فيجي مجدداً التزامها بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفيجي من الدول الموقعة على إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وقد نشرت فيجي باستمرار حفظة سلام لأكثر من 40 عاما، ودعمت الأمم المتحدة بذلك في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وستواصل فيجي كفالة أن يحقق حفظة السلام التابعون لها أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال، وذلك في جميع عمليات السلام التي يشاركون فيها.

المرفق الحادي والأربعون

بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة إستونيا لعقدها مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة الهامة، وأن أشكر المتكلمين الموقرين على موافقتنا بمعلومات شاملة عن أحدث المستجدات.

إن النزاعات المسلحة تعوق تمتع الأطفال الفعلي بحقوق الإنسان وتجردهم من الحماية من العنف والإيذاء. وما زلنا نشعر بالجزع إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح في العام الماضي. وتسببت الهجمات المتزايدة على المدارس في تعرض الأطفال للخطر وشكلت انتهاكا لحقهم في التعليم. وعلاوة على ذلك، يستمر حرمان الأطفال من إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقيام الجمعية العامة بإنشاء خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة خلال العقود الماضية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد.

وبينما نرحب بنتائج التقرير الأخير للأمين العام ونؤيد توصياته، فإننا نعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجماعية ضد الأطفال التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومن وجهة نظر جورجيا، فإن التصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لا يتسنى إلا من خلال التقيد الثابت بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي ومضاعفة الجهود الوطنية والدولية لتحقيق محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. ومن ثم، تواصل جورجيا تعزيز تقيدها بالصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وقد تعزز التزامنا بحماية الأطفال من خلال تأييد مبادرات هامة متعددة الأطراف، من بينها إعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وللأسف، فإن جائحة كوفيد-19 - هذا التهديد العالمي غير المسبوق - أدت بشكل خاص إلى تفاقم الحالة المزمنة للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، زادت الجائحة من إبراز أهمية حماية المستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية.

ومع استمرار معاناة الأطفال المتضررين من النزاع يوميا في مختلف أنحاء العالم، هناك حاجة ملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق لتقديم المساعدة إليهم. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

وفي هذا السياق، أود أن أوجه انتباهكم إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتردية في المنطقتين اللتين تحتلها روسيا في جورجيا - وهما أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية - التي تفاقم في خضم جائحة كوفيد-19. وتظل من بين شواغلنا الرئيسية، في جملة أمور، القيود المفروضة على حرية التنقل، وانتهاك الحق في الحياة والصحة، وحظر تعليم الأطفال باللغة الأم، فضلا عن أشكال التمييز الأخرى التي يواجهونها بانتظام. فالاتحاد الروسي ما زال ينتهك هذه الحقوق الأساسية - إذ تمارس السلطة القائمة بالاحتلال سيطرة فعلية في الميدان، وهو ما يشهد عليه بوضوح حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في 21 كانون الثاني/يناير 2021.

والسكان المقيمون في المنطقتين المحتلتين، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون محرومين من الحصول على الرعاية العاجلة والإجلاء الطبي مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث وفيات وذلك بسبب النهج غير المسؤول واللاإنساني المتمثل في إغلاق ما يسمى "نقاط العبور" على طول خط الاحتلال.

إن ما سبق ذكره يظهر بوضوح مرة أخرى الحاجة الملحة إلى وصول الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان إلى منطقتي جورجيا المحتلتين. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى حث روسيا على وقف أعمالها الاستقرائية والمدمرة في المنطقتين المحتلتين من جورجيا.

وبلدي، من جانبه، يؤكد من جديد استعداداه للإسهام في مساعي الأمين العام لحشد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والتزامه بإعطاء الأولوية لحماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع، وتعزيز جهود السلام، وعدم ترك أي طفل وراء الركب.

المرفق الثاني والأربعون

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تشكر ألمانيا الرئاسة الإستونية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح على أعلى مستوى، مما يدل على الأهمية العالية التي توليها إستونيا للخطوة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

واليوم نناقش تقريراً طال انتظاره. ويوثق هذا التقرير العدد المروع للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال في عام 2020 البالغ عددها 26 425 انتهاكاً. وهذا العدد يبعث على القلق بدرجة أكبر لأننا نعلم أن هناك انتهاكات أخرى غير مبلغ عنها مخبأة وراء الأرقام الرسمية. ووراء كل رقم واحد مصير طفل واحد. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح باستمرار هذه الانتهاكات المروعة. ولا يمكن أن يبقى مجلس الأمن مكتوف الأيدي بينما هناك جبل كامل من الأطفال يكبر بدون أن يعرف السلام وبدون تمكنه من الاستفادة من الخدمات الأساسية والتعليم. وقد أوضح مقدمو الإحاطات هنا اليوم شدة الحالة بما فيه الكفاية.

إن الذكرى السنوية للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح هي لحظة للتفكير. ونود أن نشكر بإخلاص الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا وجميع المشاركين في آلية الرصد والإبلاغ على عملهم الهام - ولا سيما فرق العمل القطرية، التي كثيراً ما يخاطر أفرادها بأرواحهم في جمع البيانات والتحقق منها، وهي مهمة حاسمة أصبحت أكثر صعوبة بسبب جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، من اللازم أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل وضع نهاية أخيراً لهذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وعلى وجه الخصوص، لا تزال الهجمات المبلغ عنها على المرافق التعليمية والمستشفيات مثيرة للقلق الشديد. ولذلك نشجع جميع الذين لم يؤيدوا بعد إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر ولم يصدقوا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على القيام بذلك. وتشكل متابعة إعلان المدارس الآمنة أيضاً جزءاً لا يتجزأ من نداء العمل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ، الذي وضعته ألمانيا وفرنسا. وندعو جميع من لم ينضم بعد إلى هذا النداء أن يفعل ذلك.

وكما هو الحال بالنسبة للأمين العام والعديد ممن قدموا إحاطات اليوم، نحن نشعر بالقلق أيضاً إزاء الانتهاكات الأخرى، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاع - وبعضها يحدث حتى من قبل جهات فاعلة في الدولة، كما أبلغ عن ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ويجب تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للناجين، ويجب محاسبة الجناة.

ومن المؤسف أن أعمال القتل والتشويه، فضلاً عن التجنيد والاستخدام من قبل القوات المسلحة، لا تزال أكثر الانتهاكات شيوعاً. كما نشعر بالقلق إزاء الهجمات على خدمات المياه والصرف الصحي، وما يعقب ذلك من آثار على الأطفال - فالأطفال أكثر عرضة للوفاة بسبب الأمراض المرتبطة بالمياه غير المأمونة مقارنة بالكبار. وقد ركزت ألمانيا بشكل خاص على الأثر الجنساني لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية السيئة أو غير الموجودة للأطفال في مناطق النزاع. فعلى سبيل المثال، نظمنا مناسبة مع اليونيسف خلال أسبوع حماية المدنيين في أيار/مايو ركزت على الأطفال، ولا سيما الفتيات، باعتبارهم أكثر الضحايا ضعفاً عندما تتعرض مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للهجوم وتتقطع إمدادات المياه.

وفي ظل هذه الخلفية، تود ألمانيا أن تستغل فرصة هذه المناقشة المفتوحة لتسليط الضوء على أربع نقاط حاسمة لعلنا في المستقبل:

أولاً، من اللازم أن نضاعف تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في عمل مجلس الأمن. وتحقيقاً لذلك، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى في رأينا أن يواصل الفريق العامل رصد حالة الأطفال في مناطق النزاع المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن عن كثب. وقد قامت بلجيكا، بصفتها رئيسة للفريق العامل، بعمل ممتاز خلال السنتين الماضيتين؛ والآن تواصل النرويج قيادة الطريق باقتدار. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية لزيادتهم وتيرة التقارير القطرية المقدمة إلى الفريق، وما نتج عن ذلك من انخفاض كبير في فترات الإبلاغ ذات الصلة. ونشجع أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام على تقديم إحاطات إلى الأفرقة العاملة الأخرى التابعة لمجلس الأمن ولجان الجزاءات. ونرحب بالحوارات التفاعلية الجديدة مع عمليات السلام واليونيسف التي تهدف أيضاً إلى إدماج حماية المدنيين، والمرأة، والسلام والأمن، وجداول الأعمال المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، تنظم ألمانيا مؤتمراً رفيع المستوى بشأن إدماج عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام في 6 تموز/يوليه.

ثانياً، علينا أن نضمن توفير قدرات وموارد كافية لحماية الطفل تستجيب للعمر ونوع الجنس. وتتطلب حماية الأطفال من خلال برامج المساعدة الإنسانية والتنمية موارد مالية كافية. وبما أن جائحة كوفيد-19 تتطوي على تحديات واحتياجات إضافية، فإننا نشعر بقلق متزايد إزاء عدم كفاية المساعدة الإنسانية في كثير من الأحيان وعدم تقديمها في أوانها. وألمانيا عاقدة العزم على العمل في هذا الصدد. ولهذا السبب خصصنا 450 مليون يورو لتمويل المساعدات الإنسانية المتعلقة بكوفيد-19 في عام 2020. وفي عام 2021 خصصنا بالفعل مبلغاً إضافياً قدره 115 مليون يورو حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، فإننا ثاني أكبر مانح لليونيسف إذ قدمنا لها أكثر من 600 مليون يورو في عام 2020.

وتقع على عاتق الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، مسؤولية كفالة أن تكون لعمليات السلام ولاية قوية في مجال حماية الطفل. وتقع على عاتق جميع أعضاء الجمعية العامة مسؤولية كفالة توفير الموارد الكافية لعمليات السلام. ويجب الحفاظ على الدور المتميز للمستشارين في مجال حماية الطفل وتعزيزه. وستواصل ألمانيا الضغط من أجل توفير مستوى كاف من التمويل للقدرة في مجال حماية الطفل. ويجب أن تكون حماية الطفل أيضاً جزءاً من التدريب قبل النشر بالنسبة لجميع حفظة السلام.

وعلى المدى الطويل، هناك حاجة أيضاً إلى تمويل أكثر استدامة لبرامج إعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ونحن نعتبر إطلاق سراح الأطفال البالغ عددهم 12 643 طفلاً من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في عام 2020 علامة أمل، وتشجعنا الجهود المستمرة التي يبذلها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفرق العمل القطرية مع الأطراف في النزاع في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والفلبين ونيجيريا لإطلاق سراح مزيد من الأطفال.

ومن الأهمية بمكان ضمان عدم حرمان الأطفال من حريتهم لمجرد ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بجماعات مسلحة. وتدعم ألمانيا الأبحاث التي تجربها المنظمة غير الحكومية الدولية "هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاع المسلح" بشأن الأطفال المحتجزين، وكذلك بروتوكولات التسليم التابعة للمنظمات غير

الحكومية الدولية التي تدعو إلى النقل السريع للأطفال من قوات الأمن إلى الجهات الفاعلة المدنية في مجال حماية الطفل من أجل إعادة إدماجهم.

والجانب الحاسم الثالث هو المحاسبة. فمن ينتهكون القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يجب محاسبتهم. وفي سوريا، يقصف النظام السوري وروسيا البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وفي الصومال، لم نشهد بعد أي محاسبة موثوقة عن القتل والتشويه والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال. وفي ميانمار لا يمكن الحصول على المساعدة الإنسانية دون عواقب. ومع تشي هذا الإفلات من العقاب، لا يوجد رادع يُذكر ضد ارتكاب أي من الجرائم الفظيعة ضد الأطفال المفصلة في التقرير. وتكرر ألمانيا تأكيد ثقتها الكاملة ودعمها لعمل المحكمة الجنائية الدولية وآليات التحقيق الدولية. كما أن تعزيز النظم القضائية الوطنية أمر بالغ الأهمية.

وينطوي العدل الحقيقي أيضا على الحصول على تعويضات وعلى الخدمات المتخصصة الشاملة المراعية للفوارق بين الجنسين وللغمر، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الطبية وخدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية، بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وتقديم الدعم القانوني ودعم سبل كسب العيش للناجين من الانتهاكات الجسيمة، الذين قد تستمر صدمتهم لسنوات. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال المعوقين.

وتتعلق نقطتنا الحاسمة الرابعة والأخيرة اليوم بالتقرير السنوي للأمين العام والقوائم. ونشكر جميع الذين ساهموا في إعداد التقرير الجوهري المقدم من الأمين العام. ونعتقد أن الوقت كان قد حان لإضافة بوركينا فاسو والكاميرون إلى التقرير هذا العام. والطابع العابر للحدود للجماعات الإجرامية، ولا سيما في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، يبعث على القلق. وآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ إلى جانب التقرير السنوي للأمين العام ومرفقه هي أمور ضرورية للمحاسبة ومنع حدوث مزيد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويجب إخضاع جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لنفس المعيار، بغض النظر عما إذا كانوا من قوات الدولة أو من الجماعات المسلحة غير الحكومية. وترى ألمانيا أنه لا بد لذلك من أن تجسد نتائج تقرير الأمين العام باستمرار القوائم الواردة في المرفقات. ونلاحظ أن التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن لا يزال "غير مدرج" على الرغم من ارتكابه 194 انتهاكا موثقا يتمثل في قتل وتشويه الأطفال في عام 2020. ونود أن نطلب إلى الأمين العام توضيح نهجه فيما يتعلق بالمرفق. ونود كذلك أن نؤكد على أهمية إصدار التقارير في الوقت المناسب لإتاحة إجراء مزيد من الاستعراض المتعمق والمشاورات مع المجتمع المدني.

وختاما، تؤيد ألمانيا البيانات التي قدمها الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء.

إن تعزيز حقوق الطفل هو إحدى الركائز الأساسية لسياسة ألمانيا في مجال حقوق الإنسان.

وستظل ألمانيا ملتزمة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من جميع جوانبها.

المرفق الثالث والأربعون

بيان البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

إن الأطفال والشباب من أضعف أفراد المجتمع.

ومن الحقائق المعروفة أن الأطفال ما زلوا ضحايا غير مرئيين لانتهاكات حقوق الإنسان وللتجاوزات في جميع أنحاء العالم. أي أنهم يقعون ضحية للقتل أو التشويه أو التجنيد أو الاستخدام كجنود، والاعتداء الجنسي أو الانتهاك الجنسي، والاختطاف، والحرمان من التعليم والخدمات الصحية بسبب الهجمات العسكرية على المدارس أو المستشفيات، والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

ويضاف إلى ذلك أن الأزمة الصحية العالمية الحالية، الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تزيد من تفاقم مواطن الضعف القائمة بالفعل. ولها أثر سلبي تراكمي على جميع أبعاد الأمن البشري، ولا سيما بالنسبة للأطفال.

وتتفق اليونان تماما مع الأمين العام غوتيريش في قوله إن "الجائحة تشكل أيضا تهديدا كبيرا لصون السلام والأمن الدوليين"، مما يدعو إلى وقف إطلاق النار كوسيلة لتسهيل الاستجابة لكوفيد-19.

وهذا الواقع القاسي والمدمر يوضح الحاجة الملحة إلى التعجيل بالعمل الدولي المنسق لتحقيق السلام والتنمية البشرية المستدامة للجميع. خاصة بالنسبة للأطفال، باعتبارهم فاعلين رئيسيين في المستقبل في بناء مجتمعات سلمية وشاملة قادرة على الصمود وقائمة على سيادة القانون والعدالة والمؤسسات القوية.

واليونان، إذ تعطي الأولوية لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والحفاظ على حقوقهم، صدقت على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهو أمر أساسي لحمايتهم على نحو كاف.

كما أيدت اليونان مبادئ باريس ومبادئها التوجيهية، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر.

وإضافة إلى ذلك، بدأت اليونان تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن حقوق الطفل التي أقرت مؤخرا، بينما كانت في طور وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تسلط الضوء على حماية الفتيات من الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع.

وفي هذا الصدد، تظل اليونان ملتزمة بالتكاتف مع جميع أصحاب المصلحة الدوليين في جهد مشترك كي تعزز وتحمي على نحو كاف حقوق ورفاه الأطفال المتضررين من النزاع، والإسهام في بناء عالم سلمي وشامل للجميع يكفل المساواة بين الجنسين.

المرفق الرابع والأربعون

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أهنيء جمهورية استونيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. كما أن تقديرنا يمتد إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لليونيسف، وكذلك فورست ويتيكر ولابان أونيسيموس، على إحاطاتهم القيمة.

إن نتائج التقرير السنوي للأمين العام تنتظر في المسائل المتصلة بتنفيذ هذه الخطة مع مراعاة الأثر المتوسط والطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على حماية الأطفال في النزاع المسلح. ولا يمكن إنكار أن الجائحة أثرت تأثيراً شديداً على قدرة الأمم المتحدة على رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها، وقلصت جهودها الرامية إلى التعامل مع أطراف النزاع المسلح لإنهاء هذه الانتهاكات ومنعها.

ورغم البيانات المتاحة، لا يمكن بعد استخلاص استنتاجات نهائية بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويستغرق التحقق من الحالات المبلغ عنها وقتاً ليتضح الحجم الكامل للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

ووجود بيانات إحصائية أمر مهم لأنه طريقة لتكييف قدرة الاستجابة بشكل واقعي حسب الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الحق في التعليم والضعف الذي تواجهه الفتيات.

وبسبب إغلاق المدارس وفقدان دخل الأسرة، زدا تعرّض الأطفال للتجنيد والاعتداء. وأصبحت الفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بسبب انخفاض القدرة على الحركة وزيادة العزلة.

إن حق الطفل في الحماية من العنف مكرس في اتفاقية حقوق الطفل، ومع ذلك تعرّض بليون طفل لشكل من أشكال العنف العاطفي أو البدني أو الجنسي، في العام الماضي فقط. ونشجع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على النظر في أن تفعل ذلك.

ويتأثر الأطفال بشكل غير متناسب بالأعمال القتالية، سواء بشكل مباشر كضحايا أو من خلال ارتباطهم بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة. وينبغي للدول أن تضع سياسات وقائية شاملة أفضل لخفض الطلب على الأسلحة والحصول عليها وذلك من أجل الحد من العوامل البيئية التي تسهم أيضاً في العنف ضد الأطفال، ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة.

وتشدد غواتيمالا على التزامها بضمان وحماية حقوق كل طفل. ومن الأمثلة على ذلك تأييدنا لإعلان المدارس الآمنة الذي يدعو إلى دعم سياسي قوي لحماية كل طفل على نحو شامل.

وتيسير التمويل الكافي للقدرات في مجال حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة له أهمية فائقة. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة إدراج الدور الرئيسي الذي تؤديه أحكام حماية الطفل والقدرات المتعلقة بها في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ويلزم بذل جهود أكبر لتقديم المساعدة إلى أطراف النزاع المسلح من أجل تنفيذ التدابير الموضوعة لتحسين حماية الأطفال بهدف وضع خطط عمل. وتؤدي الأمم المتحدة دورا هاما للتيسير والتعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل منع الانتهاكات الجسيمة.

نحن نشجع على متابعة هذه المناقشة مع التركيز على الإجراءات والحلول التي ينطوي عليها التصدي لهذه المسألة الآن بعد أن وصلنا إلى مرحلة ما بعد الجائحة، من أجل تقديم المساهمة إلى الدول الأعضاء التي لا تزال تكافح آثار الفيروس.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن الدفاع عن الأطفال واجب أخلاقي وسياسي. ويجب أن نواصل التصرف جماعيا من أجل العمل على الوفاء بمسؤوليتنا عن حماية أئمن خيرات مجتمعاتنا وهي: الأطفال.

المرفق الخامس والأربعون

بيان محمد كورنيادي كوبا، القائم بالأعمال لبعثة إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الرئيسة على قيادتها لمناقشة اليوم المفتوحة.

كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على موافقتنا بآخر المستجدات بشأن هذه المسألة.

إن كل طفل يستحق أن يعيش في بيئة آمنة، وهو ما يبرر وجود سياسات تحميه من الأذى. وهذا المنطق يشكل أساس سياسة إندونيسيا بشأن حماية الطفل ويحدد اتجاه موقفنا في إدانة الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح.

وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام 2020 يثير القلق، ولا سيما عدد الضحايا المرتفع بشكل قياسي نتيجة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل والتشويه، فضلا عن منع وصول المساعدات الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة لدى الأطفال، بما في ذلك عن طريق إعاقة وصولهم إلى الرعاية الصحية والتعليم والأماكن الآمنة. كما أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة زاد من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وبالتالي أود التأكيد على ثلاث نقاط ذات صلة بهذا الشأن.

أولا، ينبغي ألا يتأثر المزيد من الأطفال بالنزاع المسلح.

فللأطفال الحق في الحماية من العنف أينما كانوا يعيشون. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أفضل نهج حتى الآن هو إيجاد حلول مصممة خصيصا وقائمة على السياق تنهي وتمنع الانتهاكات ضد الأطفال.

ويوفر أحدث قرار، وهو القرار 2427 (2018)، مع القرارات السابقة أساسا شاملا بشأن هذه المسألة.

ومن اللازم أيضا أن نحافظ باستمرار على دعمنا الرامي إلى تعزيز تعامل جميع أطراف النزاع بشأن حماية الطفل. وكما ورد بوضوح، أسفر هذا التعامل عن إطلاق سراح أكثر من 12 000 طفل من الجماعات المسلحة.

ثانيا، الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أصبحت أكثر أهمية الآن أثناء جائحة كوفيد-19 هذه. وللأسف، لم تنته الجائحة بعد.

ومن اللازم أن نضمن أن تراعي جهودنا الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة حقوق الأطفال واحتياجاتهم. ويشمل ذلك كفالة حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم الجيد وتوفير الاستجابة لكوفيد-19 في الوقت المناسب.

ومن خلال حفظتنا للسلام الموجودين في الميدان، تواصل إندونيسيا إسهامها الملموس في حماية الأطفال. ويواصل حفظتنا للسلام إشراك المجتمعات المحلية في أنشطة التنسيق المدني - العسكري، بما في ذلك عن طريق دعم الأطفال ليفهموا كيفية التصدي للجائحة في مختلف حالات النزاع.

ومما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا وله تأثير مباشر على حماية الطفل، ما زلنا نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19.

ثالثاً، زيادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. واندونيسيا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء إعادة الإدماج، تعتقد أن حماية حقوق الطفل يجب أن تبدأ بالأسرة أو مقدمي الرعاية. فتوفير بيئة آمنة ورعاية للأطفال في الأسرة هو أفضل وسيلة لكسر حلقة مشاركتهم في النزاع المسلح.

إن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي اللذين يُشركان المجتمع المحلي أساسيان لإعادة اندماج الأطفال بفعالية في المجتمع.

ونحن ننثي على اليونسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمنظمات غير الحكومية المعنية، والموظفين في الميدان لمساهماتهم الكبيرة في تيسير انتقال الأطفال الجنود السابقين إلى الحياة الطبيعية.

ويجب أن يولى الاعتبار الأول للمصالح الفضلى للأطفال في جميع الإجراءات، دون أي استثناء. بل إن الأمر أكثر إلحاحاً بالنسبة للأطفال الموجودين في المناطق المتضررة من النزاع والذين يعانون من حالة الاضطراب الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

دعونا نترجم الأقوال إلى أفعال تحقيقاً لأفضل مصالح أطفالنا. فالأطفال ليسوا جنوداً ولا ضحايا. إنهم مستقبلنا.

المرفق السادس والأربعون

بيان مجيد تخت روانجي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن حماية الأطفال، ولا سيما الفتيات، في النزاعات المسلحة مبدأ أخلاقي وإنساني أساسي، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان احترامه الكامل من جانب جميع الأطراف في جميع النزاعات.

ومع ذلك، فإنه من المثير للقلق الشديد أنه وفقاً للتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، "في عام 2020، اتسمت حالة الأطفال في النزاعات المسلحة باستمرار وقوع عدد كبير من الانتهاكات الجسيمة". وللأسف، فإن العديد من هذه الانتهاكات قد وقعت في جوارنا من أفغانستان إلى اليمن إلى فلسطين.

وأحدث مثال على هذه الانتهاكات في أفغانستان هو هجوم إرهابي جبان وقع في 8 أيار/مايو 2021، أمام مدرسة سيد الشهداء في مجتمع الشيعة من أقلية الهزارة في كابل، مما أسفر عن مقتل 85 شخصا وإصابة 147 آخرين، معظمهم من تلميذات المدرسة.

ويبرز ويؤكد هذا العمل وغيره من الأعمال الإرهابية المميتة في أفغانستان، التي ارتكبت تنظيم داعش معظمها، واستهدفت بعض الأقليات الدينية والعرقية وكذلك النساء والفتيات، الحاجة المستمرة إلى مكافحة الإرهاب، فضلا عن تقديم مرتكبي هذه الأعمال الشائنة إلى العدالة.

وفي اليمن، تحققت الأمم المتحدة في عام 2020 من مقتل وتشويه 194 شخصا على يد ما يسمى بتحالف دعم الشرعية في اليمن، كما ذكر الأمين العام في تقريره السنوي. ومع ذلك، في 22 حزيران/يونيه 2021، سار أطفال يمنيون في جميع أنحاء البلد قائلين إنه في أكثر من ست سنوات، ونتيجة لهجمات ذلك التحالف، استشهد أكثر من 3500 طفل يمني، وأصيب أكثر من 4000 آخرين، وتيتم الآلاف، وشرّد الملايين من منازلهم. كما أعربوا عن استيائهم الشديد من الأمم المتحدة لعدم إدراجها بشكل صحيح في تقاريرها هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال اليمنيين.

ومع ذلك، يواصل النظام الإسرائيلي ارتكاب أكثر الانتهاكات منهجية وفظاعة لحقوق الطفل في الشرق الأوسط. فوفقاً للتقرير السنوي للأمين العام، تحققت الأمم المتحدة في عام 2020 من 1 031 حالة انتهاكات جسيمة ضد 340 طفلاً فلسطينياً، بما في ذلك قتل 11 طفلاً، وتشويه 324 طفلاً، واحتجاز 361 طفلاً، فضلاً عن 30 هجوماً شنتها القوات الإسرائيلية على المدارس والمستشفيات.

وقتل القوات الإسرائيلية 253 فلسطينياً، من بينهم 66 طفلاً، في حربها الوحشية الشاملة التي استمرت 11 يوماً فقط على غزة في أيار/مايو 2021. ويشمل ذلك 13 فرداً من أسرة ممتدة قتلوا ودفنوا تحت أنقاض منزلهم - وكثير منهم أطفال، وأحدهم لا يتجاوز عمره ستة أشهر. كما دمرت القوات الإسرائيلية 30 مرفقاً صحياً ونحو 50 مدرسة.

وهذه الأعمال الوحشية مظاهر واضحة للإبادة الجماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وخرق لقواعد ومبادئ القانون الدولي الأساسية، وتستتبع المسؤولية الدولية للنظام الإسرائيلي، الذي يجب بالتالي تقديم مسؤوليه إلى العدالة لارتكابهم هذه الجرائم البشعة.

إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تتطلب في المقام الأول وضع نهاية للنزاعات الحالية ومنع عودة ظهورها واندلاع نزاعات جديدة، فضلا عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال للقانون الدولي الإنساني من جانب الأطراف المتنازعة.

ويجب أيضا استخدام آلية إدراج الأطراف التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاع المسلح استخداما فعالا ودون تمييز أو انتقائية. ومما يبعث على القلق البالغ أن القوات الإسرائيلية لم تُدرج قط على القائمة السوداء بوصفها منتهكة لحقوق الطفل في تقارير الأمين العام ذات الصلة، كما حُذف اسم ما يسمى تحالف دعم الشرعية في اليمن من أعلى تلك القائمة.

ونؤيد آراء العديد من أعضاء المجلس الذين أعربوا في السنوات الأخيرة عن قلقهم إزاء أوجه التباين بين الانتهاكات الواردة في تقارير الأمين العام وإدراج الأطراف في مرفقاتها، فضلا عن شطب أطراف من القائمة قبل الأوان، والذين طالبوا بالتطبيق المتسق لمعايير إدراج أسماء الأطراف في القائمة وشطبها منها، مؤكدين أهمية التمسك بحياد ونزاهة آلية الإدراج في القائمة والشطب منها.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن أحد العناصر المفقودة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح هو عدم وجود تقييم للأثار السلبية للجزاءات الأحادية الجانب على حماية الأطفال في حالات النزاع، حيث تؤدي الجزاءات في معظم الأحيان إلى تدهور الاقتصاد، وتقادم الظروف المعيشية، وتجعل الأطفال في نهاية المطاف عرضة للتجنيد من جانب الجماعات الإرهابية وتجبرهم على ترك أسرهم ومنازلهم والانضمام إلى الجماعات النازحة، وحرمانهم من التعليم المناسب والخدمات الصحية وما إلى ذلك. وهذا العامل الهام يستحق اهتماما جادا من الأمين العام في تقاريره المقبلة.

وأخيرا، فإن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي حماية لمجتمعاتنا المقبلة. وهذا واجب إنساني نبيل ويجب أن نأخذه على محمل الجد وأن نفعل كل ما بوسعنا لحمايتهم من ويلات الحروب والنزاعات.

المرفق السابع والأربعون

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي - وكذلك البيان الذي قدمته كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نود أن نشكر استونيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، فور صدور التقرير السنوي للأمين العام، وأن نعرب عن تقديرنا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في ذلك الصدد.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً بالغاً على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأطفال، مما أدى إلى تفاقم مواطن ضعفهم القائمة، وعرقلة أو منع حصولهم على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والحد من الأماكن الآمنة لحماية القصر، بما في ذلك أنشطة الرصد التي تنفذ في إطار ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام.

لقد زادت انتهاكات حقوق الطفل في النزاعات المسلحة زيادة هائلة، كما يبين تقرير هذا العام، في حين أن إغلاق المدارس كان لها، ولا يزال، أثر ضار على ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم، مما يعرض الأطفال لانتهاكات كثيرة ما يكون لها أثر طويل الأمد على نموهم البدني والنفسي، ويقوض قدرتهم على تشكيل مستقبلهم بشكل فاعل.

وفي هذا الإطار الأوسع نطاقاً، تتعرض الفتيات المتضررات من النزاعات المسلحة بوجه خاص لخطر التعرض لأشكال قاسية ووحشية من العنف، وذلك أيضاً نتيجة للتسرب من المدارس الذي يزداد في كثير من الأحيان من خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وحمل المراهقات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. ولذلك، فإن تطبيق منظور جنساني عند تناول حالة الأطفال في النزاعات المسلحة أمر ضروري.

وترحب إيطاليا بالمبادرات العديدة المتخذة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، بما في ذلك مبادرات مجلس الأمن، فضلاً عن إدراج هذه الجرائم في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وخلال الدورة الأخيرة للجنة وضع المرأة، استضفنا مناسبة جانبية رفيعة المستوى بشأن المسألة عن العنف ضد الطفلات في النزاعات المسلحة، إلى جانب مكتب الممثل الخاصة للأمين العام، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومجموعة من البلدان عبر الأقاليم.

وتماشياً مع دعم إيطاليا القوي لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، نولي اهتماماً خاصاً للأطفال، ولا سيما الفتيات، في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية الإيطالية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وتعمم في الخطة الإشارات إلى الطفلات، إلى جانب عدد من التدابير المكرسة خصيصاً للفتيات والطفلات، التي يجب أن تنفذها إدارات وطنية مختلفة.

وعلاوة على ذلك، تعتبر إيطاليا أن مواصلة الحصول على التعليم، أثناء النزاع المسلح أيضاً، عنصر أساسي لتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في جميع مجالات المجتمع، تماشياً مع روح المادة 29 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ونعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، سواء لمنع العنف ضد الطفلات أو لضمان المحاسبة على الانتهاكات التي وقعت. وفي هذا الصدد، يمكن لنظام العدالة الجنائية الدولي، بدءاً بالمحكمة الجنائية الدولية، أن يؤدي دوراً محورياً. وينبغي ضمان الوصول إلى العدالة بالنسبة لجميع الفتيات ضحايا العنف، لأنه يشكل أداة رئيسية للتصدي للإفلات من العقاب، ومنع وقوع انتهاكات أخرى، ومساعدة الضحايا على التغلب على الأضرار الناجمة عن العنف.

ونشجع جميع الدول المتضررة من النزاعات المسلحة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تجريم تجنيد الأطفال من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية، فضلاً عن أعمال العنف ضد الفتيات، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وفقاً للأحكام الدولية ذات الصلة، وعلى تطوير تلك التدابير وتنفيذها.

ونحن نؤيد بقوة تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك في تجديد الولاية: فمن الضروري أن تشمل عمليات الأمم المتحدة للسلام موظفين لحماية الطفل. وتتخبط إيطاليا في تزويد أفرادها العسكريين بالمهارات اللازمة لحماية الأطفال بفعالية، وتشجع جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على القيام بذلك.

ونؤكد مجدداً أهمية استقلالية وحياد ومصادقية آلية الرصد والإبلاغ، التي ينبغي دائماً أن تنعكس نتائجها بدقة في مرفقات التقرير، وأهمية معايير وإجراءات إدراج أسماء أطراف النزاع المسلح التي تعتبر مسؤولة عن انتهاكات جسيمة في القوائم وشطبها منها.

وستواصل إيطاليا المشاركة في حماية حقوق الطفل وفي تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، مع دعم ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام دعماً كاملاً.

المرفق الثامن والأربعون

بيان إيشيكان كيمييرو، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى إستونيا على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضا الأمين العام وممثلته الخاصة على التقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.

ويصاف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتقدر اليابان تقديرا عاليا الجهود التي بُذلت والإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجال حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما من جانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن اليونسيف وغيرها من الوكالات الموجودة ميدانيا. غير أنه من المؤسف أن الأطفال في النزاع المسلح ما زالوا يتعرضون لانتهاكات جسيمة واسعة النطاق لأبسط حقوقهم الأساسية. وفي المناطق المتضررة من النزاع، تواجه الفتيات مخاطر خاصة تتمثل في الاختطاف والعنف الجنسي. وتحت اليابان جميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولم تؤد جائحة كوفيد-19 سوى إلى تفاقم تعرض الأطفال للعنف والانتهاكات في بيئات النزاع. ويجب عدم وقف أو إعاقة الاستجابات لحماية الطفل. ويمثل الوصول الآمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى الأطفال المحتاجين مسألة ذات أولوية عالية، كما هو معترف به في القرارين 2532 و 2565. ويجب على المجلس أن يستخدم نفوذه إلى أقصى حد لتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2286 (2016) بشأن الرعاية الصحية في النزاع المسلح.

إن اليابان ملتزمة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع. وفي شباط/فبراير، تعهدت اليابان بتقديم 6,6 ملايين دولار أمريكي إلى وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسيف، لحماية الأشخاص المتضررين من الوضع في إقليم تيغراي، إثيوبيا، على وجه السرعة. ومن خلال هذه المساعدة، سيحصل 624 000 طفل و 267 000 امرأة من الحوامل والمرضعات على الدعم التغذوي. وستمكن هذه المساعدة من إصلاح مرافق الرعاية الصحية الأساسية، وحصول 50 000 شخص من المشردين داخليا على الدعم الطبي، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية. وإضافة إلى ذلك، قررت اليابان في كانون الأول/ديسمبر تقديم مساعدات بقيمة 3,3 ملايين دولار أمريكي للاجئين في السودان الذين دخلوا من إقليم تيغراي.

واليابان ملتزمة أيضا بحماية حق الأطفال في التعليم، وتكرر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى حماية المدارس من الهجمات وضمان الحصول على تعليم آمن وجيد. وينبغي ألا يترك طفل وراء الركب. وفي شباط/فبراير، ساهمت اليابان بنحو 4 ملايين دولار أمريكي لليونسيف لتوفير تعليم جيد لـ 135 000 طفل في اليمن، حيث لا يزال حصولهم على التعليم عرضة للخطر بسبب النزاع الذي طال أمده. وستدعم هذه المساهمة أيضا 3 000 معلم في تقديم تعليم جيد. كما قررت اليابان في شباط/فبراير المساهمة بمبلغ 9 ملايين دولار أمريكي لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في بناء أو إعادة تأهيل 6 مدارس ابتدائية ومتوسطة في غزة لتوفير المزيد من الفصول الدراسية وتحسين المرافق التعليمية، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية، لتتناسب مع زيادة التحاق الطلاب.

إن حماية الطفل أمر بالغ الأهمية في حالات النزاع. وفي الوقت نفسه، ترى اليابان، من منظور الأمن البشري، أن من المهم بالقدر نفسه تمكين الأطفال من خلال إتاحة فرص متساوية لكل طفل لتنمية

إمكاناته البشرية تنمية كاملة. ولتحقيق أهداف بناء السلام على المدى الطويل، ينبغي ألا ندخر جهداً لتحسين بيئات التعلم وضمان الحصول على تعليم آمن وجيد. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساهمة في ذلك المسعى.

المرفق التاسع والأربعون

بيان مغزان إلياسوف، الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

تعرب كازاخستان في البداية عن قلقها العميق إزاء عدد أعمال العنف غير المعقولة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، التي تُزيد من تفاقمها جائحة كوفيد-19 وما يصاحبها من قلق واضطراب وتعطيل وانتكاسات اقتصادية. وبالتالي، فإن حماية الطفل هي أولوية حاسمة مطلقة للمجتمع الدولي ويجب تعميمها في عمل منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها الستة، وبعثاتها لحفظ السلام، وبعثاتها السياسية، فضلاً عن المؤسسات والمنظمات الوطنية التابعة للدولة والتي لديها قدرة معززة على هذه المسألة على جميع المستويات.

ومن ثم، تقدم كازاخستان التوصيات التالية للنظر فيها لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأطفال:

من الحيوي أن تصدق جميع الدول الأعضاء على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، وأن تنفذها بصرامة. وأشجع الحكومات أيضاً على إقرار الأدوات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مثل المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ويجب منع الهجمات على المدارس، وكذلك المستشفيات، واستخدامها لأغراض عسكرية وذلك من خلال عمل فوري حازم ببناء نظام مستدام يحمي جميع الأطفال.

ونحن ننضم إلى دعوة اليونسيف والتحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني ووكالات أخرى إلى إطلاق سراح الأطفال المحتجزين فيما يتصل بالنزاع المسلح. ويشمل ذلك أيضاً الأطفال الذين يعيشون مع والديهم المحتجزين بسبب أوجه ضعفهم الشديدة، ولا سيما المخاطر التي تهدد حياتهم الهشة من انتشار فيروس كوفيد-19، وغيره من الفيروسات والأخماج في بيئات دون المستوى المطلوب.

ومن المهم بنفس القدر أن يكون هناك نظام فعال للإنفاذ الصارم للقانون وللإجراءات القضائية، مع فرض عقوبات كبيرة على تعريض الأطفال للعنف، وحظر جميع أشكال الإفلات من العقاب.

ويتعين علينا أن ننشئ آليات للإنذار المبكر، والرصد، واستخدام التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات لزيادة اليقظة والرصد والمراقبة لهذه الجرائم. وينبغي أن يعقب ذلك تبادل الخبرات وتدريب الموظفين والمؤسسات من أجل حماية الطفل.

ويعني ذلك أيضاً أنه يجب علينا إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية وزيادة الدعم لبرامج إعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، مع ضمانات للتمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به من جانب المانحين الوطنيين والدوليين.

ومن الضروري العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني في تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه.

ونحن نحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية (S/2021/398).

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أبلغكم بالخطوات التي اتخذها بلدي على مدى العامين الماضيين لنعيد من سوريا والعراق 725 من مواطنينا (37 رجلاً و 188 امرأة)، من بينهم أكثر من 500 طفل،

33 منهم يتامى، كان قد تم استدراجهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت ذريعة زائفة ثم وقعوا في براثن نزاع مسلح طويل الأمد. ويمكن أن توفر تجربتنا أفضل الممارسات والدروس المستفادة للبلدان الأخرى المشاركة أيضا في عمليات مماثلة لإعادة إلى الوطن.

لقد كان مسعى معقدا وحساسا استغرق مراحل عديدة. وتوضع كل مجموعة من العائدين في مرافق تكيف متخصصة ومحمية حيث يجري فحصهم فحصاً طبياً ونفسياً خاصاً. ويعمل علماء النفس والمعلمون والأخصائيون الطبيون والاجتماعيون معهم لمدة شهر، ويحددون المشاكل الأكثر حدة الخاصة بكل شخص.

وعند انتهاء فترة التكيف، تسافر النساء المصحوبات بأطفال إلى مناطق منشأهن، وعادة إلى أسر الأقارب.

ونحن ندرك جيدا أهمية وضع نهج متكامل لهذه المشكلة سيستغرق سنوات، وبالتالي تنفيذ برنامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة التكيف الاجتماعي لضحايا الإرهاب في كازاخستان.

وتقوم هيئات الحكم المحلي بمزيد من عمليات إعادة التأهيل بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية، فضلا عن مساعدة شركائنا الدوليين. وفي الوقت الراهن، تم افتتاح ما مجموعه 17 مركزا لإعادة التأهيل في جميع أنحاء البلد لمساعدة العائدين، تديرها منظمات غير حكومية محلية تدعمها الحكومة.

ومن المهم التأكيد على أننا نعتبر النساء والأطفال العائدين ضحايا للإرهاب. وفي الوقت نفسه، نسعى جاهدين إلى تنفيذ النهج الأكثر توازنا الذي يسمح لنا بتجنب الإيذاء والتجديد على حد سواء لهذه الفئة من الناس.

ويولى اهتمام خاص لحقوق الطفل. ولا تُفصل الأمهات عن أطفالهن في أي مرحلة من مراحل البرنامج.

ويتبنى الأيتام العائدين في معظم الحالات أقرب الأقرباء - أي الجدات والعمات والخالات. ولكن هناك من يجد أسرة جديدة، في حين لا ينفصل الإخوة والأخوات عن بعضهم البعض. وهناك حالات أخذت فيها أسرة واحدة على الفور ثلاثة أيتام عائدين.

ولتجنب الوصم، يتم توثيق جميع الأطفال المولودين في مناطق الحرب بشهادات ميلاد تشير إلى المدن الأصلية لوالديهم كأماكن ميلادهم. وهذا أمر مهم لتكيف الأطفال في المجتمع، وفي المدارس التي يلتحقون بها.

وكازاخستان مستعدة لتبادل خبراتها في مجال إعادة الإدماج، فضلا عن التعلم من الآخرين. ومع تصاعد النزاعات والتوترات في جميع أنحاء العالم، صار من الأهمية بمكان ضمان نشأة الأطفال في عالم خال من الخوف والعنف واليأس. ولذلك، فإن مسؤوليتنا الأخلاقية هي إنقاذ حياة الشباب، الذين يمكن تحويلهم إلى مواطنين جديرين ومنازل للنور للآخرين، الواعدة الثمينة.

ويشرفني جدا أن حكومة جمهورية كازاخستان قبلت الدعوة للعمل في منصة عمل الدول الأعضاء لاستعراض مشروع دراسة الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها. وعين السيد عليم شومينوف، مدير مركز أكنبيت للتكيف، منسقا لكازاخستان.

وإنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لأطلعكم على تجربة بلدي، واسمحوا لي أن أعيد تأكيد التزام كازاخستان بالمساهمة في مساعي الجماعة لتحقيق عالم أكثر أمنا.

ونعتقد أن تجربة كازاخستان في مجال إعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة التنشئة الاجتماعية قد تصبح نموذجا يحتذى به بالنسبة لبقية المجتمع العالمي. إن موقفنا واضح - لا يُترك أي مواطن متخلفا عن الركب، وتوافر العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

المرفق الخمسون

بيان أمل مدلي، الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أولاً أن أهني رئيسة جمهورية استونيا، كيرستي كاليويد، على رئاسة هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب وأن أهني إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

ونشكر الرئيسة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونشكر المتحدثين على إحاطاتهم الشاملة، وعلى قيادتهم في مجال كل منهم.

إن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في الوقت المناسب جداً؛ فهي تأتي بعد شهر واحد فقط من قصف الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث قتل ما لا يقل عن 67 طفلاً فلسطينياً دون سن 18 عاماً في غزة.

وحسب وصف الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الرائع في جملة واحدة: "إذا كان هناك جحيم على الأرض، فهو حياة الأطفال في غزة".

بينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز على صفحتها الأولى في 26 أيار/مايو 2021 العالم بأن الضحايا البالغ عددهم 67 الذين قتلوا في غزة "كانوا مجرد أطفال".

ونكرنا أيضاً أحد هؤلاء الأطفال، وهو صبية فلسطينية تبلغ من العمر 12 عاماً تدعى نادين عبد اللطيف، بينما كانت تبكي وتشير إلى الانقراض متسائلة: "ماذا يفترض أن أفعل؟ إصلاحها؟ أنا فقط في العاشرة من العمر لا أستطيع حتى التعامل مع هذا بعد الآن. أريد فقط أن أكون طبيبة أو أي شيء لمساعدة شعبي. لكني لا أستطيع. فأنا مجرد طفلة".

عندما نتحدث عن الأطفال الذين ماتوا، نفكر في الأطفال الذين لم يموتوا، الأطفال الذين استيقظوا ليجدوا أنفسهم بدون والديهم، بدون أب، بدون أم، بدون شقيق، بدون زميل دراسة، بدون صديق. الأطفال الذين استيقظوا ليجدوا أنفسهم وقد فقدوا أحد أجزاء أجسامهم، والأطفال الذين لا يستطيعون النوم ليلاً من جراء الصدمة من القصف والخسارة.

وللأسف، كان عام 2020 كئيباً بشكل خاص بالنسبة للأطفال. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا، "لقد سلبت حروب البالغين طفولة ملايين الفتيان والفتيات مرة أخرى في عام 2020".

ونحن نقرأ التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي نشر الأسبوع الماضي، يصدمنا عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في عام 2020 التي تحققت منها الأمم المتحدة: "26 425 انتهاكاً خطيراً".

ومن المهم تسليط الضوء على أن هذا العدد الملفت للنظر يشير إلى انتهاكات تتحقق منها الأمم المتحدة، دون تمثيل النطاق الكامل للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وكما ورد في التقرير المذكور أعلاه، ازدادت الهجمات على المدارس وازدادت حالات الاختطاف والعنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التحقق منها زيادة مثيرة للقلق بنسبة 90 و 70 في المائة على التوالي.

ولاحظ الأمين العام أن هذه الانتهاكات الجسيمة لا تؤثر على الفتيان والفتيات بنفس الطريقة؛ ففي حين أن 85 في المائة من الأطفال الذين جندوا واستخدموا كانوا من الفتيان، فإن 98 في المائة من العنف الجنسي ارتكبت ضد الفتيات.

وتكشف هذه الأرقام المرتفعة بشكل مثير للجزع كيف تصاعدت الانتهاكات ضد الأطفال، في سياق النزاعات، وكيف أنه على الرغم من الدعوات المتكررة من الأمين العام لإسكات الأسلحة، اشتدت نزاعات كثيرة، واندلعت نزاعات أخرى. وأصافت جائحة كوفيد-19 وقودا إلى النار من خلال تفاقم مواطن الضعف القائمة لدى الأطفال، وإعاقة حصولهم على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وتعرضهم للتجنيد والاختطاف والانتهاك الجنسي.

إن الإفلات من العقاب لم يعد خيارا. ولم يعد من الممكن السماح للجناة بأن يفلتوا بعد قتلهم الأطفال وتشويههم واختطافهم وتجنيدهم. فجميع مرتكبي كافة الانتهاكات ضد الأطفال يجب تقديمهم إلى العدالة ومحاسبتهم دون أي تأخير. ونشير إلى قرار مجلس الأمن 2427 (2018) ونشدد على أهمية المساءلة عن جميع الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

ومن اللازم أن نمنح أطفالنا مستقبلا أفضل، عالما أفضل للعيش والازدهار فيه.

وعلينا أن نعمل الآن، ونحتاج إلى بناء عالم ما بعد الجائحة الذي لا يضطر فيه أطفالنا إلى الاختباء من الأصوات المرعبة لصفارات الإنذار، ومن الغارات والقصف، ولا يضطرون فيه إلى الهرب من عمليات القصف بالقنابل، لا يضطرون فيه إلى العيش في خوف دائم.

إن أطفالنا يستحقون ما هو أفضل من ذلك. إنهم يستحقون أن يحملوا.

دعونا جميعا نساعدهم على تحقيق أحلامهم.

المرفق الحادي والخمسون

بيان جورج سباربر، نائب الممثل الدائم للختنشتاين لدى الأمم المتحدة

قبل 25 عاما، وضعت الجمعية العامة الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح - كاستجابة للأثار المدمرة العديدة للحرب على الأطفال. وفي حين أن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح كان لها أثر إيجابي على سبل عيش العديد من الأطفال منذ ذلك الحين، فإن الحالة الراهنة تبين للأسف أهميتها الملحة المستمرة. فقد ظل عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مرتقعا في عام 2020، وزادت جائحة كوفيد-19 من مواطن ضعفهم. ونؤكد مجددا أن حماية استقلالية الولاية ونزاهتها أمر حاسم لفعالية الولاية ومصادقيتها. ويشمل ذلك الممارسة الموضوعية والثابتة والشفافة المتمثلة في إدراج أسماء الأطراف التي ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وكذلك تلك التي اتخذت أو لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال.

ولا تزال ليختنشتاين تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال. وكثيراً ما لا يُبلغ عن هذا العنف بسبب الخوف من الوصم والمحرّمات الثقافية، ولا سيما عندما يُرتكب ضد الفتيان، كما هو موثق أيضاً في مشروع "جميع الناجين". ولا تزال ثقافة الصمت تعوق المساواة والعدالة وتسهم في زيادة دورات العنف واستمرار التمييز الجنساني الضار. وفي أوقات الحجر الصحي والإغلاقات وغير ذلك من القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-19، من المهم بشكل خاص ضمان الوصول إلى آليات الإبلاغ والحصول على خدمات رعاية آمنة وحسنة التوقيت وذات نوعية مناسبة للعمر تركز على الناجين والصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي لجميع الناجين. ونعيد تأكيد دعمنا القوي للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام لإلقاء الضوء على ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والناجين منه، بمن فيهم الرجال والفتيان، وفقا لقرار مجلس الأمن 2467 (2019).

وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالجزع إزاء الهجمات التي تشن على المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية. فهذه الهجمات تنتهك الحق في التعليم وكثيرا ما تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. كما أن حرمان الأطفال من الحصول على التعليم وبالتالي انتهاك الحق في التعليم له أثر مدمر على التنمية المستدامة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وقللت من فرص الحصول على التعليم. ويظل إعلان المدارس الأمانة أداة هامة، وتنفيذه الفعال أمر أساسي.

لقد أدى نظام العدالة الدولي دورا رئيسيا في إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وكان نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نموذجا يحتذى به في نهجه المراعي للأطفال. وهو يتطلب من المدعي العام أن يعين مستشارين ذوي خبرة قانونية في مجال العنف ضد الأطفال، ويتطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تتخذ تدابير لحماية سلامة الضحايا والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم، وأن تأخذ في الاعتبار السن في هذا الصدد.

وقد كانت المحكمة الجنائية الدولية، التي انخرطت في محاكمة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال منذ بدايتها، حيوية في تحديد كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالجنود الأطفال، بما في ذلك القضايا المعقدة التي يكون فيها الأطفال ضالعين كمرتكبين وضحايا على حد سواء. وحالة دومينيك أونغوين مثال بارز على ذلك: فقد أدين بارتكاب ما مجموعه 61 جريمة تشمل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وكان قد اختُطف هو نفسه وأجبر على الخدمة العسكرية في سن مبكرة. وإدانة المحكمة الجنائية الدولية لبوسكو نتاغندا

بالتجنيد القسري للفتيان والفتيات في الجماعات المسلحة، وارتكاب العنف الجنسي ضدهم، خطوة هامة إلى الأمام في ضمان العدالة للأطفال في النزاعات. وهو أيضا قرار هام في الاعتراف بالعنف الجنسي والجنساني ضد الجنود الأطفال الذكور والإناث على حد سواء على قدم المساواة. وقد قدم الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية مساعدة هامة للأطفال وهو بصدد وضع تدابير لتوفير تعويضات جماعية بعناصر فردية لضحايا قضية نتاغاندا والناجين منها. وليختتشتاين مانحة وداعمة للصندوق الاستئماني منذ سنوات عديدة.

وما زالت الحالة في سوريا تتثير قلقا بالغا بالنسبة لنا. فقد دخل النزاع عامه الحادي عشر، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الأطفال. وقد عانى الملايين من الموت والإصابة والتشريد والدمار والفقر والجوع وانعدام الأمن. ويقدر أن 11,1 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية منهم 4,8 ملايين طفل. وندعو مجلس الأمن إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبصورة مستدامة إلى جميع السوريين المحتاجين. كما نؤيد الممثلة الخاصة للأمين العام في دعوتها إلى أطراف النزاع أن تزيل جميع العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وتمكّنهم من الحصول على التعليم دون عوائق. ونرحب بتعاملها وتعاونها المستمرين مع الآليات الخاصة، بما في ذلك آلية المساءلة التابعة للجمعية العامة.

المرفق الثاني والخمسون

بيان رايتيس بولابوسكاس، الممثل الدائم لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد ليتوانيا بيان الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف ما يلي بصفتها الوطنية.

تود ليتوانيا أن تشكر الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

وكما قال نيلسون مانديلا بحق، ليس هناك سبيل أكثر عمقا لكشف روح أي مجتمع من الطريقة التي يعامل بها أطفاله. وفي هذا السياق، يكشف التقرير السنوي الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح عن واقع قاتم للغاية. فالأرقام مذهلة: إذ سُجل 26 425 انتهاكا خطيرا وقع على 19 379 طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا العدد يملأ 42 صفحة بالأعداد والأرقام. وعلى الرغم من أن هذه الأعداد منظمة ومصنفة بطريقة صحيحة، فإنها لا تعكس نطاق المعاناة الحقيقية. ف وراء كل عدد، وكل رقم، هناك قصص شخصية لأطفال حقيقيين، عائلات حقيقية، مجتمعات حقيقية. وقصص خسارة حقيقية وصدمة حقيقية. ففي القرن الحادي والعشرين الذي شهد طفرة حقيقية في العديد من المجالات - من استخدام حلول التكنولوجيا الرائدة الجديدة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي، إلى برامج الفضاء الجديدة - من المحزن بشكل مأساوي ومن المفجع قراءة قصص الأطفال الذين لن يتمكنوا أبدا من الاستمتاع الكامل بطفولتهم.

وقد أتحت لي، بصفتي الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي لليونيسف، الفرصة لإلقاء نظرة ثاقبة أوسع نطاقا على العديد من المشاكل التي لا يزال الأطفال يواجهونها في العالم الحديث. وآثار النزاع المسلح والعنف مُدمرة بشكل خاص بالنسبة للأطفال، في ضوء انقطاع التعليم والخدمات الصحية وزيادة مخاطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ولا يزال الأطفال يعانون يوميا، وأعداد الأطفال الذين يقتلون في النزاعات مروعة.

وسيعيش الأطفال الذين نجوا وهم يحملون معهم مخلفات النزاع الرهيبة. وجسامة الانتهاكات أشد بكثير وأطول أمدا مما قد يبدو من الأعداد المجردة: فقد يؤثر أثر النزاع سلبا على مسار حياة الأطفال أكثر بكثير مما يؤثر على البالغين وقد يترك آثارا دائمة تتجلى في اضطراب ما بعد الصدمة. وتؤدي الخسائر والاضطرابات الشديدة أثناء النزاع إلى عواقب نفسية طويلة الأجل، وارتفاع معدلات الاكتئاب والقلق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نطاق وشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مقلقين للغاية، بما في ذلك زيادة عدد حالات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم من جانب أطراف النزاع المسلح. وتشعر ليتوانيا، على وجه الخصوص، بالفرح من أن حالات الاختطاف وحالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التحقق منها زادت زيادة مثيرة للقلق بنسبة قدرها 90 و 70 في المائة على التوالي. وهذا أمر مقلق للغاية، لا سيما وأن حالات العنف الجنسي عادة ما لا يبلغ عنها بالقدر الكافي وأنها تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات.

وتحث ليتوانيا أطراف النزاعات المسلحة، سواء كانت تابعة للدولة أو غير تابعة للدولة، على وضع نهاية فورية لجميع الانتهاكات ضد الأطفال والتنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك من خلال توفير حماية ملموسة وفعالة. وكما هو مبين في التقرير، فإن مستويات منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال لا تزال مرتفعة، ولذلك تحث ليتوانيا جميع أطراف النزاعات المسلحة على توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بأمن وفي الوقت المناسب

ودون عوائق. ويجب محاسبة جميع الأطراف التي لا تمتثل لهذه الالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات.

لقد كانت الفترة التي يشملها التقرير صعبة أكثر من أي وقت مضى - فقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على كل جانب من جوانب حياتنا وعلى الأطفال في النزاعات رغم كونهم بالفعل من أكثر الفئات ضعفاً، واضطروا إلى مواجهة عواقب مرتبطة بالجائحة، مثل إغلاق المدارس، وزيادة عدد جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

غير أن الجائحة وفرت حلولاً استشرافية للمستقبل تهدف إلى تزويد جميع الأطفال بفرص التعلم الرقمي. ونعتقد أن برامج التعلم البديلة والتعلم عن بعد التي وضعت أثناء إغلاق المدارس خلال فترة كوفيد-19 ينبغي أن تتاح للأطفال في النزاع المسلح، ولا سيما للفتيات والأطفال المعوقين، وينبغي أن تظل متاحة حتى عندما تنتهي الجائحة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان حصول جميع الأطفال (وأسرهم) الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة، ولا سيما الناجين من الاغتصاب والعنف الجنسي، على المساعدة والعون اللازمين، بما في ذلك الدعم النفسي والمساعدة الطبية والقانونية والغذاء والمأوى. وفي هذا السياق، من اللازم أن نضمن وضع برامج شاملة وطويلة الأجل لإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وإعادة إدماجهم.

وتود ليتوانيا أن تؤكد من جديد دعمها لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي الوقت الذي نحتفل فيه هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لهذه الولاية، نود أن نشكر فرجينيا غامبا وفريقها بأكمله على عملهما الميداني الذي لا جدال فيه. وتود ليتوانيا أيضاً أن تعرب عن تقديرها لليونيسف ومديرتها التنفيذية هـ. فور لجهودهما الدؤوبة لحماية الأطفال.

وينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة جرس للاستيقاظ. ينبغي أن يكون تذكيراً بأن وراء كل رقم في التقرير، هناك صبي حقيقي أو صبية حقيقية يطلبان عدم تركهما وراء الركب وعدم نسيانهما. وفي كثير من الأحيان يكون الأطفال غير قادرين على حماية أنفسهم. وتقع مسؤولية حماية سلامهم وأحلامهم وغدهم على عاتقنا. ويجب علينا ألا نخذلهم.

المرفق الثالث والخمسون

بيان البعثة الدائمة لكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر لكسمبرغ الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات الذين أثروا المناقشة بتجاربهم وخبراتهم.

وتؤيد لكسمبرغ بيان الاتحاد الأوروبي والبيان المقدم باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وعندما أنشئت ولاية الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح قبل 25 عاما، كان هدفنا المشترك هو إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع. وقد أحرزنا تقدما باهرا في مجالات كثيرة، من بينها إنشاء آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، مما مكنا من تسجيل أخطر الانتهاكات. فبدون تلك الآلية، لن نتمكن من فهم مدى الظاهرة، ولن نتمكن من اتخاذ إجراءات لوضع نهاية لها. وعلاوة على ذلك، فإن خطط العمل التي تتفدها الحكومات مع الأمم المتحدة قد أتاحت تسريح آلاف الأطفال. وتظل خطط العمل هذه أداة أساسية لتوجيه جهود الحكومات الرامية إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

غير أن التقرير السنوي الأخير للأمين العام يعطي تقييما مقلقا للحالة. فقد سُجل نحو 24 000 انتهاك جسيم فيما يتعلق بعام 2020، ونعلم من التجربة أن الأرقام الفعلية أعلى على الأرجح. وقد أعاقَت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، وزادت من ضعف الأطفال. ومن المرجح أن يكون الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على الأطفال محسوسا على المدى الطويل وقد يعكس مسار المكاسب التي تحققت. وفي بعض البلدان، أدى إغلاق المدارس بسبب الحالة الصحية إلى زيادة عدد حالات احتلال المدارس لأغراض عسكرية.

ولكن الجائحة، على الرغم من جسامتها، ليست سوى عامل مُفاقم. فالأسباب الحقيقية للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال هي النزاع وعدم قدرة أطراف النزاع على اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الأطفال، أو عدم رغبتها في ذلك. ولهذا السبب، من الضروري أن نؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية سكانها من الإيذاء، وتسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة، وتقديم المذنبين إلى العدالة.

ويمكن للمحاكم الدولية أن تؤدي أحيانا دورا فرعيا هاما، كما كان الحال مؤخرا في إدانة دومينيك أونغوين من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل، من خلال فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الاضطلاع بمسؤوليته، ولا سيما بإدراج أحكام حماية الطفل في جميع القرارات ذات الصلة. ومع ذلك، يمكن لجميع البلدان أن تساهم في النهوض بالخطوة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من خلال مبادرات حماية الطفل. وتشمل تلك المبادرات إعلان المدارس الآمنة، الذي وضعه التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، والذي ترحب به لكسمبرغ بشكل خاص. وقد شهد هذا الإعلان، منذ إنطلاقه في عام 2015 من قِبَل النرويج والأرجنتين، نجاحا متزايدا.

ودعما للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالمدارس الآمنة الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في أبوجا، نيجيريا، ستتظم لكسمبرغ، بالشراكة مع النرويج، مشاورات إقليمية في 2 تموز/يوليه لتحديد الأولويات والتحديات المشتركة في منطقة أوروبا/آسيا الوسطى.

ويمكنكم التعويل على لكسمبرغ لمواصلة دعم ولاية الممثلة الخاصة، فضلا عن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

المرفق الرابع والخمسون

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

أبدأ بشكر إستونيا على تنظيمها مناقشة اليوم الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك مقدمي الإحاطات على إطلاعنا على آرائهم الثاقبة.

وتؤيد مالطة البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي وكندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

وتعرب مالطة عن تقديرها البالغ لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام فرجينيا غامبا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية. وهذا المعلم هو وقت للتفكير في إنجازاتنا وكل ما لا يزال يتعين القيام به لمعالجة محنة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. فلا يزال للعنف والأعمال القتالية أثر مدمر على الأطفال، وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تقاعص ضعفهم.

ويقوم المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بعمل هام. ونحن نشكرهم على جهودهم وتقانيهم في حماية الأطفال، مع التعرض في كثير من الأحيان لخطر شخصي كبير.

ومالطة قلقة إزاء نتائج التقرير. فعدد الانتهاكات الجسيمة المعروض فيه مذهل. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هذه الأعداد قد تكون أقل من الحقيقة، نظرا لأن جائحة كوفيد-19 أعاقَت أيضا جمع المعلومات والتحقق منها.

والتقارير التي لا تحصى التي تفصل تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وقتل الأطفال وتشويههم، وكذلك اختطافهم؛ والعدد الكبير لحوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ترتكب ضد الأطفال؛ وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات بشكل متكرر، واستمرار منع وصول المساعدة الإنسانية هي تقارير ترسم صورة مقلقة للغاية يواجه فيها الأطفال مخاطر مباشرة ومخاطر طويلة الأجل.

ويجب حماية حق الأطفال في التعليم، في جميع الأوقات. وهذا أمر مهم بشكل خاص أيضا بالنسبة للفتيات، حيث أنهن غالبا ما يكن آخر من يستأنفن تعليمهن بعد إغلاق المدارس.

إن حماية الأطفال يجب أن تكون محورية في عمليات وضع سياساتنا وصنع قراراتنا. وهذا الهدف ممكن التحقيق، ولكن يجب أن نعمل على وجه الاستعجال. ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور رئيسي في حماية الأطفال في النزاع المسلح عليها أن تؤديه، فضلا عن غيرها من الجهات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسف.

ويجب على الأطراف من الدول وغير الدول أن توقف فوراً جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بضمان امتثال سلوكها امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسيسهل هذا النهج توفير حماية ملموسة وفعالة للأطفال، وهو أمر أكثر أهمية في خضم جائحة كوفيد-19. وتظل مالطة، بوصفها من الموقعين على مبادئ باريس والتزاماتها ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، التي توفر لنا إطارا قويا للبناء عليه، ملتزمة بأن تقوم بدورها في ضمان حصول الأطفال على الحماية التي يستحقونها.

ونشجع بقوة مجلس الأمن والدول الأعضاء على دعم التنفيذ الكامل لولايات قوية لحماية الطفل، بما في ذلك من خلال النشر السريع لكبار مستشاري وأفرقة حماية الطفل، وإعطاء الأولوية لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام الانتقالية.

وإذا عُهد إلى مالطة بالعمل في مجلس الأمن في الفترة 2023-2024، فإن مسألة الأطفال والنزاع المسلح ستكون مسألة ذات أولوية خلال فترة ولايتها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تعميم هذه المسألة في أعمال مجلس الأمن.

المرفق الخامس والخمسون

بيان كياو مو تون، الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر رئاسة إستونيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أقدر جميع مقدمي الإحاطات على مساهماتهم الثاقبة والقيمة في الجلسة.

لقد قامت الأمم المتحدة بدور محوري في الدفاع عن الأطفال والعمل من أجل عالم يمكن لأطفالنا أن يعيشوا فيه ويكبروا بمنأى عن النزاع والمعاناة واليأس. فأطفال اليوم هو قادة المستقبل. ووافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

في عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى واحدة من أسوأ المآسي في تاريخ البشرية. فإلى جانب فقدان ملايين الأرواح، أدت الجائحة إلى تفاقم تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة. ولاحقاً، سيظل إلى حد كبير أثرها السلبي الطويل الأجل يعكر صفو جهودنا الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع.

وتعرب ميانمار عن عميق قلقها إزاء استمرار عدد الانتهاكات الجسيمة البالغ 23 946 انتهاكاً التي تضرر منها 19 379 طفلاً في النزاعات المسلحة في 21 حالة على نطاق العالم، على النحو الذي كشف عنه تقرير الأمين العام (S/2021/437) الذي يغطي فترة عام 2020. ونشعر بالجزع بوجه خاص إزاء اتجاهات تزايد الهجمات على المدارس، واستمرار منع وصول المساعدات الإنسانية، وعدم الإبلاغ الكافي عن العنف الجنسي، الذي ارتكب 98 في المائة منه ضد الفتيات.

ومن اللازم ضمان حماية الأطفال أولاً وقبل كل شيء من خلال إطار قانوني يضمن حقوقهم ورفاههم. كما أن من الضروري امتثال جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب تعزيز الجهود المبذولة لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها على جميع المستويات، ولا سيما على الصعيد الوطني. ويجب إخضاع جميع الجناة للمساءلة.

وعلى الرغم من القيود الدستورية فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، نفذت الحكومة المدنية المنتخبة، بالتزامها القوي، بقيادة الرئيس يو وين مينت ومستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي عدداً من المبادرات الهامة لتعزيز القدرة على حماية الطفل، من بينها سن قانون جديد لحقوق الطفل، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن لعام 1973، وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة أثناء النزاع المسلح. وتعاونت الحكومة تعاوناً كاملاً مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على الممثلة الخاصة لجهودها الدؤوبة وعملها الشاق، ونشكرها على دعمها المتواصل لشعب ميانمار.

غير أنه في عام 2020، تعرّض 1 012 طفلاً ميانمارياً، من بينهم 88 طفلة، لـ 1 039 انتهاكاً جسيماً. وأود أن أعرب عن حزننا العميق وتعاطفنا مع جميع الأطفال المتضررين. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن أكثر من 80 في المائة من هذه الانتهاكات الجسيمة ارتكبتها دون عقاب الجيش المعروف باسم التاتاماداو.

وفي العام الماضي، رحبنا بحذر بشطب جيش ميانمار من قائمة انتهاك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وهو أحد الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، على أمل أن تؤدي هذه المبادرة الإيجابية إلى تحسين سلوك أفرادهم. ومع ذلك، ارتفع عدد حالات تجنيد الجيش واستخدامه للأطفال في عام 2020 إلى 726 بعد أن كان 17 في عام 2019. وواصل الجيش هذه الانتهاكات الجسيمة المتمثلة في قتل وتشويه الأطفال والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، حسبما أفاد الأمين العام.

ونظرا للوحشية والأعمال اللاإنسانية المعروفة على نطاق واسع التي يقوم بها الجيش وتجاهله التام لحياة الإنسان، أعيد إدراج الجيش في القائمة في الفرع باء من المرفق الأول من هذا التقرير السنوي للأمين العام وذلك بسبب تجنيده للأطفال واستخدامه لهم. ولا يزال الجيش مدرجا في الفرع "ألف" كما كان في السنوات السابقة.

ولا يمكن تحقيق مستقبل آمن ومشرق للأطفال إلا من خلال بيئة سلمية لا يتسنى تمكينها إلا بسيادة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان. ومنذ الانقلاب العسكري غير القانوني الذي وقع في 1 شباط/فبراير 2021، دمر الجيش انتقالنا الديمقراطي الوليد، ودمر سيادة القانون. وأصبحت العدالة بعيدة المنال. وترتكب قوات الأمن التابعة للجيش عنفا وجرائم وحشية يوميا. وأثر الفظائع التي يرتكبها الجيش على الناس، ولا سيما الأطفال، يبعث على القلق البالغ والحزن. فقد قتل الجيش ما يقرب من 900 شخص بلا رحمة. ووفقا لليونيسف، حتى 21 حزيران/يونيه كان 60 طفلا على الأقل قد قُتلوا منذ شباط/فبراير، بينما أصيب عدد لا يحصى من الأطفال بجروح خطيرة. وعذبت قوات الجيش العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين وهددتهم بسبب معارضتهم للانقلاب العسكري. ونحن ندين إدانة قاطعة جميع أنواع الهجمات على المدارس والمستشفيات باعتبارها انتهاكا جسيما ضد الأطفال. وتواصل قوات الأمن احتلال العديد من المدارس والمستشفيات في جميع أنحاء البلد، مما يجعل من المستحيل توفير بيئة آمنة للتعليم والرعاية الصحية.

وفي ضوء التدهور السريع للحالة في بلدي، ميانمار، بعد الانقلاب العسكري غير القانوني، أود أن أناشد مجلس الأمن، والفرق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن، وكذلك الأمين العام وممثلته الخاصة، على النحو التالي:

- 1 - منع المزيد من الانتهاكات الجسيمة من جانب قوات الجيش المتمثلة في قتل وتشويه الأطفال والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في ميانمار.
- 2 - ضمان أن توقف قوات الجيش الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة وأن تمتثل للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 3 - إنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- 4 - كفالة حصول فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ على الدعم الكافي وتعزيزها جهودها في مجالات الرصد والإبلاغ والوقاية والاستجابة فيما يتعلق بجميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في ميانمار.
- 5 - مطالبة الجيش بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال الذين شردتهم الاشتباكات المسلحة.

- 6 - دعوة الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى العمل مع حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم الدعم الإنساني القصير والطويل الأجل للأطفال، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع ومخيمات المشردين داخليا.
- 7 - مطالبة قوات الجيش بالتوقف عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية حتى يمكن ضمان بيئة سالمة ومأمونة لتعليم الأطفال وصحتهم.
- 8 - المطالبة بوضع نهاية فورية للانقلاب العسكري واستعادة الديمقراطية في ميانمار.
- وختاما، لقد عانى الأطفال في ميانمار بما فيه الكفاية من النزاعات الطويلة الأمد. ويخبرنا التاريخ أن الدكتاتورية العسكرية الوحشية لا تؤدي سوى إلى تفاقم معاناة الشعب بطرق مختلفة. والحل الأساسي لبناء مستقبل سلمي لأطفالنا هو نشوء اتحاد ديمقراطي اتحادي تحترم فيه حقوق الإنسان احتراماً كاملاً، ويُتقيد فيه بالعدالة وسيادة القانون، ويكون فيه الجيش مهنيًا من خلال إنشاء جيش اتحادي. ومع وضع هذا الهدف نصب أعيننا، ستبذل حكومة الوحدة الوطنية مع شعب ميانمار كل ما بوسعنا للقضاء على الدكتاتورية العسكرية وبناء اتحاد سلمي وديمقراطي وفيدرالي.

المرفق السادس والخمسون

بيان أمريت باهادور راي، الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لكيرستي كاليويد، رئيسة جمهورية استونيا، لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح الهامة.

كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على موافقتنا بآخر المستجدات وعلى آرائهم الثاقبة القيمة.

وتعتقد نيبال أن حماية الأطفال جانب حاسم من جوانب تسوية النزاعات وبناء السلام واستدامة السلام.

وقد قامت نيبال، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، بسن الصكوك القانونية اللازمة ووضعت إطاراً قانونياً وإدارياً لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وتظل نيبال ملتزمة بكامل الإطار المعياري لمجلس الأمن المتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم في النزاع المسلح، بما في ذلك القرار 1612 (2005).

وتثني نيبال على دور الأمم المتحدة لإيلائها الاهتمام الصحيح لقضايا الأطفال والنزاع المسلح لعدة سنوات. وقد وضعت أطر معيارية عديدة تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل الامتثال للالتزام تجاه أطراف الصراع بشأن حماية الأطفال. ودعمت الأمم المتحدة العديد من البلدان في تسريح وإعادة تأهيل وإعادة إدماج آلاف الأطفال المتضررين من النزاع؛ وتصدت للانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال.

وعلى الرغم من جهودنا الجماعية، لم تتوقف معاناة الأطفال. وأشارت تقارير الأمين العام، سنة بعد سنة، إلى أن أعداداً كبيرة من الأطفال يعانون من انتهاكات جسيمة من جانب أطراف النزاعات. فلا يزال الأطفال يجندون أو يختطفون أو يغتصبون أو يقتلون أو يشوهون في المناطق المتضررة من النزاع. وتُستهدف المدارس والمستشفيات وتُستخدم في الأغراض العسكرية. كما استُخدمت الانتهاكات ضد الأطفال كأساليب للحرب.

والأطفال هم أكثر قطاعات المجتمع ضعفاً خلال النزاع. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم حالة آلاف الأطفال الضعفاء أصلاً في المناطق المنكوبة بالنزاعات. وبسبب الهشاشة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وإغلاق المدارس، يتعرض الأطفال لخطر كبير يتمثل في الإيذاء والتجنيد والاستخدام من قبل الجماعات المسلحة، ويعانون من الاستغلال الجنسي وغيره من أشكال العنف.

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الطفل. ويجب عليها أن تنفذ سياسات وطنية تكفل حقوق الأطفال غير القابلة للتصرف مع اتخاذ تدابير كافية من أجل تعليمهم وصحتهم وسلامتهم ورفاههم وفرص تطوير صفاتهم المتأصلة. ويجب على كل دولة أن تقي بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الأطفال وحمايتهم وأن تتخذ سبل انتصاف بشأنها، إذا انتهكت حقوقهم. وينبغي أن تكون الدولة مسؤولة عن تقديم الجناة إلى العدالة في حالة انتهاك الحقوق.

ويلزم اتباع نهج شامل وتعاوني لمعالجة قضايا الأطفال المتضررين من النزاع. وينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمعات المدنية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعمل معاً أثناء النزاع، فضلاً عن التخطيط للبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالإنعاش وإعادة الإعمار بعد النزاع. ولا بد من النظر في آراء الأطفال في عملية التأهيل وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع من أجل إيجاد حل مستدام. وفي

الوقت نفسه، فإن السياسات الإنمائية العامة التي تقوم على الاستثمار في التعليم، والنظام الصحي، وآليات الدعم الحكومي والاجتماعي للأطفال، ضرورة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها على نحو مستدام.

وتشمل تجربة نيبال نفسها في الانتقال الناجح من النزاع إلى السلام إعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع، بين أمور أخرى. وقد أدرجت حكومة نيبال أحكاما لحماية الطفل منذ المراحل الأولى من عملية السلام تشدد على المصلحة الفضلى للأطفال وأسرههم. وكان التنفيذ الناجح لخطط العمل المحددة زنيا والمصممة خصيصا لإعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم عنصرا أساسيا في عملية السلام. وقد شُطبت نيبال من تقرير الأمين العام لأننا أكملنا هذه العملية بطريقة شفافة.

ونيبال، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، توفر لحفظة السلام التابعين لها تدريباً كافياً قبل نشرهم بشأن قضايا حماية الطفل بجميع جوانبها، بما في ذلك منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها.

وفي الختام، أود أن أؤكد على ضرورة بذل جهودنا الجماعية لحماية حقوق الطفل مع تعزيز إطار المساءلة وكذلك قدرات الحكومات الوطنية في مجال التحقيق والادعاء في حالة وقوع انتهاكات أثناء النزاع وبعده.

المرفق السابع والخمسون

بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

نشكر البعثة الدائمة لإستونيا على عقد مناقشة مجلس الأمن السنوية هذا العام هذه بشأن "الأطفال والنزاع المسلح".

ونشكر أيضاً الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم الثاقبة.

إن ملايين من الأطفال محاصرون في نزاعات ليسوا فيها مجرد متفرجين فحسب، بل أهدافاً متعمدة. وفي حين يقع البعض ضحية لهجوم عام ضد المدنيين؛ يموت آخرون كجزء من إبادة جماعية محسوبة. وهناك أيضاً أطفال آخرون يعانون من تأثيرات العنف الجنسي أو أشكال الحرمان المتعددة من جراء النزاع المسلح التي تعرضهم للجوع أو المرض.

والوقائع التي يكشف عنها آخر تقرير للأمين العام (S/2021/437) قاتمة.

فقد ظل العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة مرتفعاً بشكل مثير للقلق حيث بلغ 26 425 انتهاكاً. وتشمل هذه الانتهاكات استمرار قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيذ الأطفال واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

وكشف التقرير، علاوة على ذلك، أن جائحة كوفيد-19 المستمرة قد زادت من تفاقم الصعوبات في حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، حيث تجد الوكالات الإنسانية صعوبة في القيام بعملها بأمان.

وأياً كانت أسباب الوحشية المعاصرة تجاه الأطفال، فقد حان الوقت للدعوة إلى وقفها. فهذه الأعمال يجب أن تتوقف، ولا بد من محاسبة مرتكبيها.

ورغم إحراز قدر من التقدم في السنوات الأخيرة، فإن نطاق النزاعات الحالية وشدها يستتفدان قدرتنا على حماية الأطفال.

ونشهد في مناطق النزاع وفي الأراضي المحتلة انهياراً مقلقاً جداً في الطبيعة البشرية وتضاؤلاً في احترام الحياة والكرامة الإنسانية.

ولا يوجد أي مكان يبدو فيه هذا الواقع الكئيب أشد حدة مما هو الحال في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند حالياً.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى آخر تقرير للأمين العام، الذي أعرب عن قلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة من قبل قوات الأمن الهندية في إقليم جامو وكشمير المحتل.

ويثير التقرير أيضاً الجزع بشأن استمرار الاحتجاز غير القانوني للأطفال (الكشميريين) والتعذيب أثناء احتجازهم واحتجازهم دون توجيه تهم إليهم أو بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ونظراً لهذه الشواغل الجدية، كان الأمين العام محقاً في حثّه الحكومة الهندية على أن "تنتهي فوراً" هذه الممارسات وأن تتخذ تدابير وقائية لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق إنهاء استخدام كريات الرصاص ضد الأطفال في إقليم جامو وكشمير.

إن الحقائق الواردة في تقرير الأمين العام لا تثير استغرابنا.

فعلى الرغم من الشواغل المستمرة التي أثارها العديد من المقررين الخاصين والمكلفين بولايات من مجلس حقوق الإنسان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لا تزال أوضاع حقوق الإنسان والحالات الإنسانية تتدهور بالنسبة للأطفال الأبرياء في جامو وكشمير منذ 5 آب/أغسطس 2019.

وخلال عام 2020، استمرت مشاهدتنا لبعض أسوأ الفظائع وإرهاب الدولة في إقليم جامو

وكشمير:

- فقد قُتل أكثر من 300 من أهالي كشمير الأبرياء، من بينهم نساء وأطفال، في "مواجهات وهمية" وعمليات "محاصرة وتفتيش" مدبرة.
- وأصيب 750 كشميريا بجروح خطيرة، بينما احتجز 2 770 كشميريا بريئاً تعسفاً، ودُمر 922 منزلاً كجزء من العقاب الجماعي الذي لحق بالطوائف الكشميرية.

وفي حادث مروع بشكل خاص، انتشرت على شبكة الإنترنت صورة مؤلمة لصبي كشميري يبلغ من العمر ثلاث سنوات يجلس على جثة جده (محمد بشير) الذي قتلته القوات الهندية، مما أثار غضب وسائل التواصل الاجتماعي والمجتمع المدني. وقد ظهر الطفل البالغ من العمر ثلاث سنوات جالسا فوق جده بلا حراك وهو يبكي.

وهذه الأعمال اللاإنسانية لا تنتهك قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح فحسب، بل تنتهك أيضاً مبدأ "مصالح الطفل الفضلى" بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والهند دولة طرفاً في تلك الاتفاقية.

ويقتضي تدهور الحالة وتزايد الهجمات على الأطفال في إقليم جامو وكشمير، على النحو المذكور في آخر تقرير للأمين العام، تدخل مجلس الأمن بحاسبة الهند على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب في إقليم جامو وكشمير.

وتؤيد باكستان تأييداً تاماً ولاية الممثلة الخاصة، وهي ولاية مناسبة من أجل التعامل مع حالات النزاع المسلح. ونريد تعزيز توافق الآراء السياسي حولها، ولكن الولاية لا تحتاج إلى التراكم.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب احترام المعايير القانونية للولاية التي حددتها قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن يظل تركيزنا الوحيد منصبا على حالة "النزاعات المسلحة". ونأمل ألا يغيب هذا المبدأ عن البال عند إعداد التقارير المقبلة.

المرفق الثامن والخمسون

بيان البعثة الدائمة لبنما لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

في هذا العام، وعلى خلفية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، تؤكد حكومة جمهورية بنما، بقيادة الرئيس لورانتينو كوتيزو كوهين، التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين، فضلا عن اتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى تعزيز تلك الحقوق.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، قدمت بنما تقريرها الأول لتتظر فيه لجنة حقوق الطفل، وفقا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي صدقت عليه بنما بموجب القانون رقم 48 لعام 2000.

ومن المهم ملاحظة أنه لا توجد حرب أهلية أو نزاع مسلح دولي في بنما، وأن المادة 310 من دستورنا تنص على أنه "لا يوجد جيش لجمهورية بنما" وأن الهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البروتوكول تشمل، وفقا لنطاق البروتوكول، وزارة الأمن، مع وكالاتها المختلفة، ووزارة التنمية الاجتماعية، بوصفها الوكالة الرائدة للسياسات المتعلقة بالأطفال والمراهقين؛ والأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، بوصفها الهيئة المتخصصة المستقلة المسؤولة عن تنسيق السياسات العامة للأطفال والمراهقين؛ والمكتب الوطني لشؤون اللاجئين، بوصفه الهيئة المسؤولة عن طلبات اللجوء ورعاية اللاجئين؛ ومكتب المدعي العام، بوصفه الهيئة المسؤولة عن الملاحقة القضائية؛ ومكتب أمين المظالم، بوصفه مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان في البلد مسؤولة عن كفالة حماية الحقوق والضمانات الأساسية.

وكآلية لحماية الحقوق، تنص القوانين الأساسية لقوات الأمن في جمهورية بنما على سن الرشد القانوني كشرط للانضمام إليها.

وقد التزمت بنما، بوصفها بلدا ملتزما باحترام حقوق الإنسان في مسائل النزاع المسلح، بالصكوك التالية أو صدقت عليها:

- معاهدة تجارة الأسلحة، في شباط/فبراير 2014؛
- اتفاقية الذخائر العنقودية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛
- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في آب/أغسطس 2004
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في آذار/مارس 2002.
- تأييد إعلان المدارس الآمنة، في عام 2015؛
- اعتماد القانون رقم 57 الصادر في 27 أيار/مايو 2011، الذي ينظم حيازة الأسلحة النارية والذخائر والمواد ذات الصلة وحملها واستيرادها وتصديرها وتداولها، فضلا عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة.

ومنذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار الأول بشأن الأطفال والنزاع المسلح في عام 1999، صدقت بنما على 16 اتفاقية من اتفاقيات لاهاي، تتعلق بتسيير الأعمال القتالية أو وسائل وأساليب الحرب، وتوسع اتفاقيات من اتفاقيات جنيف تتعلق بالمسألة العامة المتمثلة في ضمان الاحترام الكامل لضحايا النزاع المسلح.

كما أدرجنا في قوانيننا استخدام شعار الصليب الأحمر وحمايته وفقا للبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادر في 12 آب/أغسطس 1949، وفيما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، صدقنا بموجب القانون رقم 50 لعام 2010 على بروتوكول المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1980، وأدرجنا في قوانيننا الوطنية البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادر في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق باعتماد شعار مميز إضافي، معروف باسم البلورة الحمراء.

وينص قانوننا الجنائي على تدابير لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأمن الجماعي والجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها، وهي تشكل آلية لتيسير امتثال الدولة لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي الإنساني بتحديد أنشطة الجماعات المسلحة والمعاقبة عليها.

وتضمن بنما حصول القُصّر على الحماية الإنسانية الدولية، ولا تسمح قوانيننا للقاصرين بحمل الأسلحة أو العمل كجزء من قوات الأمن.

ووقّعت بنما المرسوم رقم 5 المؤرخ 16 كانون الثاني/يناير 2018، والذي يتضمن فصلا عن حماية ورعاية الأطفال والمراهقين الذين يسعون إلى الحصول على مركز اللاجئ في بنما، مما يضمن المصالح الفضلى للطفل.

ولذلك المرسوم هو دليل توجيهي، يستند إلى المعايير الدولية، يهدف إلى تحسين إجراءات الحصول على مركز اللاجئ عن طريق تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات للإجراءات والاستجابات لحماية الأطفال والمراهقين الذين يسعون إلى الحصول على مركز اللاجئ، وهو تتسق بين الأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة ومكتب رعاية اللاجئين، الملحق بوزارة الداخلية. ومن المهم الإشارة إلى أنه نظرا لعدم وجود نزاع مسلح في بلدنا، فإننا قادرون على أن نكون بلدا مضيفا للأطفال والمراهقين المهاجرين القادمين من بلدان تشهد مثل هذا النزاع.

ولذلك قررنا مواصلة العمل في هذا الجهد المشترك بين القطاعات والوكالات مع الحكومة المحلية والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية لتحديد استراتيجيات وبرامج تهدف إلى حماية وضمان حقوق الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، بمن فيهم الأطفال والمراهقون.

ونحن نتفهم أهمية هذه المسألة ونؤكد من جديد التزامنا، كبلد للسلام والحوار وبدون نزاع مسلح، بمواصلة تعزيز الإجراءات المشتركة لضمان الحماية الشاملة للأطفال البنميين، وكذلك الأطفال الذين يصلون إلى أراضينا والذين يهربون من حالات نزاع تحد من ممارستهم الكاملة لحقوقهم وتقيدها.

ونحن ملتزمون بمواصلة العمل على الملاحظات التي تلقيناها في تقريرنا الأول وآخر تقرير قدمناه.

المرفق التاسع والخمسون

بيان إنريكي أ. مانالو، الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

نحن نقدر رئاسة إستونيا في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح هذا العام. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

إن الأطفال لهم الحق في أن يكونوا أطفالا. والنزاع المسلح يحرمهم من هذا الحق. ففي النزاعات المسلحة، يتعرض الأطفال للخطر من جراء الهجمات المباشرة، والأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس، والتجنيد في صفوف المنظمات المسلحة. وتعطيل فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية تترتب عليه آثار طويلة الأجل على سلامة الأطفال بدنيا وعقليا، كما أنه يعوق تنمية مجتمعات محلية بأكملها.

وقد واجهت الفلبين هذه التحديات بشكل مباشر، لا سيما خلال حصار عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لماراوي في عام 2017 وفي حوادث مع الجماعات المتمردة المسلحة منذ ذلك الحين. وهذه الأحداث المدمرة لم تزد عزمنا والتزامنا بحماية الأطفال سوى رسوخا. وقد استرشد قانون الجمهورية رقم 11188 بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وقرارات شتى لمجلس الأمن. ويعلن قانون الأطفال في حالات النزاع المسلح الذي تم توقيعه وأصبح قانونا في عام 2019 أن الأطفال "مناطق سلام" ويوفر حماية خاصة من الانتهاكات الجسيمة.

وعلاوة على ذلك، يقر هذا القانون بأن حماية الطفل يجب أن تراعي الفوارق بين الجنسين. فالفتيات المتضررات من النزاع المسلح أكثر عرضة للعنف الجنسي وغالبا ما يكن أول من يتسرب من المدرسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤكد هذا القانون حقوق الفتيات في التعليم والحصول على خدمات الصحة الإنجابية. وحصول الفتيات على التعليم تدبير وقائي وعنصر أساسي في إعادة التأهيل وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع.

ويجب أن تقترن القوانين والالتزامات الوطنية بعمليات نشر وتنفيذ ورصد قوية. وقد أرهقت جائحة كوفيد-19 الموارد الحكومية وشكلت تحديات لوجستية جديدة. وعلى الرغم من ذلك، تواصل الحكومة الفلبينية، إلى جانب المجتمع المدني، تعزيز آليات حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح عن طريق إذكاء الوعي بقانون الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقاد مجلس رعاية الأطفال قافلة على الإنترنت لنشر السمات البارزة لذلك القانون على مجموعات في لوزون وفيساياس ومنداناو ومنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في آب/أغسطس 2020. وقد شارك في القافلة ما مجموعه 430 من مقدمي الخدمات الوطنية والإقليمية في الخطوط الأمامية من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بدعم من حلفاء حماية الطفل والمدافعين عن حقوق الطفل. وأجريت أيضا سلسلة من المشاورات على الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن البروتوكول الجديد لمعالجة مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح، بغية تزويد المستجيبين بإجراءات تدريجية بشأن كيفية الاستجابة بكفاءة للأطفال في حالات النزاع المسلح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والشواغل المتعلقة بذلك.

كذلك، نُفذت افتراضيا أنشطة النشر المتعلقة بإطار السياسات الوطنية بشأن المتعلمين والمدارس بوصفها مناطق سلام. ويوجه هذا الإطار مكاتب وزارة التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك المدارس، في الإعداد لحوادث النزاع المسلح والتصدي لها والتعافي منها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 نشرت وزارة

التعليم، بالشراكة مع مكتب اليونسيف في الفلبين، تقريراً عن بناء المجتمعات المحلية والمدارس كمناطق سلام يتضمّن دراسات حالة للمدارس والمجتمعات المحلية في حالات النزاع المسلح في أجزاء مختلفة من البلد.

ويمكن للتعاون الدولي أن يدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجالي التنفيذ والرصد. وقد وقّعت القوات المسلحة الفلبينية مؤخراً خطة استراتيجية مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثل اليونسيف لدى الفلبين. وهذا يوائم التزام القوات المسلحة بحماية الأطفال مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال ضمان تدريب جميع الأفراد تدريباً مناسباً على احترام حقوق الطفل. وبموجب الخطة الاستراتيجية، ستساعد فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة القوات المسلحة الفلبينية في تنقيح مبادئها التوجيهية المتعلقة بالسياسات من أجل تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

وتقارير الأمين العام القطرية قيّمة أيضاً. وتبلغ تلك التقارير أقصى درجات فعاليتها عندما يكون هناك اتصال نشط مع الوكالات الوطنية أثناء عملية الصياغة. فالقيام بذلك يتيح للوكالات الوطنية أن تعالج القضايا المحتملة بسرعة أو توضح المعلومات.

وتتطلب حماية الأطفال اتباع نهج حكومي كامل يجعل الأطفال في محور منع نشوب النزاعات، أثناء حالات النزاع المسلح وفي عمليات السلام. وتظل الفلبين ملتزمة بتعبئة جميع الوكالات ذات الصلة لتحقيق ذلك. وقد طُرحت جائحة كوفيد-19 تحديات جديدة في التصدي لمشكلة الأطفال والنزاع المسلح التي دامت عقوداً. ولكن إذا تعلّم المجتمع الدولي من الحلول المبتكرة وضاعف جهوده، يمكننا أن نخطو خطوات واسعة في حماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات.

المرفق الستون

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

أشكر الرئيسة وأشكر جميع من قدموا إحاطات اليوم على عروضهم الثاقبة والقيّمة. ونشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة غامبا. فالتزامها وتفانيها في تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح يظهران المثل العليا التي كانت وراء إنشاء هذه الولاية الجوهرية قبل 25 عاما.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لوفد إستونيا لرئاسته الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر ولعقد هذه المناقشة الهامة والمناسبة التوقيت بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وتؤيد بولندا البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. وتؤكد الوثيقتان كلتاهما الحاجة الملحة إلى عكس مسار الاتجاهات المقلقة في انتهاكات حقوق الطفل التي ازدادت تقاوما في العام الماضي بسبب تفشي جائحة كوفيد-19.

إن الأرقام الخاصة بعدد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم صادمة ومروعة حقا. وعمليات الاختطاف أو التجنيد العسكري أو العنف الجنسي أو القتل والتشويه ليست سوى أمثلة قليلة على الأشكال الرئيسية للاستغلال التي يتعرضون لها. ويقدم التقرير السنوي للأمن العام صورة مريعة في هذا الصدد. ففي عام 2020، تضرر من الانتهاكات 19 379 طفلا. وهذا أمر مثير للغضب - لا سيما وأن هذا العدد قد يكون في الواقع أعلى بكثير من ذلك بسبب الحالات غير المبلغ عنها وعدم الوصول إلى معلومات تم التحقق منها.

ومع ذلك، تشعر بولندا بانزعاج شديد إزاء حجم ونطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات. وشاغلنا بوجه خاص هو أثر جائحة كوفيد-19 الضار المتمثل في زيادة تعرّض الأطفال لطائفة واسعة من مشاكل حماية الطفل.

وغالبا ما تتطوي تدابير العزل التي وُضعت لمكافحة الجائحة على إغلاق المدارس، الأمر الذي يزيد من تقاوم البيئة الصعبة أصلا التي تواجه المدارس في العمل. كما أن الحرمان المنهجي من فرص الحصول على التعليم يجعل الأطفال أكثر عرضة للتجنيد والاستخدام من قِبل الجماعات المسلحة. وفي ضوء ذلك، وكعضو فخور في اللجنة التوجيهية للائتلاف العالمي من أجل إعادة الإدماج، وعضو في مجموعة أصدقاء إعادة الإدماج، نحث على مضاعفة الجهود لوضع برامج لإعادة الإدماج يستفيد منها الجنود الأطفال السابقون وغيرهم من الشباب والأطفال المتضررين من الحرب والمرتبطين بأطراف النزاع.

كما أننا نشعر بانزعاج إزاء تزايد العنف الموجه ضد البنى التحتية الحيوية. فقبل شهرين، اعتمدنا في هذه القاعة قرار مجلس الأمن 2573 (2021) بشأن هذه المسألة ذاتها. وللأسف، فإن عدد الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى والمدارس والعاملين في المجال الطبي والإنساني، فضلا عن معداتهم وإمداداتهم، أخذ في الازدياد. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الرامية إلى الحد من أثر النزاع على الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مثل إعلان المدارس الآمنة، ونؤيدها.

والأطفال هم من بين أضعف أفراد المجتمع الذين يعانون بشكل غير متناسب في حالات النزاع. ومن هذا المنظور، من الصعب حتى أن نتصور أن هناك أيضا في هذه المجموعة عددا من الأشخاص احتياجاتهم أكبر من غيرهم. وهؤلاء هم الأطفال ذوو الإعاقة. فغالبا ما يتعرضون للإيذاء والرفض والتخلي

عنهم ويكونون ضعفاء جدا بحيث يعجزون حتى عن البكاء طلبا للمساعدة. دعونا لا ندخر جهدا لتهيئة الظروف التي تمكنهم من العودة إلى حياتهم الطبيعية وسبل عيشهم. وفي هذا الصدد، فإن حماية الفئات الضعيفة والهشة من الأطفال اللاجئين، والأطفال المشردين داخليا، والأطفال الذين أصيبوا بصدمات نفسية من جراء الحرب، والأطفال الذين يولدون بسبب العنف الجنسي، وإعادة إدماجهم قد أصبحت الأولويتين الرئيسيتين للتعاون الإنمائي البولندي.

ونظرا للعواقب المعذبة للنزاع المسلح، تدرك بولندا أهمية تقديم الدعم النفسي المستمر للأطفال والشباب. وهنا، أود أن أشدد على أن هيئة المعونة البولندية تشارك في الأنشطة الإنمائية الرامية إلى توفير الدعم النفسي للأطفال المتضررين من النزاع في أوكرانيا. ونقوم أيضاً، إلى جانب منظمة العمل الإنساني البولندي، بتحسين جودة الخدمات الاجتماعية عن طريق تنمية قدرات موظفي الدعم الاجتماعي والنفسي العاملين في المستوطنات الواقعة على طول خط التماس.

وعندما لا تكون هناك مساءلة أو ملاحقة الجناة ومعاقبتهم بشكل فعلي، يكون هناك إيذاء وظلم. وفي هذا الصدد، أظهرت آلية الرصد والإبلاغ قيمة في الكشف عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وما يجب علينا القيام به الآن هو مواصلة دعمها بالكامل بتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والدولية، فضلا عن تعزيز قدرات حماية الطفل المنتشرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك في تنفيذ ولايات حفظ السلام. فبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نضمن امتثال جميع أطراف النزاع المسلح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أتطرق إلى حقيقة مخزية للغاية هي أننا هنا في القرن الحادي والعشرين ما زلنا بحاجة إلى مواجهة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم. ولعل أصعب حالة في هذا الصدد هي في مناطق النزاع في أفريقيا والشرق الأوسط. ومن المفجع، كما أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن سوء التغذية هو سبب ما يقرب من نصف جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الصعيد العالمي. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية والخدمات الصحية والتغذوية للمحتاجين، فضلا عن استخدام الجزاءات ضد أولئك الذين يقيدون الوصول الآمن ودون عوائق إلى المساعدات الإنسانية.

إذا أردنا أن نضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فضلا عن منع النزاعات وبناء مجتمعات صحية تقوم على الاحترام والتعاطف والتضامن، فعلى أن نستثمر في أفضل أمل لنا في المستقبل. وهذا الأمل هو سلامة الأطفال.

المرفق الحادي والستون

بيان البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تشكر البرتغال الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن على تشجيع هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت، التي تجري في العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وولاية الممثل الخاص للأمين العام، التي نؤيدها تأييداً كاملاً.

وتؤيد البرتغال البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

نحن نرحب بتقرير الأمين العام لعام 2021 عن الأطفال والنزاع المسلح، ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تحققت الأمم المتحدة من وقوعها والبالغ عددها 26 425 انتهاكا - وهو رقم يتزايد باستمرار.

وتدين البرتغال جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في النزاع المسلح التي حددها مجلس الأمن في قراره 1612 (2005). وتمثل هذه الانتهاكات انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة أمران أساسيان لمنع هذه الجرائم.

ونحن نسلط الضوء على المسؤولية الرئيسية للدول عن حماية المدنيين في النزاع المسلح وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع الأطفال المحتاجين.

والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي صدقت البرتغال عليه، صك مرجعي. كما أن مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وكلها مبادئ أيدتها البرتغال، هي أيضاً وثائق أساسية.

وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري أن تفعل ذلك وأن تؤيد هذه الوثائق. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف من الدول ومن غير الدول في النزاعات المسلحة على وضع نهاية لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وندافع عن ضمان تقديم الدعم والجبر للناجين، بما في ذلك الخدمات المراعية لنوع الجنس وللعمر، والرعاية الطبية البدنية والنفسية، ورعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

إن للهجمات على المدارس آثاراً طويلة الأمد بشكل خاص، لأنها تعرّض للخطر مستقبل أجيال بأكملها وتؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات. ولذلك فإن حماية فرص التعليم، في إطار الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، أمر بالغ الأهمية ويسهم في منع التجنيد وكذلك في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

ومن الأساسي إدراج منظور جنساني أثناء مناقشة الأطفال والنزاع المسلح، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ويساورنا قلق بالغ إزاء آثار كوفيد-19 في النظم الصحية والتعليمية، وفي زيادة تدهور حالة ضعف الأطفال، وكذلك في منع الرصد.

ومن الضروري أن يظل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ يعملان. وينبغي أن يظل جمع البيانات والإبلاغ بها بطريقة شفافة ودقيقة شاغلا رئيسيا لاستقلال هذه الآلية ومصداقيتها وكفاءتها.

ومن الضروري أيضا العمل على إعادة إدماج الأطفال وإعادة تأهيل أسرهم ومجتمعاتهم كجزء من خارطة الطريق لمعالجة هذه المشكلة ولتعزيز تعميم حقوق الطفل.

ويمكن أن تشكل حماية الأطفال خطوة أولى لحل النزاعات أو التخفيف من حدتها. وينبغي، من ثم، إدماج حماية الطفل في جميع عمليات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار.

وأخيرا، تعترف البرتغال بأعمال اليونسف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة وتؤيدها، كما تؤيد تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في عمليات السلام. ولذا ندعو الدول إلى التعاون مع هذه الكيانات، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، لحماية حقوق الأطفال في النزاع المسلح.

المرفق الثاني والستون

بيان عليّة أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

لقد أدركت دولة قطر منذ زمن طويل أن حماية الأطفال في النزاع المسلح عنصر أساسي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. وكما قال نيلسون مانديلا "أطفالنا هم أعظم كنز لنا. فهم مستقبلنا. ومن يسيء إليهم إنما يمزق نسيج مجتمعنا ويضعف أمتنا." (22 تشرين الثاني/نوفمبر 1997).

لذلك، نلاحظ بقلق بالغ النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام (A/75/873-S/2021/437)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2427 (2018)، ومفادها أنه في عام 2020، ظلت أعمال العنف والأعمال القتالية وتجاهل القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تؤثر تأثيراً مدمراً على حالة الأطفال في النزاع المسلح، وأن عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ظل مرتفعاً. ونحن نشعر بالفرح إزاء الهجمات على المدارس والمستشفيات، وقد استمر استخدامها لأغراض عسكرية طوال عام 2020 - مما أدى إلى تفاقم محنة الأطفال.

وتقلقنا أيضاً بالغ القلق نتائج التقرير التي تقيد بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى استئصال مواطن ضعف الصببة والصابايا، إزاء الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك بإعاقة حصولهم على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، والحد من أنشطة حماية الطفل، وتقليص حيز الأماكن الآمنة.

وفي السياق نفسه، يشير تقرير مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح المعنون "أثر جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح"، الصادر في 3 أيار/مايو 2021، إلى أن الجائحة والتدابير التي تتخذها الدول للتخفيف من آثارها قد زادت على الأرجح من تعرض الأطفال للتجنيد والاستخدام، لا سيما بسبب إغلاق المدارس وفقدان دخل الأسرة. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تصبح الفتيات أكثر عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بسبب انخفاض القدرة على الحركة وزيادة العزلة.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالعمل الذي قام به مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وفرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها في أوقات جائحة كوفيد-19 الصعبة هذه.

وينبغي ألا تكون أماكن التعلم أبداً مكاناً للحرب: ويشير تقرير الأمين العام إلى أن 127 مليون طفل كانوا خارج المدرسة في حالات النزاع وذلك بسبب انعدام الأمن أو الهجمات على المدارس أو الأفراد ذوي الصلة أو الاستخدام العسكري للمدارس.

وقبل أكثر من عام، في 28 أيار/مايو اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار 275/74، الذي قدمته دولة قطر، والذي أعلن يوم 9 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. وبشكل هذا اليوم تذكيراً هاماً بضرورة حماية المدارس كمآكن آمنة للأطفال وبالحاجة إلى إعطاء الأولوية لحصول جميع الأطفال على التعليم، ولا سيما أولئك الذين يعانون من حالات ضعف.

ويتمثل التحدي المطروح في ضمان أن تنعكس حماية التعليم وتتجسد في العمل على أرض الواقع من خلال آليات فعالة من شأنها أن تنهي إفلات مرتكبي هذه الهجمات من العقاب، حتى يتمكن ملايين الأطفال المحرومين من التعليم في بيئات النزاع من التطلع إلى مستقبل أفضل. فالمحاسبة هي السبيل إلى ردع الهجمات في المستقبل.

ولذا، يجب القيام بالمزيد. ومن بين بعض التدابير الرادعة تعزيز توثيق الهجمات على التعليم، بما في ذلك جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. والهجمات على المدارس و/أو المستشفيات هي أحد الانتهاكات الجسيمة الستة الخاضعة لآلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005)، ويطلب مجلس الأمن، من خلال القرار 1998 (2011)، إلى الأمين العام أن يدرج في "قائمة العار" السنوية تلك الأطراف في النزاع التي ترتكب هجمات على المدارس. ويشير آخر تقرير للأمين العام إلى أن "إعطاء الأولوية لتحليل البيانات يكتسي أهمية حاسمة من أجل الكشف والاستجابة المبكرين بغرض الحيلولة دون تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، وذلك من خلال تعزيز جمع المعلومات وتحليلها، ودعم القدرات الوطنية، وإدراج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في أعمال الوساطة".

وقد أدركت دولة قطر منذ أمد طويل الدور الحيوي الذي تؤديه البيانات الموثوقة في رصد الهجمات على التعليم في جميع أنحاء العالم والتصدي لها. ومؤسسة التعليم قبل كل شيء هي في طليعة الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى البيانات عن التعليم في حالات الطوارئ. وتساعد هذه البيانات على إبراز وفهم كيف أن الهجمات على التعليم في أوقات النزاع وانعدام الأمن تحرم الأطفال من حقهم في التعليم. وتدعم المؤسسة أيضاً تطوير التكنولوجيا الإنسانية لتسجيل البيانات المتعلقة بالهجمات على المدارس والمعلمين والطلاب، وانتهاكات القانون المتصلة بالتعليم وذلك من أجل محاسبة مرتكبي الهجمات. وخدمة البيانات العالمية هذه بشأن الهجمات على التعليم هي محور لجمع المعلومات عن الهجمات على التعليم وفرزها وتحليلها وتخزينها وتوزيعها من أجل صانعي السياسات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتصوّر هذه الجهود إيمان دولة قطر بأننا نستطيع بالعمل معاً أن نضمن استطاعة الأطفال في كل مكان أن يكبروا وهم سالمون وأصحاء ومتعلمون كي يتمكنوا من المساعدة على بناء مستقبل آمن ومستدام لأنفسهم ولأسرهم ومجتمعاتهم.

ختاماً، ندعوكم إلى الانضمام إلى جهود دولة قطر واليونسكو ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمجتمع الدولي للاحتفال بيوم 9 أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي الثاني لحماية التعليم من الهجمات. والهدف من هذه المناسبة الافتراضية الرفيعة المستوى هو إحياء هذا اليوم الدولي الهام والترويج له والدعوة إلى وقف الهجمات على التعليم، التي تمس الحاجة إليها من أجل السلام العالمي، وتعزيز المساءلة.

المرفق الثالث والستون

بيان تشو هيون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

في البداية، يثني وفد بلدي على عقدكم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ويعرب عن تقديره العميق لمقدمي الإحاطات لبياناتهم. ومناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت بشكل خاص، حيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعمي للممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا، ومكتبها.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. فوفقا للتقرير السنوي الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، تضرر 19 379 طفلا في 21 حالة من الانتهاكات؛ بما في ذلك التجنيد والقتل ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه ضعف الأطفال، بينما تشكل تحديات إضافية للقدرة على حماية الطفل ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.

وعلى ضوء هذه الخلفية المثيرة للقلق، ومع تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، أود أن أبرز النقاط الأربع التالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوفد بلدي:

أولا، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 2532 و 2565. ويجب، على وجه الخصوص، ضمان وصول المساعدات الإنسانية الكاملة والأمن ودون عوائق إلى الأطفال في النزاعات المسلحة وذلك للاستجابة بشكل كاف للجائحة. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن نعلم من التقرير السنوي أنه وقعت 4 156 حالة حرمان أطفال من وصول المساعدات الإنسانية في عام 2020 عندما زادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونحن نكرر دعوة الأمين العام إلى الوصول الآمن دون عوائق إلى المساعدات الإنسانية في العديد من مناطق العالم الهشة.

ثانيا، يجب إدراج المنظورات الجنسانية في حماية الطفل. وكما يشير تقرير الأمين العام بحق، فإن الانتهاكات الجسيمة تؤثر على الفتيان والفتيات بشكل مختلف. ففي حين أن 85 في المائة من الأطفال الذين جندوا واستخدموا كانوا من الفتيان، فإن 98 في المائة من العنف الجنسي ارتكب ضد الفتيات. وعادة ما تكون الفتيات أيضا أول من يتسرب من المدرسة ولن يعود معظمهن أبدا إليها. ومن ثم، من الضروري اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في مجال حماية الطفل وإعادة إدماجه.

ثالثا، يجب أن نعزز جهودنا الرامية إلى ضمان حصول الأطفال في البيئات المتضررة من النزاع على تعليم جيد. فقد ازدادت الهجمات على المدارس في عام 2020، وهو ما ينتهك حقوق الأطفال في التعليم. ومما يثير القلق أيضا أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للجائحة قد تؤدي إلى تفاقم الحالة، مما يزيد من حرمان هذا العدد الكبير من الأطفال في جميع أنحاء العالم من فرص حصولهم على التعليم.

ويجب تذكيرنا بأن التعليم هو مفتاح كسر حلقة العنف، وبناء القدرة على الصمود، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي لإعادة إدماج الأطفال الجنود، دعت باستمرار إلى ضرورة كفالة حصول جميع الأطفال المتضررين من النزاعات على التعليم على نحو شامل ومتساو، وسنواصل جهودنا النشطة لتحقيق هذه الغاية.

رابعا، تؤيد جمهورية كوريا بقوة دور الأمم المتحدة في حماية الطفل، بما في ذلك من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واليونيسف. فنحن ندعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة في تسهيل وجود بيئة حامية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ونشدد على أهمية ولاياتها المتعلقة بحماية الطفل، فضلا عن الدور الحيوي الذي يضطلع به كبار مستشاري حماية الطفل في بعثات حفظ السلام، ونعتقد أنه ينبغي تزويدهم بالموارد الكافية. ونحن نتطلع إلى مواصلة مناقشتنا بشأن حماية المدنيين، ومن بينهم الأطفال، في الاجتماع الوزاري المقبل لحفظ السلام الذي سيعقد في سول في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وعلاوة على ذلك، وبغية تيسير إعادة إدماج الأطفال وتوفير الرعاية اللازمة لهم، تقدم جمهورية كوريا مساهمات لليونيسف، بما في ذلك عن طريق توفير مليون دولار لمشروع "إنقاذ الأرواح وتعزيز حماية الفتيات والفتيان الأفغان المتضررين من النزاع المسلح". ومع إشارة تقرير الأمين العام السنوي الأخير إلى أفغانستان بوصفها أحد الأماكن التي تم فيها التحقق من أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة، نعتقد أن مشروعنا يقدم دعما عمليا لتحسين وضعها.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن نضمن المساءلة عن جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وأن نجد سبلا لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ونعتقد أيضا أن من الجوهر أن ندعم ونعزز أدواتنا لتوثيق الانتهاكات والتصدي لها، وتشمل تلك الأدوات آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن، وتقرير الأمين العام السنوي.

إن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال لا تشكل تهديدا لحاضرنا فحسب، بل والأهم من ذلك لمستقبلنا. وإذا لم نوقفها ونمنعها الآن، سيصبح من الصعب أكثر وأكثر كسر حلقة العنف المفرغة. وتعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها الصارم بالعمل مع الأمم المتحدة وكذلك مع جميع الدول الأعضاء، بغية تحسين حماية الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة، وكذلك من الجائحة المستمرة.

المرفق الرابع والستون

بيان داميانو بليفي، الممثل الدائم لسان مارينو لدى الأمم المتحدة

تؤيد سان مارينو البيان المقدم من كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة المهمة، وأيضاً الأمين العام على تقريره السنوي، وكذلك مقدمي الإحاطات على عروضهم.

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الأوضاع غير المستقرة في جميع أنحاء العالم، وخلقت تحديات جديدة لأكثر الفئات ضعفاً، بمن فيها الأطفال، وخاصة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

وكان هذا العام صعباً بشكل خاص أيضاً بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، ولا سيما العاملين في الميدان. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي أوجدتها الجائحة لنظام الرصد، والتحديات في تنفيذ أنشطة حماية الطفل. وتشيد سان مارينو بتفاني الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتبها، وتقدر مشاركة جميع موظفي حماية الطفل والشركاء المعنيين. وترحب سان مارينو بخطط العمل والالتزامات الجديدة التي أسفرت عن إطلاق سراح عدد كبير من الأطفال.

ويثير قلق سان مارينو بشكل خاص العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها هذا العام أيضاً في تقرير الأمين العام. وقد بلغ قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم هذا العام أيضاً مستوى يبعث على القلق، في حين بلغت عمليات الاختطاف والعنف الجنسي مستوى غير مسبوق. ويشكل هذا العنصر الجديد مصدر قلق خاص.

ومن الواضح أن الجائحة قد أوجدت حيزاً وفرصاً جديدة للمنتهكين، وينبغي معالجة هذه الحالة على الفور.

وعلاوة على ذلك، لا يُبلغ عن الاغتصاب والعنف الجنسي إبلاغاً كافياً، وتؤثر عواقب هذه الانتهاكات سلباً على حياة الفتيان والفتيات على المدى الطويل.

وقد عرّض إغلاق المدارس بسبب التدابير الخاصة بكوفيد-19 وفقدان دخل العديد من الأسر خلال هذه الجائحة الأطفال لخطر كبير. فقد ظل الطلاب خارج المدرسة، وأكثر عزلة، وأكثر عرضة للتجنيد، والاختطاف وحتى العنف الجنسي. وتأثرت الفتيات بشكل خاص لأنهن غالباً ما يكن أول من يتسرب من المدرسة وآخر من يعود إليها. ولذلك، من المهم أن تشمل برامج المساعدة البعد الجنساني.

وتدين سان مارينو بشدة جميع الهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلاً عن استخدامها لأغراض عسكرية.

ونؤكد من جديد دعمنا لإعلان المدارس الآمنة، وهو صك يعزز حماية الطلاب والمعلمين والمدارس. ونعتقد أن المرافق التعليمية التي كانت مشغولة أثناء الجائحة ينبغي أن تعود إلى وظيفتها الأساسية، وينبغي أن تكون مكاناً آمناً للأطفال، حيث يمكن للطلاب مواصلة تعليمهم وحيث يمكن رعاية آمالهم في مستقبل أفضل.

كما تشعر سان مارينو بالقلق بشكل خاص إزاء الهجمات الخسيسة على المستشفيات والتهديدات التي لا يزال العاملون في المجال الطبي يواجهونها، حتى خلال حالة طوارئ صحية لم يسبق لها مثيل.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام المرافق الطبية، فضلا عن منح إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية، التي تمس الحاجة إليها في هذا الوقت العصيب. وينبغي ضمان إيصال المساعدة الإنسانية دائما. وتدعو سان مارينو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد أهمية المساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فالإفلات من العقاب غير مقبول على الإطلاق، وينبغي أن يحصل الضحايا على العدالة والجبر.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق أيضا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الذي يشكل صكا أساسيا لمنع تجنيد الجنود الأطفال. ونشجع أيضا جميع الأطراف على دعم أدوات هامة أخرى، مثل مبادئ باريس والتزاماتها ومبادئ فانكوفر.

وقد انضمت سان مارينو أيضا إلى حملة "قانون حماية الأطفال"، وهي حملة هامة لمساعدة جميع الأطفال على أن يحيوا حياة طبيعية.

وعلاوة على ذلك، تعتقد سان مارينو أن إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم ينبغي أن تكونا دائما محور تركيز جميع أنشطتنا. وينبغي أن توجه المصلحة الفضلى للطفل أعمالنا، وينبغي أن تكون محور برامج إعادة الإدماج وجهود بناء السلام في المستقبل.

ونؤكد مجددا أيضا أهمية معاملة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح كضحايا، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المصنفة على أنها إرهابية.

وأخيرا، وكما أكد الأمين العام من جديد، فإن الوساطة ومنع نشوب النزاعات أمران أساسيان لوقف هذه الانتهاكات.

وتؤكد سان مارينو أيضا من جديد دعمها الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وهو أمر حيوي أثناء حالة الطوارئ هذه. كما تعرب سان مارينو عن تأييدها لقراري مجلس الأمن 2532 (2020) و 2565 (2021). وخلال هذه الجائحة، يُعد وقف الأعمال القتالية ضرورة. ومن المهم بنفس القدر ضمان الحصول العادل والميسور التكلفة على لقاحات كوفيد-19 في حالات النزاع المسلح وما بعده، وفي حالات الطوارئ الإنسانية.

ويصايف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ولا تزال سان مارينو تؤمن إيمانا راسخا بهذه الولاية وتدعمها، بما في ذلك نزاهة آلية الإدراج في القائمة.

إن أرقام الانتهاكات الواردة في تقرير الأمين العام ليست مجرد أرقام، بل هي أطفال حقيقيون يعانون من أفضع الانتهاكات. هؤلاء الأطفال بحاجة إلى اهتمامنا ودعمنا. وتعتقد سان مارينو أنه يمكننا، بالعمل معا، أن نبني الأسس لمستقبل أفضل لكل طفل يعيش في خضم نزاع وأزمة.

ويمكننا معا كسب المعركة ضد هذه الجائحة، وبناء استجابة قوية لها، ووضع برامج شاملة للإنعاش تعطي الأولوية لحقوق الأطفال وحمايتهم.

المرفق الخامس والستون

بيان عبد الله بن يحيى المُعَلِّمي، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

تمثل مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة أهمية قصوى لمفهوم بناء السلام ولخلق أجيال متزنة تستطيع بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للدول المتأثرة بالنزاعات. حيث ينبغي على المجتمع الدولي التعامل مع الأطفال في النزاعات المسلحة بعناية فائقة بشكل يُمكن من خلق واقع جديد لأولئك الأطفال يتم من خلاله كسر دائرة العنف ومعالجة الآثار السلبية التي تلحق بالأطفال ومواجهة أي ارهاصات قد تؤدي إلى خلق بيئة حاضنة للتطرف والعنف.

وتؤمن المملكة العربية السعودية أن مسألة حماية الأطفال في النزاع المسلح على مستوى العالم تعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف في المجتمع الدولي وتستدعي مواجهة جماعية وجهوداً متسقة لمعالجة تداعياتها والتصدي لأسبابها. وقد قامت بلادي بالانضمام للعديد من الأطر الدولية التي تعزز ذلك.

وترحب المملكة العربية السعودية بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، الذي أكد على التزام تحالف دعم الشرعية في اليمن بحماية الأطفال وجدوى التدابير الهامة والمستمرة التي اتخذها لتعزيز حمايتهم في النزاع القائم في اليمن وفقاً للمرجعيات الدولية. كما أنه انعكاس لمدى قدرة التحالف على تقديم نموذج للتحالفات الدولية في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وننتائج تقرير الأمين العام، بالرغم من التحفظ على إعداد الحوادث المنسوبة للتحالف فيه، تثبت بطلان الدعاوي المغرضة التي تقوم بها بعض الجهات محاولةً تشويه صورة التحالف الحقيقية من أجل أغراض سياسية لا تمت لحماية الأطفال بصله، بل تهدف فقط لاستخدام الأكاذيب لخلق واقع افتراضي يبعد الأنظار عن الدور الحقيقي والبنّاء للتحالف في اليمن.

وفي هذا الصدد نؤكد مجدداً على دعمنا لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة فرجينيا غامبا، ودورها الإيجابي في حماية الأطفال على الصعيد الدولي، وننتطلع لاستمرار التعاون البنّاء بينها وبين التحالف من أجل تطوير آليات حماية الأطفال في النزاع المسلح في اليمن.

وقد أثبت تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح مجدداً الدور الهدام الذي تقوم به المليشيا الحوثية المدعومة من إيران في اليمن. حيث يعتبر شاهداً من ضمن شواهد أخرى عديدة على عدم رغبة هذه المليشيا في إنهاء النزاع في اليمن وارتكابها جرائم فظيعة بحق اليمنيين وأطفالهم. فرفضها لمبادرات السلام في اليمن والتصعيد ضد المدنيين والذي كان آخره في مأرب يوضح الفكر العدائي لهذه المليشيا ويثبت أطماعها في السلطة غير أبهة بما نتج عنه انقلابها على الشرعية والشعب اليمني من استنزاف لموارد اليمن واغراق شعبه في الفوضى والجوع والمرض. كما أن ذلك يثبت الدور السلبي الذي تقوم به إيران في المنطقة لفرض سياستها التوسعية غير مكرثة بالدمار الذي حل بشعوب الدول التي تدخلت فيها وأطفال تلك الدول.

ويطالب بلدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي باتخاذ التدابير اللازمة لحمل المليشيا الحوثية على اختيار طريق السلام دعماً لجهود الأمم المتحدة للوصول للحل السياسي المنشود وفقاً للمرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار 2216 (2015) ولتجنب الشعب اليمني والأطفال خاصة المزيد من المعاناة.

المرفق السادس والستون

بيان ميشال ملينيار، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد سلوفاكيا البيانين المقدمين باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. ونشيد بإستونيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ونشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من عروض ثاقبة. ونقدر أيضا دور الأمين العام وممثلته الخاصة في حماية الطفل وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة به، وعلى المشاركة القوية والمهمة من جانب جميع شركاء الأمم المتحدة في الدعوة إلى اتخاذ تدابير عملية لحماية الأطفال.

ونرحب بتقرير الأمين العام ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء حجم وشدة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تنعكس فيه. وقد نحتل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولاية الأطفال والنزاع المسلح، ولكن الأطفال ما زالوا أضعف الفئات في حالات النزاع المسلح، ولذلك نحتاج إلى التطلع إلى المستقبل، بشأن كيفية تنفيذ الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح على نحو أفضل.

وللأسف، لا تزال الانتهاكات الجسيمة على مستوى مقلق مماثل للانتهاكات المتعلقة بالعام الماضي، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لحماية الأطفال في جميع حالات النزاعات المسلحة. وندين بشدة استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، فضلا عن منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم، باعتبارها أكثر الانتهاكات الجسيمة الثلاثة انتشارا التي تم التحقق منها في عام 2020. ونعرب عن قلقنا بوجه خاص إزاء الزيادات الكبيرة في حالات الاختطاف والعنف الجنسي، والأثر السلبي الطويل الأجل لهذه الزيادات على الأطفال. كما ندين الهجمات الواسعة النطاق على المدارس والمستشفيات، ودعو بقوة جميع أطراف النزاع المسلح إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات. ومن الأهمية بمكان تعزيز رصد الهجمات على التعليم والإبلاغ عنها، فضلا عن المحاسبة عليها والإنصاف منها.

وقد زادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة وعقدت تنفيذ أنشطة حماية الطفل. ونشدد على أهمية إعطاء الأولوية لحقوق الطفل واحتياجاته في برامج الاستجابة لكوفيد-19 والإنعاش منها العالمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدراسة التي أجريت في أيار/مايو الماضي بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ومع الآثار الطويلة الأجل لهذه الجائحة، تشدد أهمية الدعوة إلى تحسين فرص الحصول على تعليم مأمون جيد، بما في ذلك للفتيات، خلال النزاع المسلح.

وما زلنا نكرر دعوتنا الثابتة لجميع أطراف النزاع المسلح أن تحترم احترامها كاملا القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تنهي الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويجب ضمان المساءلة عن جميع هذه الجرائم، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة ومعاقبتهم. ولا يمكننا ببساطة أن نقبل الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وندعو إلى تجريم الانتهاكات الجسيمة في القوانين المحلية، وإلى اعتماد تدابير فعالة للمساءلة الوطنية، وكذلك إلى تعاون الدول الأعضاء مع آليات المساءلة الدولية والإقليمية والوطنية.

وبعد أن صدقت سلوفاكيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأيدت مبادئ باريس، وإعلان المدارس الآمنة، فضلا عن مبادئ فانكوفر، تدعو سلوفاكيا الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك بعد إلى اتباع هذا الإجراء.

المرفق السابع والستون

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

نود في البداية أن نشكر الرئاسة الإستونية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك الأمين العام على تقريره السنوي، والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور، وفورست ويتيكر، ولابان أونيسيموس على إحاطاتهم الشاملة.

وتؤيد سلوفينيا البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي وباسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ومع احتفالنا بمرور 25 عاما على إنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نود أن نعرب عن عميق امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة في الميدان على عملهم القيم في توثيق ورصد انتهاكات حقوق الطفل في النزاع.

ومما يحزننا بشدة أن التقرير المعروض علينا يوثق مرة أخرى استمرار ارتفاع أعداد واتجاهات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وبعد الإقرار ببعض التقدم المحرز في عام 2019، من المقلق بشكل خاص أن أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية كانت أكثر الانتهاكات الجسيمة انتشارا في عام 2020.

وفي حالة النزاع المسلح يظل الأطفال من بين أكثر الفئات ضعفا، وقد زادت جائحة كوفيد-19 من تقاوم مواطن الضعف هذه. وعززت، بين أمور أخرى، الحواجز التي تعوق حصولهم على التعليم والصحة. كما أن الافتقار إلى أماكن آمنة للأطفال زاد من تعرضهم لانتهاكات جسيمة، وهو ما يتضح من الاتجاهات المتزايدة الموثقة في تقرير هذا العام.

ونحن نشعر بالجزع إزاء الزيادة الهائلة في العنف الجنسي. ولا تزال هذه الأعمال الشنيعة تشكل أكثر الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي لا يبلغ عنها بالقدر الكافي. وفي حين أنها ترتكب ضد الفتيات والفتيان، فإن الفتيات ما زلن يتضررن بشكل غير متناسب. ومن الضروري اتباع نهج واستجابة يراعيان المنظور الجنساني.

وبما أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مستمر يجب بذل المزيد من الجهود لضمان محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات. فضمان المساءلة أمر أساسي لمنع تكرار هذه الانتهاكات ولحصول الضحايا والناجين على العدالة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أيضا على أهمية آلية الرصد والإبلاغ كما أنشأها القرار 1612 (2005) واستقلاليتها وحيادها ومصادقيتها.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على المدارس والمعدل المقلق لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. كما أن حماية المدارس من الهجمات ومن الاستخدام العسكري أمر ضروري لضمان حصول الأطفال على التعليم وحقوقهم في التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن المدارس، في حالات النزاع، تشكل ولا بد أن تظل ملاذا آمنا للأطفال. ولذلك، ندعو الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري ولم تنضم إلى مبادئ باريس والتزاماتها، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر، أن تفعل ذلك.

وما فتئت سلوفينيا من أشد المدافعين عن حماية الطفل، وتهدف جهودنا الوطنية أيضا إلى تخفيف آلام الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ومساعدة ضحايا النزاع. وقد دعمنا، في هذا الصدد عدة

مشاريع لمساعدة الأطفال المتضررين من النزاعات في أوكرانيا وفلسطين وسوريا وقدمنا مساعدات إنسانية إلى اليونيسف من أجل الأطفال اليمنيين. وتلقى أكثر من 500 طفل من المناطق التي تشهد نزاعا بالفعل أو التي خرجت من نزاع مساعدة نفسية وبدنية وإعادة تأهيل في سلوفينيا. ومن خلال مشروع "حقوقنا" والمواد التعليمية، أتاحت سلوفينيا تثقيفا في مجال حقوق الإنسان لأكثر من 200 000 طفل في جميع أنحاء العالم، مما يساعد على تعزيز التسامح وفهم التنوع في المجتمعات.

وفي حين أن إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يبدو أحيانا مهمة مراوغة، فإننا قادرون على الاعتراف أيضا ببعض التطورات الواعدة التي تعكس الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة ومكتبها. وتشمل هذه التدابير إطلاق سراح أكثر من 12 000 طفل، فضلا عن عدة خطط عمل يجري تنفيذها حاليا. وفي هذا الصدد، نشجع جميع أطراف النزاع على وضع خطط عمل من هذا القبيل وتوقيعها وتنفيذها، وعلى العمل مع ممثلي الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويجب أن يكون إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال محور جهودنا الرامية إلى إعادة بناء مستقبل أفضل وأكثر سلاما لأن المستقبل الذي نبنيه ملك للأطفال.

المرفق الثامن والستون

بيان البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أعرب عن تقديري لوفد إستونيا لإعداده للمناقشة المفتوحة بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح لكي نتشاطر وجهات نظرنا. ويسرنا ترؤس الرئيسة هذه الجلسة، حيث إنه من الأهمية بمكان أن يقوم المجلس بتقييم التطورات وتعزيز جهوده لمساعدة وحماية الأطفال في النزاع المسلح. كما نود أن نشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على مساهماتهم القيمة.

ويشرفني أن أخاطبكم اليوم باسم الصومال بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. فتقرير الأمين العام يأتي في وقت يواجه فيه العالم تحديات غير مسبقة بسبب جائحة كوفيد-19. ونحن نؤيد رأي كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والأمم المتحدة وهو أن حقوق الأطفال واحتياجاتهم ينبغي أن تكون جانبا محوريا في جميع الجهود المبذولة من أجل السلام، بما في ذلك الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أثر جائحة كوفيد-19 على الأطفال المتضررين من النزاعات، الذي زاد من تفاقم تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة وزاد من تعقيد تنفيذ أنشطة حماية الطفل. ولذلك، من الجوهري إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال واحتياجاتهم في البرامج العالمية للاستجابة لكوفيد-19 والإنعاش منها.

وتلتزم الحكومة الصومالية بحماية الأطفال في بلدنا. ونحن نواصل العمل بجدية لتحسين الإطار القانوني لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، على النحو المنصوص عليه في الأطر الوطنية والدولية. وعلاوة على ذلك، توضع تشريعات رئيسية، من قبيل مشروع القانون الوطني لحقوق الطفل، من أجل تحسين حماية الأطفال في الصومال من الانتهاكات الجسيمة. وتوفر هذه التشريعات الأساس لمواصلة بناء المؤسسات وتنمية القدرات الحكومية، نظرا للإطار المطلوب لحماية حقوق الطفل، بما في ذلك تحسين التشريعات والسياسات.

وفي 3 أيار/مايو 2019، أكملت الحكومة الاتحادية التسجيل البيومنتري لجميع ضباط الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية. وعلاوة على ذلك، وإضافة إلى التسجيل البيومنتري، فإن الفرز السليم لقوات الأمن والقائمة والمجندين الجدد يضمن عدم وجود أطفال بينهم. ونحن نحقق بشكل أكثر استباقا في حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ونفاضي بشأنها بينما ندكي الوعي ونقوم بأنشطة لبناء قدرات قوات الأمن.

وأشدد على ضرورة زيادة الامتثال للولايات والقوانين والتدابير المتعلقة بحماية الطفل بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع تعزيز مساءلتها عن جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح. ومما له نفس القدر من الأهمية ضرورة إقامة شراكة قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتحديدًا مع الاتحاد الأفريقي، لتنسيق وتعزيز أنشطة حماية الطفل في أفريقيا.

ونحن نشجع المانحين على مضاعفة مساهماتهم في حماية الطفل، ولا سيما من خلال الدعم المالي والمساعدة التقنية الكافيين والمستدامين، بما في ذلك برامج إعادة الإدماج. فهناك فتيات وفتيان فعليون في العالم يحتاجون على وجه السرعة إلى الحماية وإلى برامج لإعادة الإدماج وتقديم خدمات ومساعدة شاملة للجميع وحسنة التوقيت، وهي برامج لا تتوافر لها حاليا الموارد اللازمة.

وختاماً، نحن ملتزمون بتحمل مسؤوليتنا الأساسية في حماية الأطفال داخل حدودنا. ومن هذا المنظور، ندرك قدراتنا المؤسسية من حيث الفروع التشريعية والقضائية والتنفيذية ونعمل على تعزيزها على نحو دائم. وستوسع الحكومة الصومالية نطاق كل جهودها لحماية الفئات الأكثر ضعفاً - وهم الأصغر سناً - بيننا - ومستقبلنا معهم. ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا على استمرار دعم الصومال لذلك المسعى.

المرفق التاسع والستون

بيان ماثيو جويني، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود بداية أن أشكر إستونيا على عقد المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وهذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب لأن عام 2021 يوافق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وإنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة وعلى إبراز الحاجة الملحة إلى حماية جميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في خضم الأعمال القتالية والنزاع المسلح.

ومما يثير القلق أنه بعد 25 عاما من إنشاء الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ما زلنا نشهد انتهاكات مرتفعة وجسيمة بشكل مثير للقلق ضد الفتيان والفتيات في النزاع المسلح. ونحن نواجه الآن جائحة كوفيد-19، التي يبدو أنها زادت من تعرّض الأطفال للاختطاف والتجنيد والعنف الجنسي. ويتجلى ذلك في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح الذي يذكر أن 26 425 انتهاكا جسيما تم التحقق منها قد ارتكبت ضد الأطفال في عام 2020. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ بالنظر إلى أننا نجد أنفسنا في خضم حالة طوارئ صحية عالمية.

وفي هذا السياق، تواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى التوزيع السريع والمنصف للقاحات والتشخيص والعلاجات وتيسير الحصول عليها. وتشير الدراسات الطبية الأولية إلى أن المتحورات الحديثة لفيروس كورونا تنتشر بسهولة أكبر بين الأشخاص غير المطعمين، بمن فيهم الأطفال، مما يعرضهم لخطر الإصابة بالفيروس أيضا. وبالنظر إلى أننا في مواجهة شيء لم نواجهه من قبل، يجب أن نضمن تطعيم كل فرد، وهذا يشمل الأطفال في حالات مناطق النزاع المسلح.

لقد تحمّل الأطفال لفترة طويلة جدا وطأة الحرب. وهم يمثلون نسبة مئوية مثيرة للقلق من ضحايا الحرب، كلاجئين وأطفال نازحين داخليا، أو قاصرين غير مصحوبين، أو عبيد اتجار أو عبيد جنسيين. وتقوّض حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة وتهدّد بسبب إغلاق المدارس والمستشفيات أو توقفها عن العمل لفترات طويلة نتيجة للهجمات العنيفة في العديد من مناطق النزاع. وهذه الهجمات العنيفة على الأطفال غير مقبولة وتتعارض مع جوهر القانون الدولي الإنساني. ولذلك نحث على محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع المسلح.

وفي حين أن التقدم المحرز في حماية الأطفال في النزاع المسلح بطيء، فإننا نلاحظ أنه يجري إحراز بعض التقدم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في الحوارات مع الأطراف المتحاربة في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وسوريا، والفلبين، ونيجيريا. ونرحب كذلك بالالتزامات الجديدة وغيرها من الارتباطات التي تم التوصل إليها في عام 2020، من أجل توفير حماية أفضل للأطفال، بما في ذلك خطتا عمل جديدتان تم التوقيع عليهما في جنوب السودان وميانمار.

ومما يشجع جنوب أفريقيا أن تعلم أن الجماعات والقوات المسلحة حررت أكثر من 1643 طفلا من صفوفها بعد تدخل الأمم المتحدة، وأن العديد من الفتيان والفتيات قد نجوا من التجنيد بسبب عمليات فحص العمر في الحالات التي توجد فيها لدى الأمم المتحدة خطط عمل مع الحكومات لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وفي 16 حزيران/يونيه 2021، احتفل الاتحاد الأفريقي بذكرى أحد أهم مواعيقه الرامية إلى النهوض بحقوق الطفل، وهو الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي اعتمد قبل 30 عاما، وكان شعار الاحتفال هو: "بعد 30 عاما من اعتماد الميثاق: تسريع تنفيذ خطة عام 2040 لأفريقيا ملائمة للأطفال". ويوم الطفل دليل على التزام الاتحاد الأفريقي بحماية حقوق الطفل ورفاهه. كما أنه يوم هام للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الميثاق والتصدي للتحديات العديدة المتبقية التي يواجهها الفتيان والفتيات المتضررون من النزاع المسلح.

ونشيد بالتعاون بين إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بدعم من اليونسيف وجهودها الجماعية لحماية الأطفال من ويلات العنف والحرب.

ومع معاناة المزيد من الأطفال من الانتهاكات المروعة في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، نحن بحاجة ماسة إلى تنشيط ومضاعفة جهودنا لإنهاء الوعي بالانتهاكات الجسيمة من أجل توفير الحماية التي يستحقها الأطفال لهم. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ما يلي:

- أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يهتم بالاحتياجات الخاصة القصيرة الأجل والطويلة الأجل للأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة، سواء أثناء نشوب النزاعات أو بعد انتهائها. ويجب على الدول أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على القيمة الأساسية للأطفال، باعتبارهم أثمن الموارد لمستقبل البشرية. ولكسر حلقة الانتهاكات التي تؤثر على الأطفال، يجب أن نتبع نهجا منتظما ومتسقاً، بدءاً من الوقاية إلى المساءلة وإعادة الإدماج؛
- ثانياً، ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم خطط العمل الحالية ووضع خطط عمل جديدة لحماية الأطفال في النزاع المسلح، ونشجع الدول على اعتماد وتنفيذ بروتوكولات لتسليم الأطفال إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية المدنيين؛
- ثالثاً، نشجع جميع عمليات حفظ السلام على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والضرورية للحد من أثر النزاعات المسلحة على حياة الأطفال من خلال إدماج حماية الأطفال وحقوقهم في التدريب العسكري؛
- وأخيراً، يجب على أطراف النزاع، سواء كانت قوات حكومية أو جماعات مسلحة غير حكومية، أن تحافظ على سلامة المدارس والمستشفيات وألا تستخدمها لأغراض عسكرية. ولحماية المدارس وسلامتها أهمية خاصة لأنها تشكل جزءاً من العمود الفقري لأي جهد لبناء السلام، مما يمكن من تحقيق النمو في مجال التنمية ويحقق السلام المستدام في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أن الأطفال هم الأكثر ضعفاً في أوقات النزاع المسلح لأنهم غير قادرين على اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سلامتهم، وبالتالي فإنهم يعتمدون اعتماداً كلياً على الآخرين لتلبية احتياجاتهم للبقاء على قيد الحياة. ولذلك، لا يتأثر الأطفال فقط باستهداف مباشر يؤدي إلى وفاتهم أو إصابتهم، بل يتأثرون أيضاً تأثيراً خطيراً بأي ضرر يلحق بأولياء أمورهم ومنزلهم ومدارسهم ومستشفياتهم لأنه يعرض تمتعهم باحتياجاتهم الأساسية للخطر. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة وفعالة لوضع نهاية لانتهاكات قواعد القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الطفل، وضمان العدالة للأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة من خلال محاسبة مرتكبيها. ومن مسؤوليتنا الجماعية وضع نهاية لهذه الجرائم وتهيبه الظروف لهذا الجيل للتمتع بطفولة وشباب بكرامة وبمستقبل يرفرف عليه الأمل.

المرفق السابع

بيان أوغستين سانتوس مارابير، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن، تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تؤكد دعمها لسلامة ولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بوصفه المدافع الرئيسي من الأمم المتحدة عن حماية ورفاه الأطفال في مناطق النزاع باعتباره مشكلة تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

وتدافع إسبانيا عن آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح وتدعمها، وتتفق في أن ذلك سينعكس على نحو كاف في التقرير السنوي للأمين العام ومرفقاته. وترحب حكومة إسبانيا أيضا بالسياسة الجنسانية التي ينفذها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وبتقصيل البيانات حسب العمر ونوع الجنس. فهذا القرار سيؤدي إلى الحصول على معلومات أكثر دقة وموضوعية وموثوقة وفي الوقت المناسب.

ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، لإدراجها بوركينا فاسو والكاميرون ومنطقة بحيرة تشاد في تقريرها السنوي، وكذلك لبياناتها بشأن الحالة الصعبة في كابو دلغادو وتيغراي. ونؤيد جراتها في إبراز الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال فيما يتجاوز الحالات الواردة في تقرير عام 2020 وعددها 20 حالة.

وتؤيد إسبانيا وتحت الدول على الدفاع عن الخطة العالمية المتعلقة بحماية الطفل. وقد أنشأ مجلس الأمن إطارا قويا وزود مكتب الممثلة الخاصة بالأدوات التي تتيح له التصدي للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. ولهذا السبب، ترى حكومة إسبانيا أنه من الضروري عقد جلسة إحاطة في منتصف المدة لمجلس الأمن، قبل المناقشة السنوية المفتوحة المقبلة، من أجل الدفاع عن حماية الأطفال، والرجوع إلى عمل آلية الرصد والإبلاغ، وتقييم البنود التي وافق عليها المجلس، فضلا عن الطلبات الممكنة للحصول على التمويل الكافي، خاصة بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة.

ويساور إسبانيا قلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الحالات التي منع فيها وصول المساعدات الإنسانية (156 4 حالة). وتدعو الأطراف إلى احترام وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، بسرعة وأمان ودون انقطاع.

كما أن العدد الكبير من الهجمات على المستشفيات هو أيضا مسألة تثير قلق بلدنا. ويجب إدانة هذه الاعتداءات والحد منها دون تأخير. كما يجب أن تكون المدارس أماكن آمنة. والهجمات على المدارس والمستشفيات في عام 2020 البالغ عددها 927 كثيرة جدا. ونذكر بضرورة احترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2286 (2016) وتدعو الدول التي لم تؤيد حتى الآن إعلان المدارس الآمنة أن تفعل ذلك. ويتيح المؤتمر الرابع للمدارس الآمنة، المقرر عقده في نيجيريا، فرصة لتأييد الإعلان والدعوة إلى التعليم الآمن في حالات النزاع. ويسر إسبانيا أن بوسعها تقديم الدعم التقني لنيجيريا في تنظيم هذا المؤتمر، الذي يخلّف مؤتمر المدارس الآمنة الثالث، الذي عقد في بالما دي مايوركا في عام 2019.

كما ندين الزيادة الهائلة البالغة نسبتها 90 في المائة في الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد القاصرين في عام 2020. ويجب أن نكون يقظين وأن نخفّض هذه النسبة المئوية في عام 2021. ويجب أن تكون أولوية المجتمع الدولي في هذا الصدد هي التركيز على حماية الضحايا وإدانة الجناة. ونحن، كدول تحكمها سيادة القانون، نتحمل مسؤولية توفير الحماية للضحايا من خلال المحاكم الوطنية، وعند الاقتضاء، من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

وفي عام 2021، ستظل إسبانيا ملتزمة بآلية الرصد والإبلاغ، ودعم تمويلها، فضلا عن آليات وبرامج إعادة الإدماج، وهي وسيلة هامة لجبر حقوق الضحايا التي تُنتهك بالتجنيد والاستخدام، بين انتهاكات جسيمة أخرى.

المرفق الحادي والسبعون

بيان أدريان أوري، القائم بالأعمال بالنيابة ونائب الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تتقدم سويسرا بالشكر إلى إستونيا على تنظيم هذه المناقشة وإلى المتكلمين على إسهاماتهم.

وقد حذرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2021 من أن "عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول"، وأعاد التقرير السنوي الذي نشر للتو تأكيد هذه الملاحظة المثيرة للقلق. فلا يزال احترام حقوق الطفل يتآكل، ويساور سويسرا قلق بالغ إزاء استمرار النزاعات المسلحة في العالم وأثرها المدمر على الأطفال.

ونود أن نؤكد على ثلاثة اعتبارات لتحسين حماية الأطفال:

أولاً، يجب اعتبار الأطفال في النزاعات المسلحة ضحايا في المقام الأول وقبل كل شيء ومعاملتهم وفقاً لذلك. فالأطفال، ولا سيما المرتبطون بجماعة مسلحة أو الذين ينتمي آباؤهم إلى جماعة من هذا القبيل، بما في ذلك الجماعات المصنفة على أنها جماعات إرهابية، ما زالوا أطفالاً، وبالتالي يحق لهم الحصول على حماية خاصة. ولهذا السبب، يلزم تعزيز قدرات حماية الطفل ميدانياً، ومنع التجنيد، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وندعو مجلس الأمن إلى إدراج لغة قوية بشأن احترام حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني في قراراته لضمان تزويد عمليات السلام بالموظفين المتخصصين اللازمين. وهذا أمر هام بصفة خاصة في سياق العمليات الانتقالية.

ثانياً، إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير المتخذة لوقف انتشار الفيروس قد زادت من تعرض الأطفال - وخاصة الفتيات - للعنف والكرب النفسي والاجتماعي. وعلى الرغم من هذه الظروف الاستثنائية، كان موظفو الحماية هناك في الميدان لمواصلة حماية آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال جميع الاستجابات للجائحة للقانون الدولي، وأن تكون جميع تدابير مكافحة الفيروس قانونية وضرورية ومتناسبة، وأن يحصل الأطفال في النزاعات المسلحة على المساعدة والحماية اللتين يحتاجون إليهما. وعلاوة على ذلك، فإن الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الجائحة هي التدبير المطلوب فوراً أكثر من غيره لتقليل الخطر على الأطفال إلى أدنى حد. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى دعم التنفيذ السريع للقرارين 2532 (2020) و 2565 (2021) فيما يتعلق بجميع الحالات المدرجة على جدول أعماله.

ثالثاً، يجب أن نعزز الأدوات المتاحة لمنع ووقف الانتهاكات ضد الأطفال. وآلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، وكذلك التقرير السنوي للأمين العام، بما في ذلك مرفقه، هو أمور حاسمة في هذا الصدد. وتقوم سويسرا من جانبها ببذل جهود في مجال الدعوة بصفقتها الرئيس المشارك لمجموعة الأصدقاء في اليمن وسوريا، كما تدعم عمل آلية الإبلاغ في سوريا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ونكرر دعوتنا إلى الأمين العام أن يواصل، استناداً إلى بيانات آلية الإبلاغ، تقديم قائمة شاملة ومحايدة ودقيقة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وما زال عملها ضروريا. ولدى الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، كل الأدوات اللازمة للاحتفال بهذه الذكرى بتعزيز الالتزام. وستواصل سويسرا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن، العمل من أجل حماية الأطفال، لأننا، بحماية الأطفال، نمكّنهم من المساهمة في عالم أكثر سلاما.

المرفق الثاني والسبعون

بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

ترحب تايلند بالتقرير السنوي للأمين العام. ونلاحظ مع التقدير كذلك العمل الشاق والتفاني المستمرين من جانب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن هذه المسألة الهامة.

وتتضمن تايلند إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن القلق إزاء محنة الأطفال في النزاع المسلح، الذين تتجلى مواطن ضعفهم بدرجة أكبر خلال جائحة كوفيد-19. ومن ثم، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وإعطاء الأولوية لحماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى ووصول المساعدة الإنسانية إليهم في حالات النزاع المسلح.

وتدين تايلند أيضاً بشدة جميع أعمال العنف والجرائم المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح. وسنواصل دعم التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تبرز ما يلي:

أولاً، يجب أن نواصل إقامة شراكة أقوى بشأن حماية الطفل.

وتقدر تايلند استمرار تعامل الممثلة الخاصة للأمين العام مع الدول وتؤيد زيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونشجع على تحديد مجالات التعاون التي يمكن فيها للممثلة الخاصة للأمين العام ووكالات الأمم المتحدة أداء دور بناء في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال حماية الطفل.

وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم تعزيز الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين والشاملة في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الناشئة التي تواجه حماية الطفل. ويمكن أن تشمل أمثلة التعاون بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني التوعية والتثقيف المجتمعيين لوقاية الأطفال من أساليب التجنيد على الإنترنت وإدماج حماية الطفل في تدابير الاستجابة للجائحة والتعافي منها.

ثانياً، يجب أن نواصل تعميم حماية الطفل في جدول أعمال السلام.

ولا يعمل حفظة السلام كخطوط المواجهة في بعثات حفظ السلام فحسب، بل يمكنهم أيضاً أن يضطلعوا بدور حيوي باعتبارهم بناءة سلام مبكرين يساعدون على بناء بيئات مواتية لتحسين سبل عيش الأطفال والفئات الضعيفة في مناطق النزاع والانتقال.

وتؤكد تايلند أهمية بناء قدرات حفظة السلام لتمكينهم من الوفاء بولائهم المتعلقة بحماية الطفل. كما نؤكد على الحاجة إلى توافر تمويل وموارد كافيين، فضلاً عن ولايات واضحة وواقعية للبعثات. وذلك لضمان حفظ السلام الفعال والانتقال السلس إلى بناء السلام والتنمية بعد انتهاء النزاع.

ثالثاً، يجب أن نواصل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح.

فلتحويل النزاعات وضمان استدامة السلام، يجب أن نعالج أسبابها الجذرية. وتشمل العناصر المشتركة الرئيسية الفقر والتمييز والظلم الاجتماعي والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص والطوائف. ومن المهم أن نسعى في هذا المسعى إلى تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في جميع مراحل سلسلة السلام.

ومن جانبنا، تعطي تايلند أولوية عالية للتنمية المستدامة بوصفها سبيلا أساسيا لاستئصال النزاع. ونحن نعد دورة تدريبية بشأن التنمية المستدامة لموظفي حفظ السلام التابعين لنا استنادا إلى خبرتنا التطبيقية مع المجتمعات المحلية في مناطق النزاع والانتقال. ووجدنا أن نهجنا المحلي للتنمية المستدامة، وهو فلسفة اقتصاد الاكتفاء، يمكن أن يوفر بالفعل للسكان المحليين مهارات كسب العيش للتصدي لبعض التحديات التي أدت بهم إلى النزاع.

وأخيرا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل من أجل عالم يتوقف فيه انجرار الأطفال إلى النزاع المسلح. وما برحت تايلند ملتزمة تماما بأداء دورها وتتطلع إلى العمل مع الآخرين لمضاعفة جهودنا.

المرفق الثالث والسبعون

بيان فريدون هـ. سينيرليوغلو، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الإستونية لعقدتها مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وأشكر الأمين العام على تقريره وعلى خطابه اليوم أمام مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات، والمديرة التنفيذية لليونسيف هنرييتا فور، وفورست ويتيكر، ولابان أونيسيموس من منظمة "بلان إنترناشيونال" على مساهماتهم.

إننا نشيد بجهود الأمم المتحدة في دفع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح قُدماً.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وتتيح هذه الذكرى السنوية فرصة لتقييم إنجازاتنا ومواصلة مناقشة الجهود اللازمة لمنع تعرض الأطفال للأذى، لأن الآثار الشديدة للنزاعات على الأطفال ما زالت تشكل تحدياً كبيراً.

ويبرز التقرير السنوي للأمين العام الحالة المزرية للأطفال في النزاع المسلح. ونرى للأسف أن أكبر عدد من الانتهاكات هو، على غرار السنوات السابقة، تجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل والتشويه. كما نشعر بالانزعاج إزاء الزيادة الحادة في حالات الاختطاف والعنف الجنسي ضد الأطفال.

لقد أدت جائحة (كوفيد-19)، كما هو مبرز في التقرير، إلى استئصال مواطن الضعف القائمة لدى الأطفال، بأوجه منها إعاقة حصولهم على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، والحد من أنشطة حماية الطفل، وتقليص حيز الأماكن الآمنة.

كما أدت الجائحة إلى تقليص قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية على الانخراط في أعمال الوقاية والحماية، وعلى توفير الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتضررين من العنف الجنسي. وتأثيرات الجائحة متعددة ويُتوقع أن يشعر الأطفال بمختلف عواقب الجائحة على مدى السنوات المقبلة.

ومن اللازم أن نكثف جهودنا لضمان أن تتوافر لدى فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها الموارد الكافية للوفاء بولايتها، التي أصبحت أكثر صعوبة في سياق الجائحة.

كما نتفق مع دعوة الأمين العام إلى ضمان إدراج أحكام حماية الطفل والقدرات المتعلقة بها في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك نرى أن إعادة الأطفال إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم جانبان هامين من جوانب هذه الخطة. وتؤيد تركيا تماماً الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى البلدان المعنية ويدعو إلى اتخاذ خطوات من أجل العودة الطوعية للأطفال، ولا سيما الأطفال المزعوم انتسابهم إلى تنظيم داعش.

ويكشف تقرير الأمين العام مرة أخرى أن محنة الأطفال لا تزال مستمرة بلا هوادة في أجزاء كثيرة من العالم.

أما بالنسبة لسوريا، فقد كان للحرب المدمرة التي شنها الأسد ضد شعبه تأثير مذهل على الأطفال. فقد تركت الحرب حياة ومستقبل جيل من الأطفال السوريين معلقين بخيط. وقُتل أو جرح ما يقرب من 12 000 طفل طوال فترة النزاع.

إن جرائم النظام ليست التهديدات الوحيدة التي يواجهها الأطفال السوريون. وما زالت الجرائم الموثقة جيدا التي ارتكبتها منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وفرعها السوري حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب فيما يتعلق بتجنيد الفتيات والفتيان على مر السنين تشكل مصدر قلق بالغ.

وتستخدم هذه الوحدات الأساليب نفسها التي تستخدمها المنظمات الإرهابية الأخرى في سوريا مثل تنظيمات داعش والقاعدة والنصرة وغيرها من الجماعات المرتبطة بها. ولذلك فهي لا تستحق إدانة أقل.

ومؤخرا، في آذار/مارس من هذا العام، هاجم نظام الأسد مستشفى عطارب. وفي الأسبوع الماضي فقط استهدف إرهابيو حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب مستشفى الشفاء في عفرين. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات ونكرر تأكيد توقعنا من مجلس الأمن أن يضمن التحقيق في هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبيها.

وفي حين أننا ندعم تماما جهود الأمم المتحدة لتوثيق جرائم حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب وغيرها من الجماعات الإرهابية، يجب أن نؤكد على ضرورة إظهار جبهة موحدة ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والامتناع عن أي عمل، بما في ذلك التوقيع على التزامات يستغلها الإرهابيون في بحثهم عن الاعتراف والشرعية.

ومن الناحية الأخرى، تشهد آخر الحوادث التي وقعت في منبج على مقاومة السكان المحليين لأعمال القمع والاضطهاد التي يمارسها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. وقد قتل ثمانية أشخاص على الأقل وجرح العشرات نتيجة لإطلاق الذخيرة الحية من قبل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب لتفريق السكان المحليين المحتجين على سياسات التجنيد القسري. ونتوقع أن يتضمن التقرير القادم للأمين العام هذه التطورات، إلى جانب تقييم كاف لاستراتيجية تجنيد الأطفال التي يتبعها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في المنطقة.

وإضافة إلى ذلك، وكما كشف الأمين العام في مناسبات مختلفة، يستخدم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، في محاولته تغذية أيديولوجيته الانفصالية واكتساب الشرعية في سوريا، أساليب لفرض مناهج مدرسية تعسفية، واعتقال المعلمين، وعرقلة المساعدات الإنسانية.

وأود أن أسجل موقف تركيا فيما يتعلق بالإشارات المؤسفة الواردة في التقرير إلى عمليات تركيا لمكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، والتي تتبع من حقها المشروع في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي. وجميع الأنشطة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية خلال تلك العمليات توجّه حصرا نحو أهداف إرهابية، مع إيلاء أقصى قدر من الاهتمام والحرص لتجنب إلحاق أي ضرر بالمدنيين أو بالبنى التحتية المدنية.

ويجب أن تكون تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأطفال في النزاعات وحالات الطوارئ، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية، إحدى أولوياتنا الرئيسية. وتتخذ تركيا من جانبها، جميع التدابير اللازمة لتخفيف معاناة الأطفال الفارين من النزاع المسلح في منطقتها وخارجها.

وبالنسبة للأطفال السوريين الذين هم تحت الحماية المؤقتة في تركيا، نجحنا في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس باستمرار. وأود أيضا أن أشير إلى أن الخدمات الصحية تقدم مجانا لجميع السوريين بمن

فيهم الأطفال الموجودون في تركيا. وكان هذا الأمر حاسماً بشكل خاص خلال التحديات غير المسبوقة التي فرضتها الجائحة على النظم الصحية في جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في شمال غرب سوريا حيث استهدفت المدارس والمستشفيات بشكل عشوائي، فإن تركيا تبذل قصارى جهدها لإعادة تأهيل العديد من المباني العامة، التي كانت تستخدمها الجماعات الإرهابية المذكورة. وفي هذا السياق، قامت الحكومة التركية بإصلاح وتشغيل 426 مدرسة في منطقة رأس العين وتل أبيض، مما وفر التعليم لقرابة 45 000 طالب.

وعلاوة على ذلك، تؤدي تركيا دوراً حيوياً في شمال غرب سوريا باعتبارها الممر الوحيد لإيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود حيث يعيش أكثر من 4 ملايين شخص، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال.

وهؤلاء الأشخاص يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة من خلال المساعدات القادمة من معبر باب الهوى. إن استمرار آلية الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود، التي توفر إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع ودون عوائق، أمر بالغ الأهمية للأطفال الذين يعيشون في هذه المنطقة. ونحث جميع أعضاء المجلس على تزويد هؤلاء الأطفال الأبرياء بالدعم واليقين على المدى الطويل. وسيكون تجديد القرار العابر للحدود لمدة 12 شهراً أخرى، بما في ذلك إعادة فتح نقاط عبور إضافية، خطوة هامة في هذا الاتجاه.

وتتشاطر حكومة بلدي وتؤيد تماماً خطة الأمم المتحدة في معالجة حالة الأطفال في النزاع المسلح.

وسنواصل العمل عن كثب مع مكتب الممثلة الخاصة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على دعم تركيا الثابت لجميع الجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال.

المرفق الرابع والسبعون

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الإستونية لعقدها هذه المناقشة المهمة لتناول الحالة الراهنة لحماية الأطفال في النزاع المسلح والتحديات التي تواجهها.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على تقديمه تقريره عن هذه المسألة الذي يشهد على أن الأطفال لا يزالون من أضعف الفئات في حالات النزاع المسلح. ويساورنا قلق بالغ إزاء حجم الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال، كما هو موثق في التقرير المذكور، ولا سيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا والصومال، ومنطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وبينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، يظل هذا الموضوع إحدى أولويات المجلس ويلقى اهتماما واسعا من المجتمع الدولي بينما لا يزال الأطفال يتحملون وطأة النزاعات المسلحة.

ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار النزاعات، وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وتدميرها، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولم تؤد جائحة كوفيد-19 سوى إلى تفاقم المشاكل القائمة المتعلقة بانعدام أمن المدنيين، ولا سيما الأطفال أثناء النزاع المسلح.

وتستمر أعمال العنف والتهديدات والهجمات التي تستهدف الرعاية الطبية، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. وفي سياق جائحة كوفيد-19، فإن نظم الرعاية الصحية الضعيفة أصلا في حالات النزاع المسلح قد تحملت عبئا يفوق طاقتها وتقصّضت خدمات الرعاية الصحية في وقت تشد فيه الحاجة إليها من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال.

ولقد ظلت أوكرانيا دائما ثابتة في سياستها بشأن ضمان حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وكنا من أوائل الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وكذلك التي أيدت التزامات باريس ومبادئها.

ويعكس التقرير الحالة العامة لآلاف الأطفال في النزاعات. وللأسف، لا تزال حالات كثيرة خارج نطاق اهتمام التقرير، حيث لا توجد كلمة واحدة في الوثيقة فيما يتعلق بالنزاع المسلح الروسي - الأوكراني.

ومن المحير جدا أن كثرة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف وغيرهما، تقدم تقارير مستفيضة عن الحالة المزمنة للأطفال الذين يعانون من النزاع المستمر منذ سبع سنوات.

وأوكرانيا من أشد الأماكن تضررا في العالم من حيث الخسائر الناجمة عن الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وهذا أحد الأسباب الرئيسية للإصابات بين الأطفال الناجمة عن النزاعات، مما يترك العديد من الأطفال يعانون من إعاقات مدى الحياة.

وقد أثرت الهجمات على المدارس والانقطاعات المنتظمة للعملية التعليمية تأثيرا سلبيا على التعليم والنماء العام لمئات الآلاف من الأطفال الذين يعيشون بالقرب من خط التماس الذي يواجه بانتظام القصف

والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما أن إضفاء الطابع العسكري على التعليم في الأراضي المحتلة، الذي يرقى إلى مستوى غسل الدماغ والتلقين، هو أيضا مدعاة للقلق بشكل خاص.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعوتي إلى إدراج إشارة إلى حالة الأطفال الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا في تقارير الأمم المتحدة المواضيعية ذات الصلة في المستقبل.

ونشاطات الأمين العام دعوته إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات تجرم انتهاكات قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأطفال في النزاع المسلح. وقد آن الأوان للسعي إلى المحاسبة وتعزيز المسؤولية الجماعية عن منع الهجمات ضد المدنيين في حالات النزاع ووقفها وضمان عدم تكرارها. وينبغي أن يظل هذا الأمر من الأولويات.

ونتيجة لانتهاك أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمعايير ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ما فتئ النزاع المسلح الدولي الروسي الأوكراني يحصد أرواح المدنيين في بلدي منذ أكثر من سبع سنوات. وقد جعل النزاع والأراضي المحتلة مؤقتا من جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأثناء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، موضوع حماية المدنيين مسألة عملية ويومية جدا بالنسبة لبلدي.

إن العديد من الأطفال في الأراضي المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، كما أشارت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا في تقريرها المواضيعي لعام 2020 أثر النزاع على المرافق التعليمية ووصول الأطفال إلى التعليم في شرق أوكرانيا، "فضوا جزءا كبيرا من طفولتهم تحت التهديد المستمر للعنف وانعدام الأمن بسبب النزاع... ويتعرض تلاميذ المدارس والمعلمون على طول خط التماس لخطر مستمر من القصف أو نيران الأسلحة الصغيرة، وكذلك من الألغام والذخائر غير المنفجرة التي تتناثر في المنطقة. وهم يتعرضون لخطر الموت أو الإصابة، أو أن تصبح مدارسهم غير صالحة للعمل بسبب الأضرار".

والهجمات على التعليم في حالات النزاع لا تقتصر على السلامة البدنية أو مبانى المدارس فحسب. فعقلية الأطفال هي أيضاً من بين الأهداف الرئيسية للمعتدي في النزاع الروسي - الأوكراني المسلح.

لقد اكتسبت الدعاية المناهضة لأوكرانيا وخطاب الكراهية موطئ قدم في البرامج المدرسية التي كتبتها إدارة الاحتلال الروسي.

ووفقاً لما ذكره أمين المظالم الأوكراني، يتعين على جميع المدارس في الأراضي المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك أن تطبق معايير التعليم الروسية. وتحاول إدارة الاحتلال الروسية توسيع محاولات الضم الزاحفة التي تقوم بها ضد تلاميذ المدارس وإخضاعهم لممارسات غسل الأدمغة.

إن إضفاء الطابع العسكري على الأطفال في الأراضي المحتلة من دونباس والقرم، ولا سيما تجنيدهم في الحركات العسكرية، يهدف إلى إعدادهم لشن الحرب. ووفقاً للمعلومات المتاحة، فإنهم يتدربون على استخدام الأسلحة وإطلاق النار وزرع الألغام الأرضية.

ونتيجة لذلك، أفادت مصادر عديدة، بما في ذلك بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، بأن أطفالاً قصر شاركوا في أعمال حربية فعلية كجزء من قوات الاحتلال الروسية. وتشكل هذه الممارسة انتهاكاً لقوانين الحرب وأعرافها وتُعتبر جريمة حرب.

وتحظر المادة 51 (1) من اتفاقية جنيف الرابعة الدعاية الموجهة للأطفال والرامية إلى ضمان الالتحاق الطوعي لسكان الأراضي المحتلة بالجيش. وفي شبه جزيرة القرم، لا تشكل هذه الدعاية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل تشكل أيضاً وسيلة لارتكاب جريمة حرب عن طريق الإرغام على الخدمة في القوات المسلحة للعدو. وقد أنشأت السلطة القائمة بالاحتلال نظاماً كاملاً من الأنشطة التعليمية والرياضية للأطفال يكفل استمرار الدعاية بين الأطفال للالتحاق بالخدمة العسكرية في الجيش الروسي.

ونكرر أنه وفقاً للمادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهو بروتوكول كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا طرف فيه، تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع تجنيد أشخاص دون سن الثامنة عشرة أو استخدامهم في الأعمال الحربية.

ومن غير اللائق أيضاً أن أكثر من 200 طفل من أطفال القرم، معظمهم من تثار القرم، قد تُركوا جزئياً بدون رعاية أبوية بسبب سجن آبائهم لأسباب ملفقة وذات دوافع سياسية. ويصاب هؤلاء الأطفال بصدمة نفسية عند مشاهدتهم عمليات التنقيش الوحشية التي تجري في منازلهم واحتجاز والديهم.

وتولي أوكرانيا اهتماماً خاصاً للمسائل المتصلة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، فضلاً عن منع التشريد القسري والتصدي له وحماية النساء والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وعلى النقيض من ذلك، يتجاهل طرف آخر من أطراف النزاع - هو الاتحاد الروسي - قرارات الجمعية العامة وتوصيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بينما يمارس نهجاً "انتقائياً" إزاء التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. ففي العام الماضي، ألغت روسيا البيان الذي كانت قد أصدرته لدى التصديق على البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية. واعترف ذلك البيان باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، التي تمثل آلية رئيسية لتحقيق الأهداف التي تعهدت بها الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وفي البروتوكول الأول وهي أن "تحتزم" و "تكفل احترام" أحكام تلك المعاهدات.

إننا نحث روسيا، المرة تلو الأخرى، على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الساري بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، ولا سيما لضمان وصول بعثات رصد حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان إلى شبه جزيرة القرم على نحو سليم ومن دون عوائق، عملاً بقرارات الجمعية العامة 205/71 و 190/72 و 263/73 و 168/74 و 192/75؛ والإفراج فوراً بدون شروط مسبقة عن المواطنين الأوكرانيين الذين احتجزوا بصورة غير قانونية؛ وإنهاء ممارسة النقل القسري، وعمليات ترحيل الأشخاص المحميين، بمن فيهم المحتجزون، إلى مناطق خارج الأراضي المحتلة؛ والامتناع عن إجبار سكان القرم على الخدمة في القوات المسلحة للاتحاد الروسي.

المرفق الخامس والسبعون

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

إن تكلفة النزاع، كما تدل على ذلك الحرب في كثير من الأحيان، يتحملها أضعف أفراد المجتمع. فالأطفال يدفعون حياتهم ثمن العواقب الاقتصادية والإنسانية المدمرة للحرب. ويترك الناجون من النزاع، بمن فيهم الأطفال، تحت عبء إعادة بناء المجتمعات المحلية المدمرة. كما أن انتشار كوفيد-19 بلا هوادة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، يزيد من تفاقم آثار الحرب. ونحن نجتمع اليوم للإعراب عن غضبنا إزاء انتهاكات القانون الدولي ضد الأطفال؛ ولإعادة تأكيد التزامنا بالخطّة التي أقرت هنا لأول مرة قبل 25 عاما: كل طفل يستحق الحماية من ويلات الحرب، حتى يتمكن من التمتع بحياة ينعم فيها بالسلامة، وتحقيق الذات، والسعادة.

وعليه، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها العميق بحماية الأطفال في النزاع، وفقا للقانون الدولي وإطار عمل مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونغتتم هذه الفرصة لننتهي على الجهود الدؤوبة التي بذلتها فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتبها، لتعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضوا في تحالف دعم الشرعية في اليمن، تؤكد من جديد التزامها بمواصلة مشاركتها وتعاونها القويين مع الممثلة الخاصة، وهو أمر معترف به، إلى جانب التدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذها التحالف، في قرار الإبقاء على رفع التحالف من القائمة للعام الثاني.

وتشعر دولة الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح. فحتى مع التحديات التي تواجه التحقق من الحوادث الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والإبلاغ عنها، لا يزال هناك عدد كبير مستمر من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، حيث بلغ عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها في عام 2020 وحده 24 000 انتهاك.

وفي ظل هذه الخلفية، زادت جائحة كوفيد-19 من ضعف الأطفال وشكلت تحديات كبيرة لنظم التعليم والرعاية الصحية. وتؤكد هذه التحديات ضرورة الوصول إلى المساعدات الإنسانية والطبية دون عوائق وأمان وفي الوقت المناسب. ومن دواعي القلق أنه حتى في خضم جائحة عالمية، ظل عدد حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها عند مستويات عام 2019 تقريبا. وتدين دولة الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الكبير في منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال من قِبل الحوثيين في اليمن، الذين، كما أشار الأمين العام، لا يزالون المرتكبين الساحقين لجميع هذه الانتهاكات التي تم التحقق منها في اليمن. وقد شددت دولة الإمارات العربية المتحدة على ضرورة توفير الرعاية الطبية والمساعدة المنقذة للحياة في حالات النزاع على مستوى العالم، بما في ذلك المعدات والأدوية التي تشتد الحاجة إليها، فضلا عن أنها تعمل كمركز لوجستي لتقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى الضغط الذي وضعت كوفيد-19 على المساعدات الإنسانية، هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للآليات والمؤسسات التي تحمي الأطفال في مناطق النزاع. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر لمنظومة الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، ساهمت الإمارات بمبلغ قدره 37,5 مليون دولار لليونسيف في عام 2021، وبما مجموعه أكثر من 100 مليون دولار في السنوات الأخيرة، لدعم جهودها الحاسمة في توسيع نطاق الوصول إلى الأطفال وحمايتهم في اليمن.

ومن المهم أيضا الاعتراف بأن النزاع يؤثر على الفتيات والفتيان بشكل مختلف. ففي حين أن 85 في المائة من الأطفال الذين جندوا واستخدموا كانوا من الفتيان، فإن 98 في المائة من العنف الجنسي ارتكبت ضد الفتيات. وينبغي أن يكون منع العنف الجنسي ضد الأطفال المرتبط بالنزاع في صميم هذه الخطة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إدراج جهود تراعي الفوارق بين الجنسين ليس فقط في استجاباتنا للنزاع، ولكن أيضا في جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات.

ومن أجل التخفيف من أثر النزاع المسلح على الأطفال، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تقترح توصيتين:

أولا، يجب علينا وضع وتعزيز برامج إعادة الإدماج بوصفهما مسؤولية مشتركة لدعم الأطفال الخارجين من النزاع والانضمام مجددا إلى مجتمعاتهم المحلية. ويعاني الجنود الأطفال من ضرر بدني ونفسي خطير وطويل الأمد، قد يعوق قدرتهم على التعافي والمشاركة في مجتمعهم. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الإدماج، تتطلب عادة، لكي تكون ناجحة، تفاعلا متوسط الأجل إلى طويل الأجل يمكن أن يلبي احتياجات الأطفال وأسرهم. وفي ضوء الحاجة المتزايدة، لا سيما في ضوء القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ينبغي أن ينصب تركيزنا على تقديم الدعم، بالشراكة مع الدول المتضررة، لتطوير قدرة خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وقابليتها للاستمرار من أجل كل الفتيان والفتيات.

ثانيا، يجب أن نضمن تنفيذ نهج حماية جميع الأطفال بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين. وقد شهدت جائحة كوفيد-19 ارتفاعا مثيرا للقلق في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن قيود شديدة على الحصول على التعليم والخدمات الطبية الأساسية. وتتأثر الفتيات والشابات تأثرا غير متناسب بالنزاع، ويجب تلبية احتياجاتهن على نحو كاف. ويشمل ذلك معالجة المعايير الاجتماعية الضارة التي تؤدي إلى وصم الناجيات.

ولما كان عام 2021 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة من جديد التزامها بتعزيز حقوق الأطفال في مناطق النزاع المسلح وإعادة تأهيل الناجين - لضمان مستقبل مشرق للجميع. وسنسترشد بهذا الالتزام ونحن نعمل مع زملائنا أعضاء مجلس الأمن خلال فترة ولايتنا في المجلس وهي 2022-2023. ونتطلع إلى تعزيز التقدم المحرز حتى الآن بشكل جماعي، وإلى استحداث طرق جديدة لتعزيز هذه الخطة.

المرفق السادس والسبعون

بيان عبد الله السعدي، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

لقد قال نيلسون مانديلا يوما ما "أطفالنا هم أعظم كنز لدينا. فالأطفال هم مستقبلنا. ومن يسيء إليهم إنما يمزق نسيج مجتمعنا ويضعف أمتنا." ومع ذلك، لا يزال الأطفال يعانون من النزاعات ويضطرون إلى التعايش مع عواقبها.

ولا يسعني أن أشدد بدرجة أكبر على أهمية الجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولذلك، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على التزامها في هذا الصدد.

وفي اليمن، لا تزال ميليشيا الحوثي تشكل تهديدا كبيرا للأطفال. فهي تواصل قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم وانتهاكهم جنسيا وتجنيدهم في حربها العنيفة ضد الشعب اليمني. فمنذ عام 2014، جند الحوثيون 12054 طفلا للقتال، منهم 308 أطفال تقل أعمارهم عن 11 عاما، ويقاتل 6729 طفلا قتلا فعليا في الخطوط الأمامية للحوثيين.

ويستخدم الحوثيون، في جهودهم لحشد المقاتلين، المدارس والمساجد والمخيمات الصيفية حيث يغسلون أدمغة الأطفال، ويدربونهم في عجلة من أمرهم لإرسالهم للموت في الخطوط الأمامية، بما في ذلك في الهجوم الأخير على مدينة مأرب.

ولا تقتصر انتهاكات الحوثيين الجسيمة ضد الأطفال على المناطق الخاضعة لسيطرتهم فقط. فهم، إلى جانب استخدامهم للمدارس في الأنشطة العسكرية، يستهدفون المدارس الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ويهاجمون مخيمات النازحين داخليا، ويقتلون الأطفال في هجماتهم العشوائية ضد المنشآت المدنية، وأبرزها الهجوم الأخير على محطة وقود في مأرب، حيث قُتل أطفال، من بينهم طفل احترق بشكل لا يمكن التعرف عليه. وإضافة إلى ذلك، يواصل القناصة الحوثيون إزهاق أرواح الأطفال في تعز بشكل لا إنساني. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك فورا لوقف هذه الجرائم البشعة بحق الأطفال والشعب اليمني.

ولا تدخر حكومة اليمن جهدا لحماية الأطفال وتخفيف معاناتهم. فعلى الرغم من أن الحرب خلقت ظروفًا غير مستقرة، تواصل الحكومة التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالأطفال. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع تجنيد الأطفال ما يلي:

- في عام 2011، وقّعت الحكومة واليونسيف على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح؛

- في عام 2017، أيدت الحكومة إعلان المدارس الآمنة لمنع استخدام المدارس في النزاعات المسلحة.

- في عام 2018، اعتمدت الحكومة بروتوكول تسليم بشأن إطلاق سراح الأطفال الذين يقبض عليهم وهم يقاتلون لصالح الحوثيين في ساحة المعركة، واعتمدت مع اليونسيف خريطة طريق لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وعلى الفور، أصدر نائب الرئيس توجيهها لجميع القوات المسلحة بالالتزام بالبروتوكول وخريطة الطريق.

- في عام 2020، صدر توجيه رئاسي وعسكري لمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة؛ وإنشاء وحدات لحماية الطفل؛ ولتسريح الأطفال المجندين دون سن الثامنة عشرة وتسليمهم إلى هيئات مدنية متفق عليها في مجال حماية الطفل لضمان عودتهم إلى الحياة المدنية؛ ولمحاكمة جميع الأفراد العسكريين أو المدنيين الذين شاركوا في عملية احتيالية لتجنيد الأطفال، أو كانوا ضالعين فيها.

كما تعمل حكومة اليمن مع شركائها، بما في ذلك مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية، لإنشاء مراكز متخصصة لإعادة تأهيل الأطفال المشاركين في الأعمال العسكرية، الذين جندتهم ميليشيات الحوثي. ويشمل ذلك تدريب أخصائيين في عدة محافظات لزيادة الوعي وتعبئة المجتمع للمشاركة في منع تجنيد الأطفال.

وقد لاحظت حكومة اليمن التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من أن التقرير رحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية الأطفال، فإنه فشل في ترجمة هذا التقدم إلى شطب للاسم من القائمة. وتشعر حكومة اليمن بالقلق من أنه على الرغم من الفرق الكبير بين الحكومة والمليشيات الحوثية من حيث الطبيعة والأعمال والتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها القطري في اليمن، فإن التقرير يعتمد على مصادر غير موثوقة ويوزع الذنب بين الأطراف في اليمن.

وإضافة إلى ذلك، تلاحظ الحكومة أن تمثيل وكالات الأمم المتحدة في عدن ومأرب وتعز، بما في ذلك التمثيل المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، لا يزال غير كاف لمستوى التعاون والتفاعل الذي تبديه الحكومة. وعلى العكس من ذلك، يواصل الحوثيون جرائمهم في تجاهل للمعايير والاتفاقيات الدولية على الرغم من التمثيل الرفيع المستوى للأمم المتحدة في صنعاء. ومن ثم، تدعو الحكومة، مرة أخرى، وكالات الأمم المتحدة إلى زيادة مستوى تمثيلها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، حيث تتمتع بحرية التنقل والإبلاغ، وبعيدا عن نفوذ الحوثيين أو قيودهم. وينبغي أن يعزز ذلك شفافية الإبلاغ، مما يسمح بتحسين المساءلة.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة اليمن الثابت بحماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة ضدهم. وعلى وجه الخصوص، أود أن أؤكد مجددا استعداد الحكومة لمواصلة وتعزيز التعاون المستمر مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال عمل فيرجينيا غامبا وفريقها من أجل حماية الأطفال في اليمن وحول العالم.